ردمد: ٤٥٨٦-٢٥٢١

العتبة العباسية المقدسة
الهيأة العليا لإحياء التراث

الخزانة

مجلة علمية نصف سنوية

تعنى بالتراث المخطوط والوثائق تصدر عن مركز إحياء التراث

العدد التاسع عشر، السنة العاشرة، شهر شعبان ١٤٤٧هـ . شباط ٢٠٢٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

الخزانة

مجلة علمية نصف سنوية

تعنى بالتراث المخطوط والوثائق تصدر عن مركز إحياء التراث

العدد التاسع عشر

السنة العاشرة، شهر شعبان ١٤٤٧هـ . شباط ٢٠٢٦م

العتبة العباسيّة المقدّسة
الهيأة العليا لإحياء التراث
مركز إحياء التراث

العتبة العباسيّة المقدّسة. الهيأة العليا لإحياء التراث. مركز إحياء التراث.
الخزانة : مجلّة علميّة نصف سنويّة تعنى بالتراث المخطوط والوثائق / تصدر عن مركز إحياء التراث - كربلاء، العراق : العتبة العباسيّة المقدّسة، الهيأة العليا لإحياء التراث، مركز إحياء التراث، 1438 هـ . = 2017 -
مجلد : إيضاحيات ؛ 24 سم
نصف سنويّة.- العدد التاسع عشر، السنة العاشرة (شباط 2026)-
تتضمّن إرجاعات ببليوجرافيّة.
النصّ باللغة العربيّة ومستخلصات باللغة العربيّة والإنجليزيّة.
ISSN: 2521 - 4586
1. المخطوطات -- الدوريات 2. الدوريات العربيّة--العراق. أ. العنوان.

LCC: Z115.1 .A8378 2026 NO. 19

مركز الفهرسة ونظم المعلومات التابع لمكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسيّة المقدّسة

الترقيم الدوليّ ردمد: ٤٥٨٦-٢٥٢١

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق العراقية ٢٢٤٥ لسنة ٢٠١٧م

كربلاء المقدّسة – جمهورية العراق

صندوق بريد: كربلاء المقدّسة (٢٣٣)

يمكن الإتصال أو التواصل مع المجلة من خلال:
٠٠٩٦٤ ٧٨١٣٠٠٤٣٦٣
للاطلاع على إصدارات مجلة الخزانة ومتابعة جديدها، يُرجى مسح رمز QR أدناه:

سعر البيع
داخل العراق: 10$ - خارج العراق: 15$

الإشراف العام

سماحة السيّد أحمد الصافيّ

رئيس التحرير

السيّد ليث الموسويّ

مدير التحرير

محمّد محمّد حسن الوكيل

سكرتير التحرير

د. حسين هليب الشيبانيّ

هيأة التحرير

د. علي حبيب العيدانيّ (تدقيق اللغة العربية)

د. عمار محمود الكعبيّ (التنسيق والمتابعة)

د. مهدي مجتهديّ (التنسيق والمتابعة)

حسن عريبي الخالديّ (التنسيق والمتابعة)

الإخراج الفنيّ

علي حسين علوان التميميّ

الترجمة الأنكليزية

الشيخ حبيب آل زعتر / لبنان

الهيأة الاستشارية

الأستاذ المتّمرس الدكتور طارق عبد عون الجنابي (العراق)

كلية التربية/ الجامعة المستنصرية

الأستاذ المتّمرس نبيلة عبد المنعم (العراق)

مركز إحياء التراث العلمي العربي / جامعة بغداد

الأستاذ الدكتور أحمد شوقي بنبين (المغرب)

مدير الخزانة الحسنية بالقصر الملكي بالرباط

الأستاذ الدكتور سعيد عبد الحميد (مصر)

وزارة الآثار المصرية

الأستاذ الدكتور فاضل مهدي بيّات (تركيا)

مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية

الأستاذ الدكتور منذر علي المنذري (العراق)

كلية الآداب/ جامعة بغداد

الأستاذ الدكتور وليد محمّد السراقبي (سوريا)

كلية الآداب/ جامعة حماة

الأستاذ الدكتور وليد محمود خالص (الأردن)

مجمع اللغة العربية /عمّان

الأستاذ الدكتور عباس هاني الچرّاخ (العراق)

مديرية التربية/ محافظة بابل

الأستاذ المساعد الدكتور علي فرج العامري (إيطاليا)

كلية العلوم الاجتماعية/ جامعة ميلانو بيكوكا

مكتبة الأمبروزيانا/ ميلانو

شروط النشر

- تنشر المجلّة البحوث العلمية والدراسات المتعلّقة بالمخطوطات والوثائق، والنصوص المحقّقة، والمتابعات النقديّة الموضوعيّة لها.
- يلتزم الباحث بمقتضيات البحث العلميّ وشرائطه في الإفادة من المصادر والإحالة عليها، والأخذ بأدب البحث في المناقشة والنقد، وألّا يتضمّن البحث أو النصّ المحقّق مواضيع تثير نعرات طائفية أو حساسية معينة تجاه ديانة أو مذهب أو فرقة.
- أن يكون البحث غير منشور سابقاً، وليس مقدّماً إلى أية وسيلة نشر أخرى، وعلى الباحث تقديم تعهّد مستقل بذلك.
- يُكتب البحث بخط (Simplified Arabic) بحجم (١٦) في المتن، و(١٢) في الهامش، على أن لا يقل عن (٢٠) صفحة (A4).
- يُقدّم البحث أو النصّ المحقّق مطبوعاً على ورق (A4) بنسخة واحدة مع قرص مدمج (CD)، على أن تُرقّم الصفحات ترقيمًا متسلسلًا.
- تقديم ملخص للبحث باللغة العربية، وآخر باللغة الإنكليزية، كلّ في صفحة مستقلّة ويضمّ عنوان البحث، وأن لا يزيد الملّخص على صفحة واحدة.
- تُراعى الأُصول العلمية المتعارفة في التوثيق والإشارة، بإثبات اسم المصدر، واسم المؤلّف، ورقم الجزء، ورقم الصفحة، مع مراعاة أن تكون الهوامش مرقّمة بشكل مستقل في كلّ صفحة.
- يزوّد البحث بقائمة المصادر بشكل مستقل عن البحث، وتتضمّن اسم المصدر أو المرجع أولاً، فاسم المؤلِّف، ويليه اسم المحقّق أو المُراجع أو المترجم في حال وجوده، ثم الطبعة، فدار النشر، ثم البلد الذي نُشر فيه، وأخيراً تاريخ النشر، ويُراعى في إعدادها الترتيب الألفبائي لأسماء الكتب أو البحوث في المجلات، وفي حالة وجود مصادر أجنبية تضاف قائمة بها منفصلة عن قائمة المصادر العربية.

- تخضع البحوث لبرنامج الاستلال العلمي ولتقويم سريّ لبيان صلاحيتها للنشر، ولا تُعاد إلى أصحابها سواء قُبلت للنشر أم لم تُقبل، على وفق الضوابط الآتية:
- يُبلَّغ الباحث أو المحقّق بتسلّم المادة المرسلة للنشر خلال مدّة أقصاها أسبوعان من تاريخ التسلّم.
- يُبلَّغ أصحاب البحوث المقبولة للنشر بموافقة هيأة التحرير على نشرها وموعده المتوقّع خلال مدّة أقصاها شهران.
- البحوث التي يرى المقوّمون وجوب إجراء تعديلات أو إضافات عليها قبل نشرها تُعاد إلى أصحابها مع الملاحظات المحدّدة، ليعملوا على إعادة إعدادها نهائياً للنشر.
- البحوث المرفوضة يبلّغ أصحابها من دون ضرورة إبداء أسباب الرفض.
- يمنح كلّ باحث أو محقّق نسخة واحدة من العدد الذي نُشر فيه بحثه، مع ثلاثة مستلات من المادة المنشورة، ومكافأة مالية.

تراعي المجلّة في أولويّة النشر:

١- تاريخ تسلّم رئيس التحرير للبحث.

٢- تاريخ تقديم البحوث التي يتم تعديلها.

٣- تنوّع مادة البحوث كلّما أمكن ذلك.

- البحوث والدراسات المنشورة تعبّر عن آراء أصحابها، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي المجلّة.
- تُرتَّب البحوث على وفق أسس فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث.
- يرسل المحقّق أو الباحث الذي لم يسبق له النشر في المجلّة موجزاً عن سيرته العلميّة، وعنوانه، وبريده الإلكتروني؛ لأغراض التعريف والتوثيق، على بريد المجلة الإلكتروني: Kh@hrc.iq
- لهيأة التحرير الحق في إجراء بعض التعديلات اللازمة على البحوث المقبولة للنشر.
- تنتخب هيأة التحرير البحوث المتميِّزة المنشورة في المجلَّة وتتكفّل بإعادة طباعتها بشكل مستقلّ.

بسم الله الرحمن الرحيم

عَزِيمَةٌ أَبَتْ أَنْ تَشِيخَ

رئيس التحرير

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين حبيبنا محمّد، وعلى آله الطيبين الطاهرين.

في زمنٍ خضعت فيه النفوس لزخارف الدّنيا وفِتنها، ومالت فيه العقول إلى الخمولِ والجمود حتى كادت فيه الهِمم تكِلُّ وتندثر، تطلُّ علينا رموزٌ عظيمة، تُزيّن سماء الفكر بأنوار العلم، كالنجوم الزاهرة والكواكب المتلألئة، فتَهدي طالبيها إلى دروب المعرفة، لتُثبت بالبرهان العمليّ أنَّ الحياةَ ليست كلمةً عابرةً لا معنى لها، بل هي مسيرةُ عطاءٍ لا تنقطع، ورحلةُ بناءٍ زادها الإخلاص والتقوى والعلم النافع، وثمرتها العمل الصالح.

نقفُ في هذه السطور وقفة إجلالٍ وإكبار، أمام سيرةِ عالمٍ جليلٍ، ناهز التسعين سنةً من عمره المبارك، لم يزدد معها إلّا رسوخاً وثباتاً. أمام مسيرةٍ كُرِّست بالكامل لخدمة الدين والمذهب، لم تكن لترى النور لولا ذلك الشعور العميق بالمسؤولية، والإحساس بالتكليف الشرعيّ الذي أرّق مضجعَه - كحالِ سابقيه من علمائنا الأعلام قدّس الله أنفسهم الزكية- حين أبصر ثغرةً في جدار التراث كادت أنْ تضيع معها جهود قرونٍ من الزمن.

فقد صدرت مؤخّراً موسوعة (مؤلّفات الإماميّة) في (٢٣) مجلّدًا بيراع مؤلِّفها العلّامة المحقّق سماحة السيّد أحمد الحسينيّ -أدام الله بركات وجوده- جمع فيها عناوين آلاف الكتب ممّا ألّفه علماء الطائفة الإماميّة في مختلف العلوم مع بيانٍ

لأهمّ ما حوته بين دفّتيها ممّا اطّلع عليه نظره المبارك؛ لتكون جسراً يربط الحاضر بالماضي، ومنارةً يهتدي بها طالبو الحقيقة. وهو جهدٌ تنوء بحمله المؤسّسات البحثيّة مع تعدّد ملاكاتها، فما بالك برجلٍ واحدٍ في العقدِ العاشرِ من عمره.

لقد آمن هذا العالِم بأنّ الحفاظ على نتاج علماء الإماميّة ليس مجرّد ترفٍ فكريّ، بل هو صونٌ للهوية، وعمادُ أمانٍ تُحمى به الثغور. ففي الوقت الذي كان بإمكانه الركون إلى الراحة والاستمتاع بملذّات الحياة ونيل الوجاهة، اختار عُزلة الباحث، وصبر المحقّق، وعناء المفهرس، نائياً بنفسه عن بريق الدنيا، ليعيش بين طيّات المخطوطات وغبار المكتبات.

إنَّ ضخامة هذا المنجز في هذه السنّ المتأخرة، هي رسالةٌ صامتة لكلّ جيلِ الشباب؛ مفادها أنَّ الإخلاص إذا تمكّن من القلب، طُوِّعت له الجوارح، وتلاشت أمامه مصاعب الجسد.

إنّنا إذ نسلّط الضوء على هذه الشخصية المباركة، لا نهدف فقط للتوثيق، بل لتقديم أُنموذجٍ يُحتذى به في الثبات والإرادة الصلبة، ولنقول للعالم: إنَّ تراثنا حيٌّ ما دام فيه رجالٌ يمتلكون بصيرة هذا العالِم وعزيمته.

حفظ الله علماءنا الأعلام، وجعلنا من السائرين على نهجهم في صون أمانة العلم والدين.

والحمدُ لله أولاً وآخراً.

المحتويات

الباب الأول: دراسات تراثية

١٧	دِيوَانُ أَبِي طَالِبِ بْنِ عَبْدِ المُطَّلِبِ بِصَنْعَةِ أَبِي هِفَّانَ المِهْزَمِيِّ وَمَخْطُوطَاتُهُ	أ. د. عليّ محسن بادي جامعة سومر العراق
٩٧	السَّيِّدُ نَجمُ الدّينِ ابنُ السَّيِّدِ عَبدِ اللهِ الحُسينيُّ الجَزائريُّ وتراثُهُ المَخطُوط (ت ١٠٧٩هـ)	الشيخ محمّد لطف زاده التبريزيّ مركز الشيخ الطوسيّ قدس سره للدراسات والتحقيق العراق
١٣٣	الأَعْلَامُ مِنْ كِتَابِ دَارِ السَّلَامِ لِلْمِيرْزَا حُسَيْنِ النُّورِيِّ قدس سره	الشيخ عبّاس يونس الحسين الزيديّ الحوزة العلميّة في النجف الاشرف العراق
٢٦١	المَنهَجُ فِي العُلُومِ الطَّبِيعِيَّةِ عندَ العُلَماءِ العَرَبِ والمُسلِمينَ (علومُ الطبِّ والصيدلةِ والفلكِ أنموذجًا)	د. شريف عليّ الأنصاريّ (كبير باحثين بمركز المخطوطات - مكتبة الإسكندرية) مصر

الباب الثاني: نصوص محقّقة

٢٩١	شَرْحُ (إِعْرَاب) دِيبَاجَةِ المِصْبَاحِ فِي النَّحْوِ لِلْمُطَرِّزِيِّ، لِعَبْدِ اللَّطِيفِ بْنِ جَلَالِ الدِّينِ القَزْوِينِيِّ، الشَّهِيرِ بِقَاضِي بِلَاط (ت ٨٥٣هـ)	د. عليّ سليمان الجوابرة كلّيّة الآداب - جامعة طيبة - المدينة المنوّرة السعودية

الباب الثالث: نقد النتاج التراثي

٣٩٣	رَسَائِلُ جَامِعِيَّةٌ أَمْ تَجْهِيلٌ؟ لِمُنَاسَبَةِ تَقْدِيمِ زَيْنَبَ خِطَابِيٍّ رِسَالَتَهَا المَوْسُومَةَ: «المُسْتَعْصِمُ بِاللَّهِ وَسُقُوطُ بَغْدَادَ»	يوسف الهادي محقق وباحث تراثي العراق

الباب الرابع: فهارس المخطوطات وكشّافات المطبوعات

٤٧٩	بِبلِيوغْرَافِيَا النُّصُوصِ المُحَقَّقَةِ فِي الرَّسَائِلِ وَالأَطَارِيحِ فِي الجَامِعَاتِ العِرَاقِيَّةِ مِنْ سَنَةِ (١٩٦٦م-٢٠٢٥م) القسم الأول	علي عدّاي الحسناويّ مركز إحياء التراث العراق
٥٣٩	مُصَوَّرَاتُ المَخطُوطَاتِ (المُنْمَنَمَةِ وَالمُصَوَّرَةِ) فِي مَركَزِ تَصوِيرِ المَخطُوطَاتِ وفَهرَسَتِهَا فِي العَتَبَةِ العَبَّاسِيّةِ المُقَدّسَةِ	صلاح مهديّ السرّاج مدير مركز تصوير المخطوطات وفهرستها العتبة العبّاسيّة المقدّسة العراق

الباب الخامس: أخبار التراث

٦٠٣	مِن أَخبَارِ التُّراث	هيأة التحرير

شَرْحُ (إِعْرَاب) دِيبَاجَةِ المِصْبَاحِ فِي النَّحْوِ لِلْمُطَرِّزِيِّ، لِعَبْدِ اللَّطِيفِ بْنِ جَلَالِ الدِّينِ القَزْوِينِيِّ، الشَّهِيرِ بِقَاضِي بِلَاط (ت ٨٥٣هـ)

The Commentary (Parsing) of the Prologue of Al-Misbah fi al-Nahw by Al-Matarizi, by Abd al-Latif ibn Jalal al-Din al-Qazwini, Known as Qadi Balat (d. 853 AH)

الدكتور عليّ سليمان الجوابرة

كلّيّة الآداب - جامعة طيبة - المدينة المنوّرة

السعودية

Dr. Ali Sulayman al-Jawabirah

College of Arts - Taibah University - Al-Madinah al-Munawwarah

Saudi Arabia

الملخّص

يتنـاول هـذا البحـث بالدراسـة والتحقيق مخطوطًا في النحو (شـرح (إعـراب) ديباجة المصباح في النحو للمطرزيّ)، والمخطوط عبارة عن شـرح وإعراب وضعه المؤلّف على ديباجـة المصبـاح للإمـام ناصـر الديـن المطرزيّ، وهذا الشـرح الـذي أقدّمـه مُحقَّق على أربع نُسـخ خطّيّة .

وتكمن مشكلة البحث في عدم معرفة صاحب الشرح الذي قامت عليه هذه الحاشية عنـد كلّ المفهرسـين وأصحـاب التراجـم، بالإضافة إلـى ذكر المخطوط فـي كتب التراجم بعدّة عناوين مختلفة، ولذا سأحاول في أثناء البحث معرفة صاحب الشرح واسم شرحه.

ومـن خـلال المقارنـات التـي أجريتُهـا للنصـوص المتعلّقـة بالمخطوطـة أبطلـت مـا نسـبه مفهرسـو المخطوطـات وأصحـاب التراجـم مـن نسـبة المخطوطة لبعـض العلماء؛ كالخوارزمـيّ، والتفتازانـيّ، والبرسـويّ، وتبيّن لي بالأدلّة أنّ شـارح (ديباجة المصباح) هو عبـد اللطيـف بـن جلال الدين القزوينيّ خطيب دمشـق المعروف بقاضـي بلاط المتوفّى سـنة (٥٨٣هـ) صاحـب شـرح ضـوء المصباح (أبـكار الأفكار).

وتوصلـت الدراسـةُ إلـى نتائـج أهمّهـا: إنّ منهـج قاضـي بـلاط فـي مخطوطتـه يتمثّل بـــ: الوقـوف عنـد كلّ كلمـة مـن ديباجـة المصبـاح، ويُعربهـا مع بيـان ما فيها مـن فوائد نحويّة مستشـهدًا بالشـواهد النحويّة، وعرض أقوال العلماء وآرائهم، كما يتناول المسـائل الخلافيّـة بالتوضيـح والموازنـة والتفصيـل مـع الاختيار لنفسـه رأيًـا يُظهر قـدرةً فائقة في التوجيه، ومن النتائج كذلك أنّ أسـلوب قاضي بلاط تَشـيع فيه العبارة المبسـوطة والبيان الواضـح، كمـا يشـيع فـي شـرحه صورٌ مـن الجَـدَل؛ وذلك فـي الاعتراضات التـي أوردها، ثمّ ردّها.

الكلمات المفتاحيّة: مخطوط، شواهد نحويّة، التوجيه، الجدل، الإعراب.

Abstract

This research undertakes the study and verification of a manuscript on grammar: The Commentary (Parsing) of the Prologue of Al-Miṣbāḥ fī al-Naḥw by Al-Maṭarizī. The manuscript is a commentary and grammatical parsing composed by the author on the prologue of Al-Miṣbāḥ by Imam Nāṣir al-Dīn al-Maṭarizī. This commentary, which I present verified, is based on four handwritten copies.

The research problem lies in the lack of knowledge, among all cataloguers and biographers, regarding the author of this commentary which forms the basis of this marginal gloss. Additionally, the manuscript is mentioned in biographical books under several different titles. Therefore, I will attempt during the research to identify the author of the commentary and its name.

Through the comparisons I conducted of texts related to the manuscript, I have invalidated the attribution made by manuscript cataloguers and biographers of the manuscript to certain scholars, such as Al-Khwārazmī, Al-Taftāzānī, and Al-Barsawī. Evidence has made it clear to me that the commentator of (Dībājat al-Miṣbāḥ) is ʿAbd al-Laṭīf ibn Jalāl al-Dīn al-Qazwīnī, the preacher of Damascus known as Qāḍī Balāṭ (d. 853 AH), author of the commentary Ḍawʾ al-Miṣbāḥ (Abkār al-Afkār).

The study reached several results, the most important of which are: Qāḍī Balāṭ's methodology in his manuscript involves pausing at every word of the prologue of Al-Miṣbāḥ, parsing it while clarifying the grammatical points it contains, citing grammatical evidence, and presenting the statements and opinions of scholars. He also addresses disputed issues with clarification, comparison, and detail, choosing for himself an opinion that demonstrates superior ability in justification. Another result is that Qāḍī Balāṭ's style is characterized by expansive expression and clear exposition, and his commentary frequently features forms of dialectic, evident in the objections he raises and then refutes.

Keywords: Manuscript, Grammatical Evidence, Justification, Dialectic, Parsing.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدّمة :

تناول العلماء كتاب (المصباح) للمطرزيّ بالشرح والإعراب لما له من أهميّة، حتى وصل الأمر ببعضهم إلى وضع مؤلَّفٍ يشرح فيه ديباجته، ويُعربها، وهذا واضح عند قاضي بلاط في مؤلَّفه (شرح (إعراب) ديباجة المصباح في النحو للمطرزيّ) ثمّ جاء من توقّف عند (شرح (إعراب) ديباجة المصباح) بالشرح والإعراب؛ كما هو الحال عند يعقوب بن سيّد عليّ البُرْسويّ (ت٩٣١هـ) في مؤلّفه: (شرح شرح ديباجة المصباح).

وقد حقّقتُ هذا الشرح ودَرستُه؛ ليفيد منه طَلَبة العلم، إذ من الواضح أنّ (شرح ديباجة المصباح) جاء تمرينًا للطلّاب، وأبرزتُ شخصيّةَ قاضي بلاط النحويّة؛ وذلك بالتعريف به وبمؤلَّفاته، والوقوف على منهجه في الشرح وأسلوبه اللغويّ.

وممّا دفعني إلى تحقيق هذا المخطوط قيمتُه العلميّة؛ فهو شرح لديباجة المصباح وإعراب لها، حيث يقف فيه مؤلِّفه على بعض القواعد في النحو، ولم يُحقَّق – فيما أعلم – حتّى الآن، كما أنّ فيه إبرازًا لجهد عالم من علماء العربيّة لم يُكتب له الشهرة، والانتشار بين طلاب العلم، بالإضافة إلى محاولة عزو المخطوطة إلى صاحبها ونسبتها على الرغم من جهلها عند كلّ المفهرسين وأصحاب التراجم.

ويهدف البحث إلى محاولة إظهار الكتاب في صورة معاصرة هي أقرب الصور إلى نصّ المؤلّف للإفادة منها، والوقوف على منهج المؤلف، وأسلوبه اللغويّ.

وتكمن مشكلة البحث في النقاط الآتية:

١. عدم معرفة صاحب الشرح الذى قامت عليه هذه الحاشية عند كلّ المفهرسين وأصحاب التراجم ، ولذا سأحاول في أثناء البحث معرفته.
٢. خلط بعض خَزَنة الكتب وكذلك بعضُ المترجمين بين شرح ديباجة المصباح وشرح شرح ديباجة المصباح للبُرْسويّ.
٣. ذُكر المخطوط في كتب التراجم بعدّة عناوين مختلفة .

المبحث الأوّل

ألّف ناصر الدين أبو المكارم المطرزيّ (ت٦١٠هـ) كتاب (المصباح في النحو)[١]، وهو كتاب استخرجه من كتاب عبد القاهر الجرجانيّ، وشرحه جماعةٌ منهم تاج الدين محمّد بن محمّد الإسفراييني (ت٦٨٤هـ)، وسمّاه (المفتاح)، ثمّ لَخّصه، وسمّاه (ضوء المصباح)، وعلى الضوء حواشٍ وشروحات متعدّدة[٢].

وتجلّت قيمةُ كتاب (المصباح في النحو) باهتمام العلماء به قديمًا؛ حيث نجد مَن توقّف عند ديباجته بالإعراب والشرح، وقد قام عليها شرح باسم (شرح ديباجة المصباح) شرحها أحد الفضلاء، وعلى شرحه هذا حواشٍ من ضمنها حاشية يعقوب بن سيدي عليّ البُرْسويّ (ت٩٣١هـ).

المطلب الأول: دراسة عامّة عن شرح ديباجة المصباح وإثبات نسبة المخطوطة إلى صاحبها:

وحقيقة حصلت على أربع نسخ من مخطوط الدراسة؛ وهي: نسخة كوبريلي برقم (٥٩٠)، ونسخة المسجد النبويّ رقم: (٣٢ / ٤١٥)، ونسخة جامعة لايبزيغ برقم (B. or–058–05–)، ونسخة مكتبة الملك عبد العزيز: (١٢٦٤)، وتصفحّتها من أوائلها لأواخرها فلم أعثر على ما يُشير إلى صاحبها، وربما كان هذا هو السبب في تقييدها لمجهول عند حاجي خليفة وبروكلمان[٣] وغيرهما، يقول حاجي خليفة: «وشرَحَ ديباجتَهُ

(١) ينظر كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة: ١٧٠٨/٢.

(٢) منها:

- (حواشٍ على ضوء المصباح في النحو)، وقد أطلق عليها اسم) أبكار الأفكار(لعبد اللطيف بن جلال الدين القزوينيّ المشهور بقاضي بلاط المتوفّى (٨٥٣هـ).
- (حاشية على ضوء المصباح) لمحمد بن حمزة الفناريّ (ت٨٣٤هـ).
- (شرح الضوء على المصباح) لقاضي جك جلال الدين محّمد بن عبد الرحمن القزوينيّ خطيب دمشق وقاضي القضاة المتوفّى ٧٣٩هـ. (ينظر كشف الظنون: ١٠٠٩/٢).

(٣) ينظر تاريخ الأدب العربيّ، كارل بروكلمان: ٢٤٢/٥-٢٤٣.

[يقصد (المصباح)] رجل من الفضلاء»[١]، وذكر عليه شرحًا لهذا الشرح ونسبه ليعقوب بن سيدي، يقول: «وشرح هذا الشرح المولى يعقوب بن سيدي عليّ حين قرأ عليه البعض، أوّله: (الحمد لله الذي أعرب تركيب الكائنات من مزج كاف ونون ...) وهو جامع لغُرر أصول النحو وقواعده»[٢].

وهنا ينبغي أن نشير إلى حقائق:

أوّلًا: وجدتُ مُدوّنًا على غلاف نسخة (كوبريلي) عنوان المخطوطة بـ(شرح ديباجة)، ومُعنونًا على نسخة المسجد النبويّ بـ: (شرح على خطبة المصباح للإمام المطرزيّ)، ونسخة مكتبة الملك عبد العزيز مُعنونة بـ(إعراب ديباجة المصباح)، أمّا نسخة لايبزيغ فلم أعثر فيها على عنوانٍ لهذا الشرح، وحين قارنتُ بين النسخ الثلاثة المُعنونة وغير المُعنونة (نسخة لايبزيغ) وجدناها واحدةً من حيث النصّ، ومن ثمّ يمكن الحكم بكلّ اطمئنان على أنّ عنوان مخطوطة الدراسة -وإن اختلفت العناوين شيئًا بسيطًا- هو: شرح (إعراب) ديباجة المصباح، مزجت بينها؛ لأنّه كما ورد في بعضها شرح وفي بعضها الآخر إعراب.

وممّا يُعزِّز إطلاقنا على المخطوطة اسم: شرح (إعراب) ديباجة المصباح -حتّى نجمع بين الشرح والإعراب كما ورد في نُسَخِ المخطوطة -ما ورد في بعض المصادر التي تحدّثت عن مخطوطة الدراسة؛ إذ إنّنا نجد سيدي عليّ البرسويّ قد ألّف: (شرح شرح ديباجة المصباح)، وبالحرف ذكر أنّه قيّدها على (شرح ديباجة المصباح)، وحين تفحّصنا (مخطوطة سيدي) وجدناها شرحًا، وفوائدَ لشرح (ديباجة المصباح) ذاكرًا اسم الكتاب الذي ينوي شرحه (شرح ديباجة المصباح)، يقول: «هذه فوائد قد قيّدتُها على شرح ديباجة المصباح ،حينما قرأ عليَّ بعضُ أحبّتي لأجل إيضاح، وقد كنت قِدمًا يدور ببالي، ويجول في خيالي أن أتّخذ شرحًا جامعًا لأصول النحو وقواعده»[٣].

ثانيًا: إنّ النُّسخ جميعها التي بين يدَي ليس فيها ما يدلّ على صاحب المخطوطة،

(١) كشف الظنون: ١٧٠٨/٢.

(٢) كشف الظنون: ١٧٠٨/٢.

(٣) مخطوطة شرح شرح ديباجة المصباح، نسخة لايبزيغ، سيّد علي البرسويّ: ٤.

وأنّه من خلال المقارنات التي أجريتُها للنصوص التي وصلتنا المتمثلة بـ:

١. نصّ ديباجة المصباح للمطرزيّ (ت٦١٠هـ) تحقيق: عبد الحميد السيّد، ط١، (د. ت)، مكتبة الشباب.

٢. (الضوء على المصباح) للإسفراييني (ت٦٨٤هـ) تحقيق: رافع منذور عليّ الجميليّ، ٢٠٠٩م، ص١- ٣٣١ ، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة المرقب، ليبيا .

٣. (حواشٍ على ضوء المصباح في النحو)، وقد أطلق عليها اسم (أبكار الأفكار) لعبد اللطيف بن جلال الدين القزوينيّ المشهور بقاضي بلاط (ت٨٥٣ هـ)،وهو شرح لكتاب (الضوء)، وهي حاشية مقبولة بين الناس أجاد فيها كلّ الإجادة، وهذا الكتاب في غاية الأهميّة؛ فمن خلاله وصلنا إلى صاحب مخطوطة الدراسة كما يتبيّن لاحقًا، والمخطوط - فيما أعلم - لم يُحقّق، ومنه نسخة في مكتبة المسجد النبويّ الشريف رقم: ٤١٥/٢١.

٤. (شرح شرح ديباجة المصباح) ليعقوب بن سيدي عليّ البُرْسويّ (ت٩٣١هـ) حين قرأ عليه بعضهم، أوّله: «الحمد لله الذي أعرب تركيب الكائنات من مزج كاف ونون... وهو جامع لغرر أصول النحو وقواعده»، تحقيق: دليلة لخضاري، ٢٠١٦م، ص١-٢٤٤، رسالة ماجستير، كلية الآداب واللغات، جامعة البليدة ٢.

يتبيّن الآتي:

إنّ النصّ الذي قمتُ بدراسته وتحقيقه هو (شرح (إعراب) على ديباجة المصباح) في النحو للمطرزيّ، وهذا واضح من خلال مقارنة نصوص المخطوطة: شرح (إعراب) ديباجة المصباح الواردة في الكتب الأربعة التي وصلتنا.

وحين نعود إلى فهارس المخطوطات وأصحاب التراجم نجدهم يختلفون في نسبته، وهنا نشير إلى جملة ملحوظات:

أوّلًا: ليس دقيقًا ما تذكره بعض المصادر من نسبة مخطوطة الدراسة لرضيّ الدين الخوارزميّ؛ كما هو الحال عند بروكلمان، إذ يذكر أنّ ثمّة تعليقًا للخطبة بعنوان: (درّة النوء) لرضيّ الدين الخوارزميّ (المتحف البريطانيّ (١٠٠٠) رقم (٣) الاسكوريال ثان (٢٣٦) رقم (٩)[(١)]، وكذلك مُفهرِس مخطوطات المسجد النبويّ نسبها إلى رضيّ الدين

(١) ينظر تاريخ الأدب العربيّ: ٢٤٢/٥-٢٤٣.

الخوارزميّ)، وغيرهما[١]، وحقيقة لا يوجد ما يشير إلى ذلك للأسباب الآتية:

أ. قال حاجي خليفة: «المصباح في النحو لناصر الدين بن عبد السيّد المطرزيّ النحويّ، المتوفّى سنة (٦١٠هـ) وهو كتاب متداول بين الطلبة، نافع مبارك، وشرحه تاجُ الدين محمّد بن محمّد الإسفراييني، وسمّاه: (المفتاح) ثمّ لخّصَهُ، وسمّاه: (الضوء) ... وشرح خطبةَ (الضوءِ) رضيّ الدين الخوارزميّ في ورقتين وسمّاه: (درّة النوء في شرح خطبة الضوء)»[٢]، ومن هنا يمكن القول من خلال وصفها بورقتين أنّ (درّة النوء) غير (شرح ديباجة المصباح)؛ لأنّ (شرح ديباجة المصباح) يتراوح أوراقها -كما في النُّسخ التي بين يدي- ما بين ٥٠ إلى ٦١ ورقة، وعدد الأسطر لا يقل عن اثني عشر سطرًا.

ب. حين العودة إلى فهرس مخطوطات برنستون خصوصًا الرقم (٣٤٩٤) حفظ (٥٥٦٢) نجد ما نُسب إلى الخوارزميّ، واسم المخطوطة: (شرح ديباجة الضوء)، تبدأ بقوله: «... سألتموني أدام الله عزّتكم أنْ أُلخِّصَ لكم خطبة الضوء ...»[٣] في حين أنّ مخطوطة الدراسة (شرح ديباجة المصباح) تبدأ بـ«أمّا بعد، (أمّا) كلمة متضمّنة لمعنى الشرط، فلذلك لزم دخول الفاء في جوابها»[٤]، فالمقدّمتان مختلفتان، وكما مرّ سابقًا عدد الأوراق يختلف، ومن ثمّ فإنّ الخلطَ واضحٌ بين المخطوطتين عند المفهرسين.

ت. إضافة إلى أنّنا نجد سيدي عليّ البرسويّ قد ألّف: (شرح شرح ديباجة المصباح)، وبالحرف ذكر أنّه قيّدها على (شرح ديباجة المصباح)؛ وحين تفحّصنا (مخطوطة سيدي) وجدناها شرحًا، وفوائدَ لشرح ديباجة المصباح؛ يقول: «هذه فوائد قد قيّدتها على شرح ديباجة المصباح، حينما قرأ عَليَّ بعضُ أحبّتي لأجل إيضاح، وقد كنت قِدمًا يدور ببالي، ويجول في خيالي أن أتّخذ شرحًا جامعًا لأصول النحو وقواعده»[٥].

(١) ينظر: كشف الظنون: ١٧٠٨/٢ - ١٧٠٩، جامع الشروح والحواشي، عبد الله محمّد الحبشيّ: ٢٠٠٧/٣، معجم المطبوعات العربيّة والمعربة، يوسف إليان سركيس: ٦٧/١.

(٢) كشف الظنون: ١٧٠٨/٢ - ١٧٠٩ .

(٣) فهرس المخطوطات العربية في جامعة برنستون، محمد عايش: ١٨٦/٦.

(٤) النصّ المحقّق، ص٣٢٥.

(٥) مخطوطة شرح شرح ديباجة المصباح، نسخة لايبزيغ: ٤.

ثانيًا: ليس دقيقًا ما تذكره بعضُ المصادر من نسبة مخطوطة الدراسة (شرح ديباجة المصباح) للتفتازانيّ؛ وهو ما ذكره حاجي خليفة من أنّ التفتازانيّ له (شرح ديباجة المصباح) نقلًا عن الماردنيّ شارح (الدرّة السنيّة)[١]، وكذلك بروكلمان[٢].

ويمكن من خلال تاريخ وفاة التفتازانيّ سنة (٧٩١هـ) أو سنة (٧٩٣هـ)[٣] إبطال نسبة (شرح ديباجة المصباح) إليه؛ وذلك أنّ صاحب (شرح ديباجة المصباح) (مخطوط الدراسة) ينقل عن الشريف الجرجانيّ المتوفّى سنة (٨١٦هـ) في أكثر من مرّة، فالجرجانيّ متأخّر عن التفتازانيّ، ومن هذه النقول قوله: «وقال شريف الدين الجرجانيّ في شرحه له: كفاء مصدر بمعنى الفاعل منصوب على أنّه صفة مصدر محذوف؛ أي: حمدًا كفاء أفضاله، أي مكافئ أفضاله، ولكونه مضافًا إلى معموله، وبمعنى اسم الفاعل جاز وقوعه صفة للنكرة، وإنْ كان المضاف إليه معرفة، وهو أفضاله»[٤]، ويقصد بشرحه في النصّ: كتاب (شرح المفتاح) للسيّد الشريف الجرجانيّ، ويقول عنه حاجي خليفة: «ألّفه السيّد في سمرقند سنة (٨٠٤هـ)»[٥].

وينقل صاحب شرح ديباجة المصباح (مخطوط الدراسة) في موضع آخر عن مسألة قد وردت: «في حواشي المطوّل لشريف الدين الجرجانيّ، لكن فيه ما فيه لا يخفى على الفطن في الكلام»[٦]، ولذلك يمكن الحكم بأنّ شارح الديباجة ليس التفتازانيّ؛ لأنّه توفّي سنة (٧٩١هـ) أو سنة (٧٩٣هـ)، وشرح ديباجة المصباح متأخرة عن هذا التاريخ؛ لأنّ صاحبه ينقل عن الجرجانيّ في كتابه (شرح المفتاح) المؤلَّف سنة (٨٠٤هـ).

وينبغي أنْ نُنبّه إلى أنّه لا يمنع مانع من أنْ يكون للتفتازانيّ مخطوط يُنسب إليه يحمل عنوان (شرح ديباجة المصباح)، لكن بالتأكيد ليس الذي أعمل عليه حاليًا للسبب الذي ذكرته سابقًا.

(١) كشف الظنون: ١٧٠٩/٢.
(٢) تاريخ الأدب العربيّ: ٢٤٤/٥.
(٣) الأعلام، خير الدين الزركليّ: ٢١٩/٧.
(٤) النصّ المحقّق، ص٣٣٢.
(٥) كشف الظنون: ١٧٦٣/٢.
(٦) النص المحقّق، ص٣٣٧.

ثالثًا: ليس صحيحًا ما تذكره بعض المصادر[١] من نسبة عنوان مخطوطة الدراسة ليعقوب بن سيّد عليّ البُرْسويّ، وهذا خلط بَيِّنٌ بين (شرح ديباجة المصباح: مخطوط الدراسة) و(شرح شرح ديباجة المصباح) فَعُدّا كتابًا واحدًا، والحقيقة غير ذلك، فالمقدّمتان مختلفتان والخاتمتان مختلفتان؛ لأنّ الثاني شرح للأوّل، وهذا لا يحتاج إلى إقامة الدليل؛ لأنّ (شرح شرح ديباجة المصباح) محقّق؛ حقّقتْه دليلة لخضاري، (٢٠١٦، ص١-٢٤٤، رسالة ماجستير، كلية الآداب واللغات، جامعة البليدة ٢)، و(شرح ديباجة المصباح) موضوع الدراسة الذي أُحقِّقه في هذا البحث، وهما مختلفتان مقدّمةً وخاتمةً ومتنًا، إضافةً إلى أنّ البرسويّ في شرحه نجده يُعارض، ويخالف، ويُعلّق، ولو كان هذا الشرح له لما فعل كلّ ذلك.

إذن مَن صاحب شرح ديباجة المصباح؟

من خلال ما سبق تمّ إخراج بعض العلماء من نسبة هذا الشرح إليهم؛ مثل: الخوازميّ، والتفتازانيّ، والبرسويّ، والسؤال هنا مَن صاحب الشرح؟

للإجابة نقول: إنّ شارح (ديباجة المصباح) له شَرْحٌ على كتاب (ضوء المصباح) للإسفراييني بدليل:

- إنّه وعد في (شرح ديباجة المصباح) بإتمام مسألة في بحث الحال بقوله: «تأمّل وستجيء تحقيق هذه المسألة في بحث الحال»[٢]، فبحثتُ في مخطوطة الدراسة فلم أجد تحقيق المسألة التي أشار إليها، وحين عدت لـ(شرح شرح ديباجة المصباح) للبرسويّ وجدته يُعلّق على العبارة السابقة بقوله: «بحث الحال في شرح هذا الكتاب المسمّى بـ(الضوء)، وهذا الوعد على هذا الوجه مستبشَع، لا لُطفَ فيه، كما لا يخفى على الذوق السليم»[٣].
- كما نجد بعض المواضع التي يشير فيها البرسويّ إلى الشارح دون أنْ يذكر اسمه، وينعته بشارح (الضوء)، فلنأخذ واحدًا منها: يذكر صاحب (شرح ديباجة المصباح)

(١) جامع الشروح والحواشي: ١٧٢٥/٣.
(٢) النصّ المحقّق، ص٣٧١.
(٣) مخطوطة شرح شرح ديباجة المصباح، نسخة لايبزيغ: ٦٤.

في أوّل مخطوطته أنّ «أمّا كلمة متضمنة لمعنى الشرط»[١]، فيُعلِّق البرسويّ صاحب (شرح شرح ديباجة المصباح) على القول السابق بقوله: «قيل: لمّا اختلفوا في (أمّا) قال بعضهم: إنّه اسم، وقال بعضهم: حرف، قال الشارح: (أمّا) كلمة متضمّنة؛ ليتناول كلا المذهبين[٢]، ولكن يخدشه ما في (شرح الضوء) من أنّ النحاة بعد اتفاقهم في أنّها حرف اختلفوا في أنّها موضوعة للشرط، أو قائم مقام ما وُضع له؛ فذهب ابن الحاجب إلى الأوّل، وصاحب الكشّاف إلى الثاني، والخلاف في أنّها اسم أو حرف ليس بمشهور....»[٣].

وهذا يدلّ على أنّ شارح (ديباجة المصباح) المجهول عند المفهرِسين وأصحاب التراجم هو نفسه شارح (الضوء)؛ وإلّا ما معنى أنْ يقارن البرسويّ بينهما: بين رأي الشارحينِ في الكتابين: رأي الشارح في (شرح ديباجة المصباح)، ورأي شارح (شرح الضوء)؟ وكيف تُفهم عبارته: «ولكن يخدشه ما في شرح (الضوء) من أنّ النحاة...»؟ وهذا يعني أنّ شارح (ديباجة المصباح) له شَرْحٌ على كتاب (ضوء المصباح) للإسفراييني.

ومن ثَمّ فقد رجعتُ إلى ما نقله البرسويّ في (شرح شرح ديباجة المصباح) من (شرح الضوء) فوجدتُ أحيانًا يذيّل البرسويّ نقله بعبارة: (شرح قاضي) في أكثر من موضع من كتابه، فإذا بحثنا في كتب الفهارس والتراجم لمعرفة مَن شرح (الضوء) وصاحبه يُدعى (قاضي)، لوقع في أيدينا عالمان[٤] هما:

الأوّل: جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزوينيّ خطيب دمشق وقاضي القضاة (ت٧٤٠هـ) وهو مستبعَد؛ لأنّه مات قبل الشريف الجرجانيّ بأكثر من خمس وثمانين سنة؛ وهذا الشريف نقل عنه صاحب (شرح ديباجة المصباح) كما أشرنا سابقًا.

الثاني: عبد اللطيف بن جلال الدين القزوينيّ المشهور بـ(قاضي بلاط) ابن خطيب دمشق (ت٨٥٣هـ) وله حاشية على ضوء المصباح باسم (أبكار الأفكار)[٥].

وبما أنّ الأول مستبعَد، فالنتيجة إذًا: شارح (ديباجة المصباح) المجهول عند

(١) النصّ المحقّق، ص٣٢٥.
(٢) مخطوطة شرح شرح ديباجة المصباح، نسخة لايبزيغ: ٤.
(٣) مخطوطة شرح شرح ديباجة المصباح، نسخة لايبزيغ: ٢٣.
(٤) ينظر كشف الظنون: ١٧٠٨/٢.
(٥) ينظر كشف الظنون: ١٧٠٨/٢.

المفهرسين وأصحاب التراجم هو قاضي بلاط صاحب شرح ضوء المصباح (أبكار الأفكار).

ونُورد هنا أدلّةً إضافيّة على أنّ صاحب المخطوطة هو قاضي بلاط صاحب شرح ضوء المصباح (أبكار الأفكار)، وكما يأتي:

١. إنّ البرسويّ في شرحه ينقل ثمّ يُذيِّل أحيانًا نَقْلَهُ بعبارة (شرح قاضي)، وعندما نعود لمقارنة النصّ الذي نقله البرسويّ وعزاه لشرح قاضي نجده ينقل عن كتاب (أبكار الأفكار) للقاضي بلاط، كما في النقل التالي: «وإلّا لكان نفس المسألة منفيًا، قيل: ولقائل أنْ يقول في انتفاء المجموع يكفي انتفاء واحد من أجزائه، وانتفاء الصفة متعيّن؟ أقول: نعم، إلّا أنّها إذا كانت موصولة فللمتوهّم أنْ يتوهّم في بادي الرأي بأنّ المنفي هو المتكرِّر؛ لورود النفي عليه ظاهرًا، بخلاف ما إذا كانت مصدريّة، فلمّا كانت الأول مظنّة التوهّم دون الثاني، كان هو حسن دون الأوّل»[١] هنا يُذيِّل البرسويّ نَقْلَهُ على هامش مؤلّفه بعبارة: (شرح قاضي)[٢]، وهذا النصّ نفسه نجده في (أبكار الأفكار)[٣].

٢. يقول البرسويّ في شرحه: «ذهب الشارح في (الضوء) حيث قال: هو تمييز في إسناد أكثر لا في تعلّق الفعل به، سواء كان (وجدت) بمعنى (صادفت)، أو بمعنى (علمت)»[٤] وهذه العبارات هي نفسها نجدها عند قاضي بلاط في (أبكار الأفكار)، فَلْننظر إليها نفسها عنده، يقول: «وانتصابه (أي: تعاورًا) في جملة: (فوجدت أكثرها تعاورًا) على التمييز في إسناد أكثر لا في تعلّق الفعل به سواء كان (وجدت) بمعنى (صادفت)، أو بمعنى (علمت)»[٥]؛ ممّا يُشير الى أنّ شارح (الضوء) عند البرسويّ يقصد به صاحب (أبكار الأفكار)، وكثيرًا[٦] ما ينعته في مؤلَّفه بـ(شارح الضوء)، وحين نعود إلى شرح الضوء (أفكار الابكار) لقاضي بلاط نجد العبارة نفسها التي ينقلها البرسويّ؛

(١) مخطوطة شرح شرح ديباجة المصباح، نسخة لايبزيغ: ٦٤.
(٢) مخطوطة شرح شرح ديباجة المصباح، نسخة لايبزيغ: ٦٤.
(٣) مخطوط أبكار الأفكار، عبد اللطيف القزوينيّ (قاضي بلاط): ٢٠.
(٤) مخطوطة شرح شرح ديباجة المصباح، نسخة لايبزيغ: ٦٤.
(٥) مخطوط أبكار الأفكار: ١٩.
(٦) ينظر مخطوط أبكار الأفكار: ٨.

ممّا يدلّ على أنّ صاحب (شرح الضوء) الذي يُشير إليه البرسويّ هو قاضي بلاط.

٣. ينقل البرسويّ في (شرح شرح ديباجة المصباح) قولًا لقاضي بلاط؛ بأنّه أي الأخير تبع صاحب (الكشّاف) في أنّ (أمّا) كلمة فيها معنى الشرط؛ يقول البرسويّ: «وصاحب (الكشّاف) قال في مُفصَّله: من أصناف الحروف حرف الشرط، وهي (أن ولو) ثمّ ذكر بعد عدّ فصوله، (أمّا) كلمة فيها معنى الشرط، فتابعه الشارح قاضي»[(١)] والعبارة الأخيرة (فتابعه الشارح قاضي) واضح منها أنّ شارح (ديباجة المصباح) – وهو الذي يعمل البرسويّ على شرحه – هو قاضي بلاط، كما أنّ عبارة: «بأنّ (أمّا) كلمة فيها معنى الشرط» الواردة نجدها نفسها في مخطوطة (أبكار الأفكار) في الصفحة الثامنة.

قاضي بلاط[(٢)]

هو عبد اللطيف بن جلال الدين محمّد بن عبد الرحمن القزوينيّ خطيب دمشق المعروف بـ(قاضي بلاط)المتوفّى سنة (٨٥٣هـ) وكُتب التراجم لم تذكر سنة مولده.

ومن هذا النسب يتّضح أنّه ابن جلال الدين القزوينيّ المشهور بـ(خطيب دمشق)، وقاضي القضاة صاحب الكتابين المشهورين عند علماء البلاغة(تلخيص المفتاح) و(الإيضاح).

ويُشير لقبُه (قاضي بلاط) إلى تقلّده منصب القضاء، ومنصب القضاء يحتاج صفات خاصّة لا تتوفّر إلّا في العلماء، وأهل الفضل، وهي صفات تتوفّر في صاحبنا يُجسدها قول صاحب الشقائق عنه: «العالم العامل المولى المشتهر بـ(قاضي بلاط) كان رحمه الله تعالى عالمًا متورِّعًا زاهدًا فاضلًا ذكيًّا، صاحب طبع قويّ، إلّا أنّه كان قليل الحفظ، وكان أبيض اللون، طويل القامة، كبير اللحية، وكان يحبّ العِشرة مع أصحابه، ويُهيِّىء لهم الأطعمة»[(٣)].

(١) مخطوطة شرح شرح ديباجة المصباح، نسخة لايبزيغ: ١٢.

(٢) ينظر: كشف الظنون: ١٧٠٩/٢ ، جامع الشروح والحواشي: ١٧٢٤/٣، معجم المؤلّفين، عمر رضا كحالة: ١٤/٦، الشقائق النعمانيّة في علماء الدولة العثمانيّة، طاش كبري زاده: ١٧٤/١، ١٩٠.

(٣) الشقائق النعمانيّة في علماء الدولة العثمانيّة: ١٧٤/١، ١٩٠.

ويتّصف قاضي بلاط بقلّة المؤلَّفات؛ إذ لم تذكر كتب التراجم من مؤلَّفاته سوى كتابين هما:

١. حواشٍ على ضوء المصباح في النحو؛ وهي حاشية مقبولة بين الناس أجاد فيها كلّ الإجادة، وقد أطلق عليها اسم (أبكار الأفكار).

٢. (قاضيجق) وهي كلمة تدلّ على التصغير عند الروميّين، وقد تُبدل القاف بالكاف.

ويمكن أنْ نُضيف إليها كتابًا ثالثًا هو (شرح (إعراب) ديباجة المصباح) وهو الذي نحن بصدد تحقيقه، ولم يُشر إليه أحد من المترجمين والمفهرسين.

المطلب الثاني: دراسة عن منهج قاضي بلاط وأسلوبه في شرحه:

توقف قاضي بلاط عند ديباجة المصباح للمطرزيّ شرحًا وإعرابًا مهتمًا بالتفاصيل والتعمّق إلى حدٍّ ما، ويمكن إجمال منهج شارح ديباجة المصباح وأسلوبه في النقاط الآتية:

١. توقف عند بعض كلمات الديباجة شارحًا معناها اللغويّ باختصار؛ كما في قوله: «(الإنْعَام): وهو إيصال الخير إلى الغير لا لغرض ولا لعوض، و(النبيّ) هو من النُّبُوَّة على وزن فُعُولة، وهي ما ارتفع من الأرض، و(اسْتَظْهَرَ): أي قرأ وحفظ عن ظهر قلب، (القِنَاع) وهو ما تُغطي المرأةُ به رأسَها، و(أَحَاطَ): أي أدرك الشيء بتمامه، و(أَلْمظه): أُذيقه وأطعمه، و(الحبر) العالم المتقِن، وقيل مقلوب من البحر؛ لأنّ (العالم) مجمع العلم كما أنّ البحر مجمع الماء، و(المُدَقّق): من دقّ الشيء إذا علمه على وجه اليقين، واطّلع فيه على سرٍّ خفيّ، و(يَعْلَقَ): أي يَتشبَّث، من عَلِق الشيء إذا تشبّثه، و(تَعَاوُرًا): أي تداولًا واستعمالًا، وغيرها»[(١)].

٢. منهجه في الإعراب:

أ. يقف عند كلّ كلمةٍ من ديباجة المصباح، ويُعربها مع بيان ما فيها من فوائد نحويّة.

ب. يستطرد بالإعراب مُدعِمًا إيَّاه بالشواهد النحويّة، حيث استشهد بإحدى وعشرين

(١) النصّ المحقّق، ص٣٦٧.

آية من القرآن الكريم، وبحديثٍ نبويٍّ شريف واحد، وبعشرة أبيات من الشعر، ومثالٍ واحد من أمثلة العرب (اعط القوس باريها).[١]

ت. غالبًا ما يعرض أقوالَ العلماء وآراءهم؛ حيث ذكر رأي الزمخشريّ، وابن الحاجب، وركن الدين العلويّ، وشريف الدين الجرجانيّ، والمبرّد، والأخفش، وابن جنّي، وأبي نصر الفارابيّ، وابن الدراك، في المسائل التي يُثيرها، كما كان يذكر الراجح من آراء العلماء في المسألة، وقد يَعرض الآراءَ دون ترجيح، وهو في كلّ هذه يتوخّى الإيجاز والاختصار، يقول على سبيل المثال: « اختلف النحاة في أنّ ما بعد (حتّى) هل يدخل فيما قبلها أم لا؟ فقال عبد القاهر: إنّ (حتّى) ظاهر أنّ ما بعدها يدخل فيما قبلها، فـ(أكل الرأس) وَ(نِيمَ الصباحُ) في المثالين المذكورين، وكذا عند ابن الحاجب وجار الله، وعند أكثر النحاة لا يدخل هكذا قال ابن جني وأبو نصر، إلّا أنّ هذا الاختلاف لا يستقيم مطلقًا، بل الوجه أنْ يقال: إنْ كان المذكور بعدها بعضًا للمذكور قبلها يدخل كـ(الرأس) مثلًا، وإلّا فلا يدخل كـ(الصباح)»[٢]، بل كان يُحيل إلى كتبهم؛ فيقول مثلاً: «كذا في حواشي المطوّل لشريف الدين الجرجانيّ... وقال صاحب الكتاب، وعلى هذا إشارة في كلام المبرّد في المُقتَصَد وابن الدَّرَاك في الفصول»[٣].

ث. وكان إذا تعرّض لمسألة خلافيّة تناولها بالتوضيح والموازنة والتفصيل على الأغلب – حيث عرض آراء الكوفيّين في واحد وعشرين موضعًا من شرحه، والبصريّين في ستّة مواضع – ثمّ في النهاية يختار لنفسه رأيًا مُظهرًا قدرةً فائقة في التوجيه؛ كما في الخلاف في أنواع (أمّا) يقول: « فاعلم أنّ (أمّا) الأولى متضمّنة لمعنى الشرط، و(أمّا) الثانية للشرط اتفاقًا، و(أمّا) الثالثة ليست للشرط ولا متضمّنة له على الأصحّ، وإنْ ذهب إلى التضمين شرذمةٌ من الكوفيّين، وفي الأولى اختلاف بين الزمخشريّ وابن الحاجب، فمذهب ابن الحاجب: أنّها للشرط كـ(إنْ ولو)، ومذهب الزمخشريّ: أنّها متضمّنة له»[٤]،

(١) ينظر النصّ المحقّق، ص٣٦٠.
(٢) النصّ المحقّق، ص٣٦٢-٣٦٣.
(٣) النصّ المحقّق، ص٣٦٣.
(٤) النصّ المحقّق، ص٣٢٧.

ورأيـه يتمثـل بقولـه: «ولكـن يمكـن أنْ يكـون النـزاع بينهما(ابـن الحاجب والزمخشـريّ) لفظيًّا لا حقيقيًّا؛ لأنّـه يجوز أنْ يكون مراد ابن الحاجـب بـ(أمّا): (أمّا) الثانية التي أصلها: (أنْ مـا)، ومـراد الزمخشـريّ بـ(أمّـا): (أمّـا) الأولـى المفـردة المتضمّنـة بمعنـى الشـرط لا الثانية، فحينئذٍ لا نزاع في الحقيقة، بل في اللفظة»[١].

ج. كان يفيـض فـي الشـرح ويبسـط الموضـوع عنـد إعرابه لبعـض الكلمات التـي تُعدّ مفتاحًـا للمسـألة النحويّـة؛ كمـا هـو الحـال حين تنـاول (أمّا): فقد سـاقه ذلـك حديثًا عن مواضعها وأنواعها وخلاف النحويّين حولها، وكذلك كما في حالات عمل المصدر، والظرف (بعـد) وأحكامـه، و(حتّى) وأنواعها، والإعـراب اللفظيّ والتقديـريّ والمحلّيّ.[٢]

٣. كمـا توقـف عنـد مـا فـي الديباجـة من ألفـاظ تمـسّ العقيدة والرسـالة، نحـو: (حمد الله): هـو الوصـف بالجميـل علـى جهـة التعظيـم والتبجيـل، و(الصلاة): هـي من الله الرحمـة والمغفـرة، ومـن عبـاده الدعـاء، ومـن الملائكة الاسـتغفار، كمـا توقف عند الفرق بين (النبيّ) و(الرسـول)، يقول: بينهما عموم وخصوص مطلق؛ لأنّ الرسـول من لـه كتـاب ربانـيّ وإلهـام إلهـيّ، والنبيّ من له إلهـام إلهيّ، فكلّ (رسـول) نبيّ من غير عكس، وغيرها.[٣]

٤. اهتمامـه بتوضيـح مـا فـي تراكيب الديباجـة من بلاغة؛ ومـن ذلك حديثه عـن المجاز والاسـتعارة، والتشـبيه، فمثـلًا يقـول: «معنى (ألمظـه): أُذيقه وأطعمه، وفيه اسـتعارة مكنيّـة؛ لأنّ المصنِّـف شـبَّه في نفسـه كلام الإمام بالمطعومات اللذيـذة المرغوبة، ثمّ أثبتَ له ما يلازم المطعومات من الإذاقة والإطعام، وهذا الإثبات استعارة تخييليّة»[٤]، ويقول: «(مَوْدُوْدًا)، وهو معطوف على (مسـعودا)، تقديره: ومودودًا إلى أهل الخير، ثمّ أخّر رعاية لأمر السـجع».[٥]

(١) النصّ المحقّق، ص٣٢٧.
(٢) ينظر النصّ المحقّق، ص٣٢٥-٣٢٨.
(٣) ينظر النصّ المحقّق، ص٣٤٠.
(٤) النصّ المحقّق، ص٣٥٥.
(٥) النصّ المحقّق، ص٣٥٥.

٥. دعـوة القـارئ للتأمّل وللعلم؛ فقد أكثر من اسـتعمال كلمَتـي (فلتتأمّلْ، وتأمّلْ)، فقد ذكرها في سـتة عشـر موضعًا، كما أكثر قاضي بلاط في شـرحه من ذكر كلمة (اعلم) – وهو أسـلوب تعليميّ شـاع في أغلب المصنّفات النحويّة – فقد ذكرها في أكثر من عشـرة مواضع من شرحه.

٦. تشـيع فـي أسـلوب قاضي بـلاط العبارة المبسـوطة والبيـان الواضح؛ فهو مثـلًا عندما يشـرح قـول المصنِّـف: (كشـف عنـه بحفظـه فضلـة القنـاع) يقـول: «وفي (كشـف) اسـتعارة تبعيّة؛ لأنّ معناه: أزال صعابه، ونال به مراده، وطرح الجهل عن نفسـه»[(١)]، ويقـول عـن الظـرف (بعـد): «لا يخلـو إمّـا أنْ يكـون المضـاف إليـه مَنْويًّـا، أو لا، بـل يُحـذف نَسْـيًا مَنْسـيًّا، ولا يُلتفت إليه أصـلًا...»[(٢)].

٧. كما يشـيع في شـرحه صوَّر من الجدل؛ وذلك في الاعتراضات التي أوردها، ثم ردّها، وإليـك بعضًـا منهـا، وهـي عبارات متناثرة في الشـرح، مثل: «فـإنْ قلت...قلنا» و «فلا يقـال: ...لئـلّا»، و «لأنّـا نقـول لا نسـلم ما ذكرتـم، بل الـلازم حينئـذٍ ...»، و «لقائل أنْ يقـول ...»، و«فـإذا عرفت هـذه المقدّمة فاعلم ....».

(١) النصّ المحقّق، ص٣٥٢.

(٢) النصّ المحقّق، ص٣٢٩.

المبحث الثاني

التحقيق

سـأتّبعُ فـي هـذا البحـث القواعدّ التي تعـارف عليها علماء هذا الفـنّ؛ لإخراج الكتاب كمـا كتبـه المصنِّف، وسـيكون هذا بتوثيـق المخطوط من خلال وصف النسـخ المتعدّدة التـي وصلتنا، ثمّ اختيار النسـخة الأمّ؛ ومن ثمّ نَسْـخ المخطوط وإثبـات المقارنات عليه، ثـمّ عمل تخريجـات للقرآن، والحديث، والأشـعار، والنقول، وغيرها.

المطلب الأول: توثيق نسبة الشرح:

هذا الشـرحُ نَسَـبْتُهُ الدراسـةُ لقاضي بلاط ، وقدّمت الدراسـةُ الأدلّةَ الكثيرة على ذلك في المبحث السـابق.

المطلب الثاني: وصف النُّسخ المخطوطة

وقفتُ ولله الحمد بعد البحث على أربع نُسخٍ خطيّة لهذا الشرح:

أوّلاً: نسخة كوبريلي برقم (٥٩٠):

عـدد صفحـات هـذه النسـخة ٦٣صفحـة، ومسـطرتها ٩ أسـطر، وفـي كلّ سـطرٍ ١٠ كلمات تقريبًا، تاريخ النسخ كما هو مدوّن على آخر ورقةٍ في المخطوطة سنة (١٠٣٤هـ) وناسـخها غيـر معروف، وكُتبت بخطٍّ النسـخ، والتزم فيها الناسـخ نظـام التعقيبة.

وعنونها الناسـخ بـ(شـرح ديباجة)، وهي نسخة كاملة ليس فيها نقص، عليها تعليقات بين الأسطر وفي الهوامش.

واتخذتها الدراسة أصلًا لأسباب لم تجتمع لغيرها من النسخ هي:

- تاريـخ النسـخ سـنة (١٠٣٤) كمـا هو مـدوّن على آخر ورقـة في المخطوطـة، في حين باقي النسـخ لم يُـدوّن عليها تاريخ النسـخ.
- كاملة ولا نقص فيها على الإطلاق ، وعليها تعليقات بين الأسطر وفي الهوامش.

- عنوان المخطوطة موجود عليها في الصفحة الأولى، وإنْ كان مُقتضَبًا؛ حيث عنونها الناسخ بـ(شرح ديباجة) ،وربّما كان السبب لديه واضحًا؛ لأنّها معلومة للناسخ، فاقتصر على ذلك وقصد شرح ديباجة المصباح للمطرزيّ.

وقد رمزت لهذه النسخة بالرمز: (ك)

مصدر المخطوط: تركيا، استانبول، كوبريلي، رقم: ٥٩٠.

ثانيًا: نسخة المسجد النبويّ رقم: (٣٢ / ٤١٥)

عدد صفحات هذه النسخة٥٦ صفحة ، ومسطرتها ١٥ سطرًا، وفي كلّ سطرٍ ١٠ كلمات تقريبًا، وهي نسخة غير كاملة، فيها نقص القطعة ١٦والقطعة ١٧، ومبتورة من آخرها كذلك، ومن خلال مقارنة هذه النسخة بالنسخ الكاملة التي وصلتنا يتبيّن النقص في ثماني قطع، وهي من القطعة السابعة والخمسين إلى الرابعة والستين تقريبًا.

وتاريخ النسخ والناسخ: غير معروفين، ونوع الخطّ: فارسيّ جَيّد، والتزم فيها الناسخ نظام التعقيبة.

كُتب متن الديباجة بالمداد الأحمر، عليها تعليقات بين الأسطر وفي الهوامش، وعلى النسخة قَيدُ وقفٍ باسم محمّد العزيز الوزير التونسيّ على الروضة الشريفة، وقد حمل ختمًا دائريًّا كُتب عليه: وقف محمّد العزيز الوزير، كذلك على النسخة العنوان: هذا شرح على خطبة المصباح للإمام ناصر الدين بن عبد السيّد المطرزيّ، وقد رمزتُ لهذه النسخة بالرمز (ن).

مصدر المخطوط: السعودية – المدينة المنوّرة – مكتبة المسجد النبويّ الشريف – رقم: ٣٢ /٤١٥.

ثالثًا: نسخة جامعة لايبزيغ برقم (B. or-058-05)

عدد صفحات هذه النسخة ٤٥ صفحة، ومسطرتها ١٥ سطرًا، وفي كلّ سطر ١٠ كلمات تقريبًا، فيها نقص بما لا يقلّ عن أربع لوحات، وإذا أردنا أنْ نتحدّث عن أرقامها المفترضة على اعتبار التسلسل المفترض فهي اللوحات (٣) و(٤) و(١٠) و(١١)، وهي حقيقة ليسَ نقصًا بمعنى أنها كانت موجودة ثمّ سقطت؛ وإنّما هو نتيجة إسقاط

الناسـخ لهـا عنـد النسـخ، ممّـا يـدلّ على أنّ النسـخة ليسـت للمؤلِّـف، وعليهـا تعليقات بيـن الأسـطر وفـي الهوامش، والغريـب أنّ التعليقـات وكتابة الهوامش عليهـا بعد اللوحة التاسـعة تختفـي كليًّـا على الرغم مـن كثرتهما في اللوحات الأولى مـن المخطوطة، كُتب متن الخطبة بالمداد الأحمر، أمّا عنوان المخطوطة فغير موجود، وتاريخ النسخ والناسخ: غيـر معروفين، ورمزتُ لهـا بالرمز: (ل).

مصـدر المخطـوط: مكتبة جامعة لايبزيغ، الرقم الحالي B. or. 058 – 05 البديل رقم الحفظ القديم: XVI – 05.

رابعًا: نسخة مكتبة الملك عبد العزيز: الرقم (١٢٦٤)

عـدد صفحـات هـذه النسـخة ٤٤ صفحـة، ومسـطرتها ١٢ سـطرًا، وفـي كلّ سـطر ١٠ كلمـات تقريبًـا، مبتـورة بمـا لا يزيـد عـن ٣ أسـطر، عليهـا تعليقـات بيـن الأسـطر وفـي الهوامـش، عنـوان المخطوطـة غيـر موجـود، ورمـزت لهـا بالرمـز (ع).

وتاريخ النسخ والناسخ: غير معروفين.

مصدر المخطوط: السعودية، مكتبة الملك عبد العزيز.

المطلب الثالث: منهج التحقيق

اتّبعتُ في تحقيقي لهذا الشـرح الخطوات العلميّة المتّبعة في تحقيق المخطوطات، وذلك على النحو الآتي:

- نسـختُ النـصّ مـن النسـخة الأصـل المعتمَـدة (نسـخة كوبريلـي) ورمزهـا (ك)، مُتّبعًا قواعـد الإمـلاء المعروفـة، علمًـا بـأنّ المتن لـم يخالف الرسـم الحديث إلّا فـي مواطن قليلـة مثل: رسـم الهمزة.
- قابلـتُ النسـخ الثـلاث (ل) و(ن) و(ع) علـى الأصـل (ك)، وأثبـت مـا سـقط من الأصل المعتمَد في المتن منها مع الإشـارة إلى ذلك في الحاشـية، أمّا إذا جاءت إحدى النسـخ بزيـادة على الأصل فإني أذكرها في الحاشـية.
- أشـرتُ في الحاشـية إلى الألفاظ التي سـقطت من باقي النسـخ، أو من إحداها؛ وذلك

بوضع رقم عند الكلمة في المتن وذكر رمز النسخة التي سقطت منها هذه الكلمة في الحاشية، وإن كان السقط يشمل عدّة كلمات أشرت لها في الحاشية .

- ضبطتُ ما أشكل من النصّ المحقق بالحركات؛ مثل: الألفاظ الغريبة والأعلام وغيرهما، ووضعتُ علامات الترقيم المناسبة مع ضبط الألفاظ.
- أبقيتُ منهجه في الإعراب كما هو دون تغيير: المتمثّل بذكر الكلمة من خطبة المصباح للمطرزيّ، وإعرابها بالتفصيل مع بيان ما فيها من فوائد نحويّة.
- حرصتُ على إظهار النصّ كما أراده المؤلِّف، فابتعدتُ عن إثقال المتن بكثرة الحواشي والتعليقات، إلّا في المواطن التي رأيت أنّها تحتاج إلى توضيح ذاكرًا لها بإيجاز في الحاشية مع الإحالة على مصادر بَسْطِ المسائل، أمّا إذا كانت المسألة واضحة في المتن فأكتفي بالإحالة على مصادر بَسْطها فقط .
- عزوتُ الآيات القرآنيّة إلى سورها ذاكرًا رقم الآية في المتن وحصره بين معقوفين.
- خرّجتُ الأحاديث النبويّة، والأمثال، والشواهد الشعريّة من مظانّها.
- ترجمتُ للأعلام الذين ورد ذكرهم في نصّ المخطوطة ترجمةً موجَزة.
- خرّجتُ أقوال العلماء من نحويّين وغيرهم من كُتبهم إنْ وجدتُها، فإنْ لم أجدها في كتبهم رجعتُ إلى كتب غيرهم، وأمّا الأقوال غير المنسوبة فقد كنت أعزوها إلى قائلها إنْ استطعت ذلك ، مُخرّجًا إيّاها من كُتبهم إذا وجدتها فيها، أو من كتب غيرهم إنْ لم يتيسّر ذلك.
- علّقتُ على الآراء والمسائل الخلافيّة التي ذكرها المؤلّف ذاكرًا ما فيها من مذاهب للعلماء وذلك بصورة مختصَرة.

صورة من النسخ المخطوطة

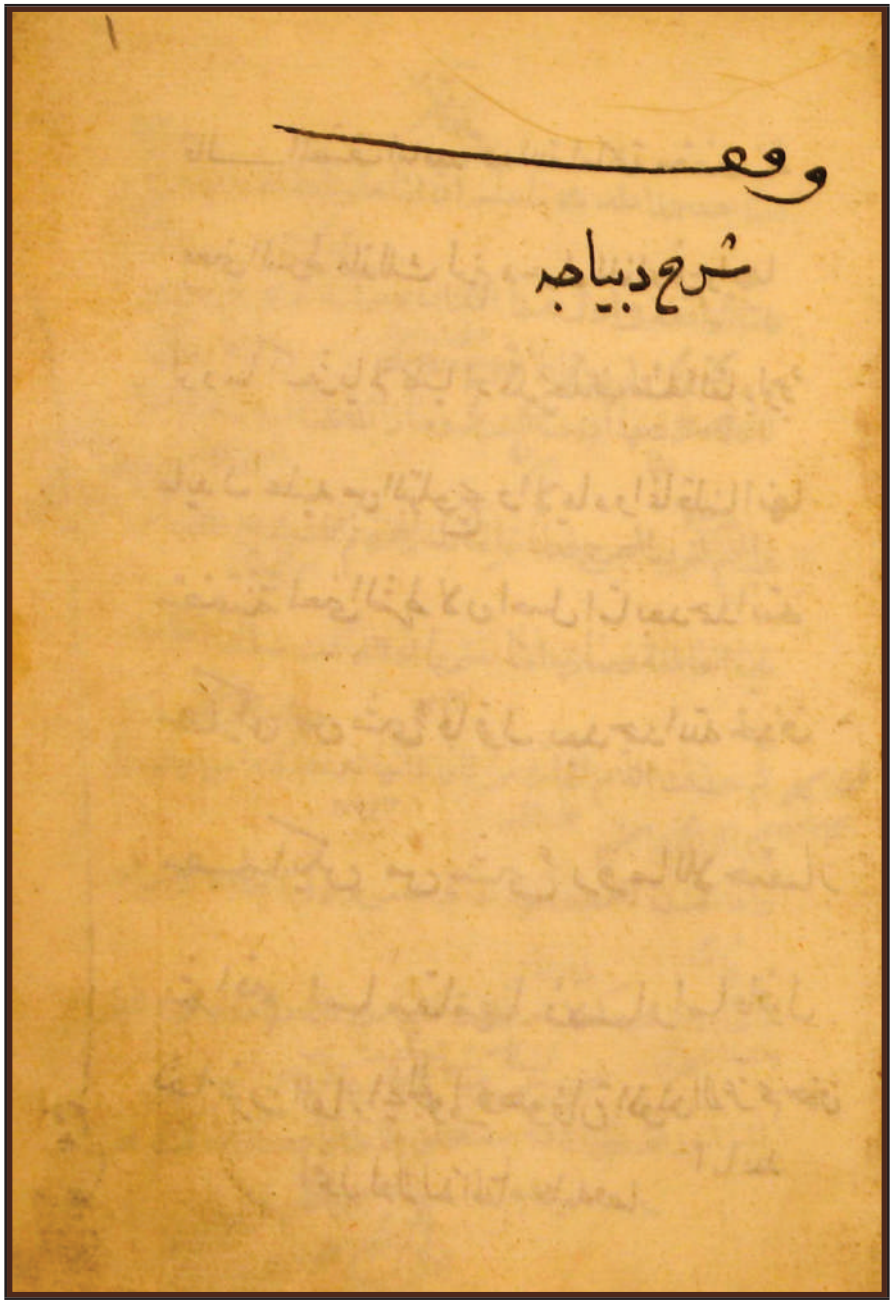

صفحة العنوان من نسخة كوبريلي

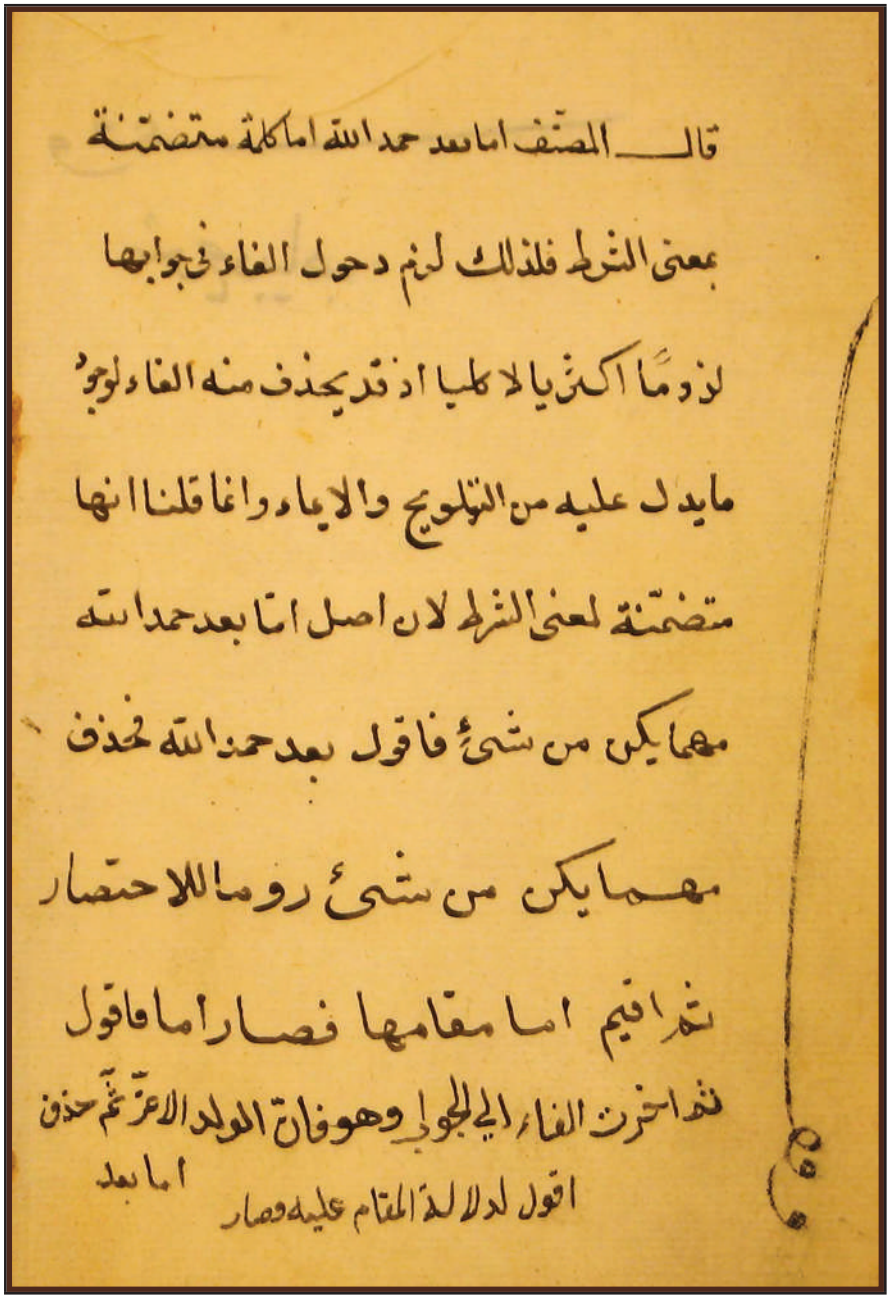
قال المصنف اما بعد حمد الله اما كلمة متضمنة
بمعنى الشرط فلذلك لزم دخول الفاء في جوابها
لزوما اكثريا لا كليا اذ قد يحذف منه الفاء لوجود
ما يدل عليه من التلويح والايماء وانما قلنا انها
متضمنة لمعنى الشرط لان اصل اما بعد حمد الله
مهما يكن من شئ فاقول بعد حمد الله فحذف
مهما يكن من شئ روما للاختصار
ثم اقيم اما مقامها فصار اما فاقول
ثم اخرت الفاء الى الجواب وهو فاقول الولد الاعز ثم حذف
اما بعد
اقول لدلالة المقام عليه فصار

الورقة الأولى من نسخة كوبريلي

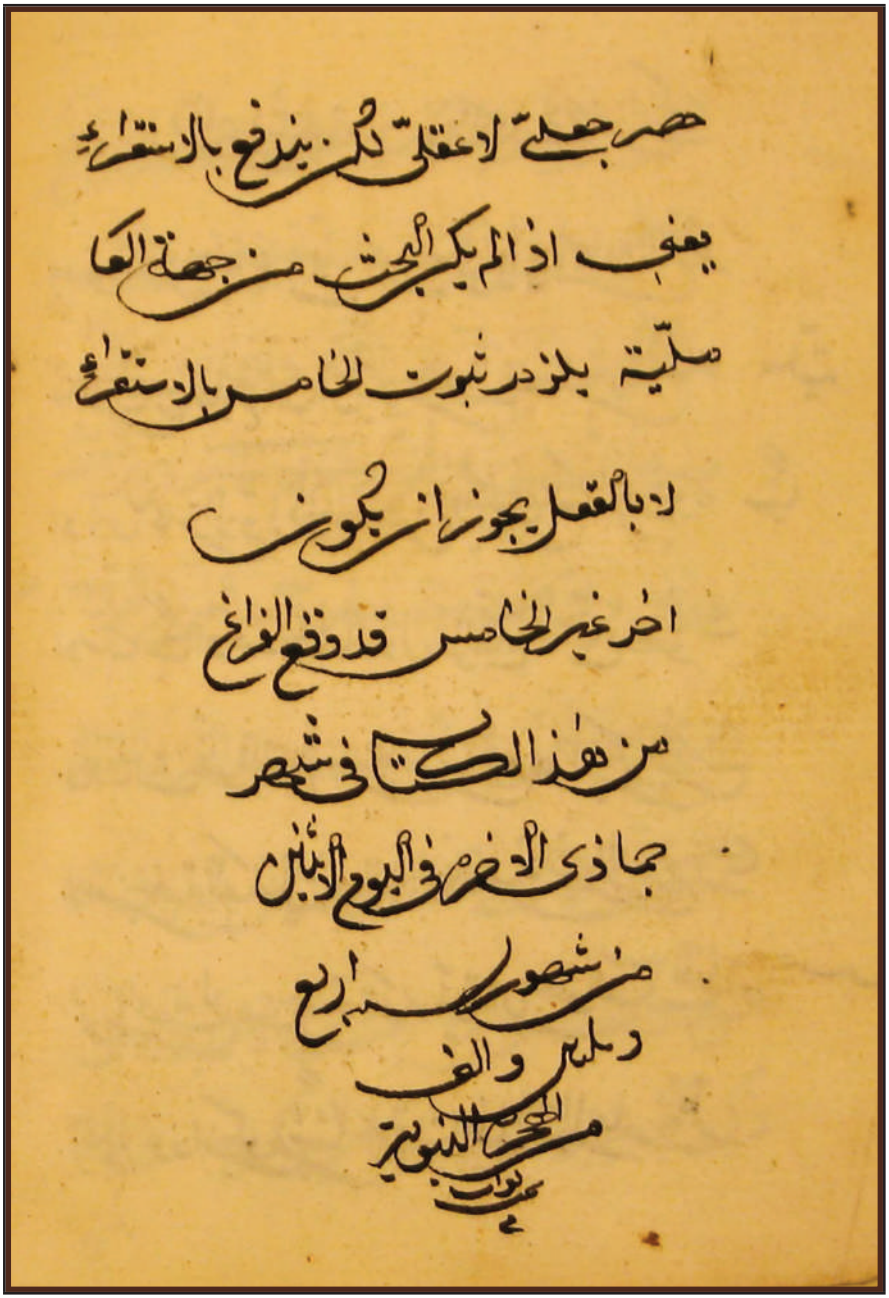

الورقة الأخيرة من نسخة كوبريلي

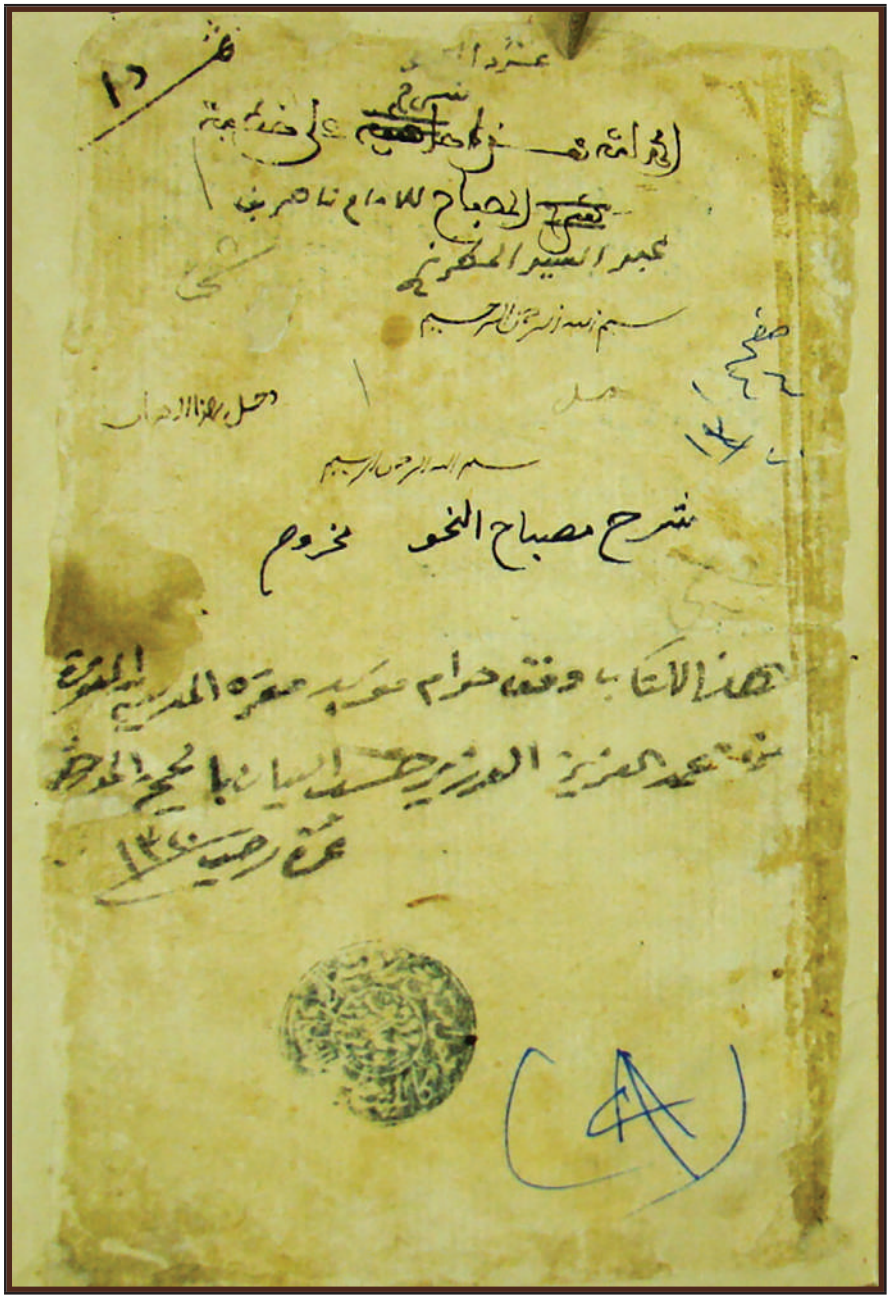

ورقة العنوان من نسخة المسجد النبويّ

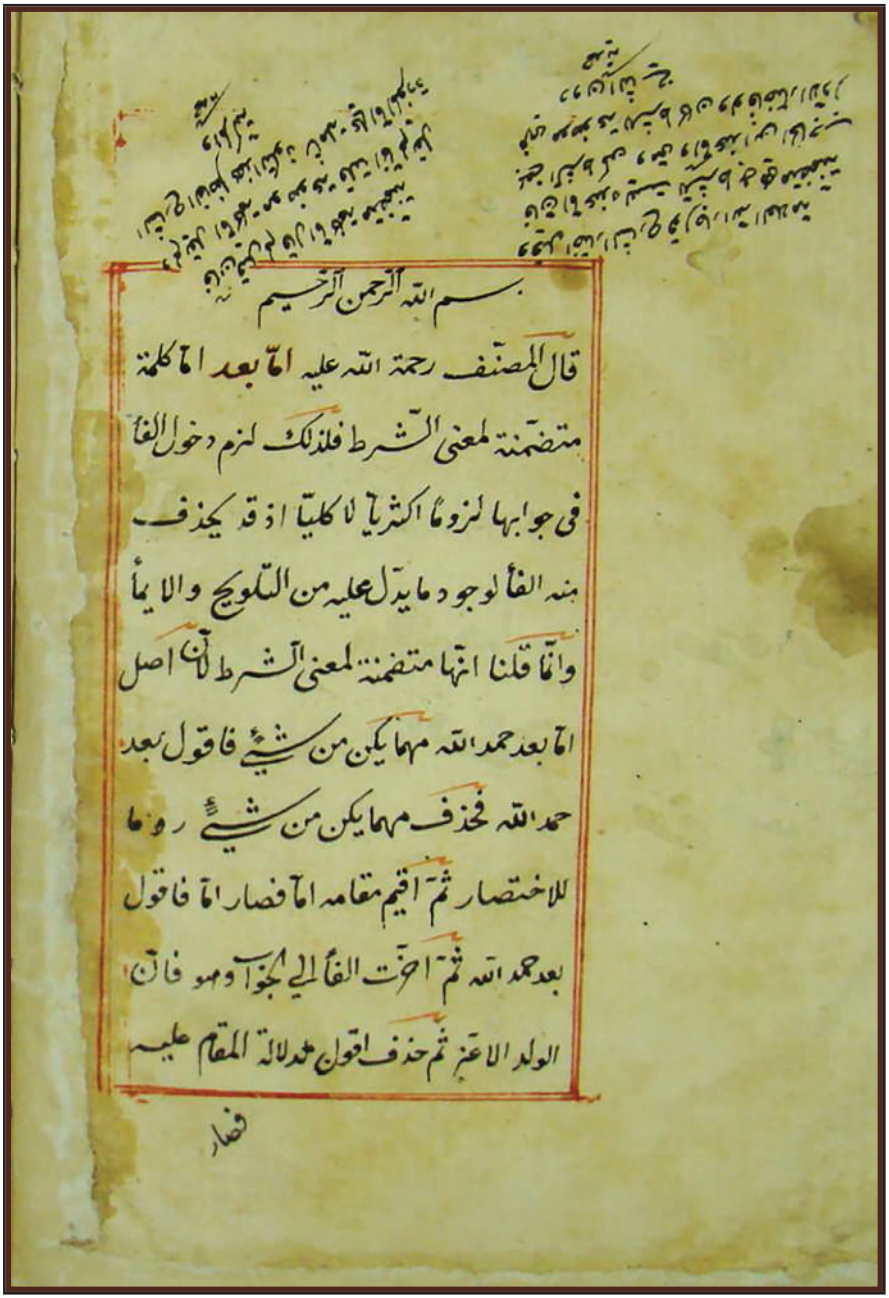

بسم الله الرحمن الرحيم

قال المصنف رحمة الله عليه اما بعد اما كلمة
متضمنة لمعنى الشرط فلذلك لزم دخول الفا
في جوابها لزوما اكثريا لا كليا اذ قد يحذف
منه الفا لوجود ما يدل عليه من التلويح والايما
وانما قلنا انها متضمنة لمعنى الشرط لان اصل
اما بعد حمد الله مهما يكن من شيء فاقول بعد
حمد الله فحذف مهما يكن من شيء رومًا
للاختصار ثم اقيم مقامه اما فصار اما فاقول
بعد حمد الله ثم اخرت الفا الى الجواب وهو فان
الولد الاعز ثم حذف اقول لدلالة المقام عليه

فصار

الصفحة الأولى من نسخة المسجد النبويّ

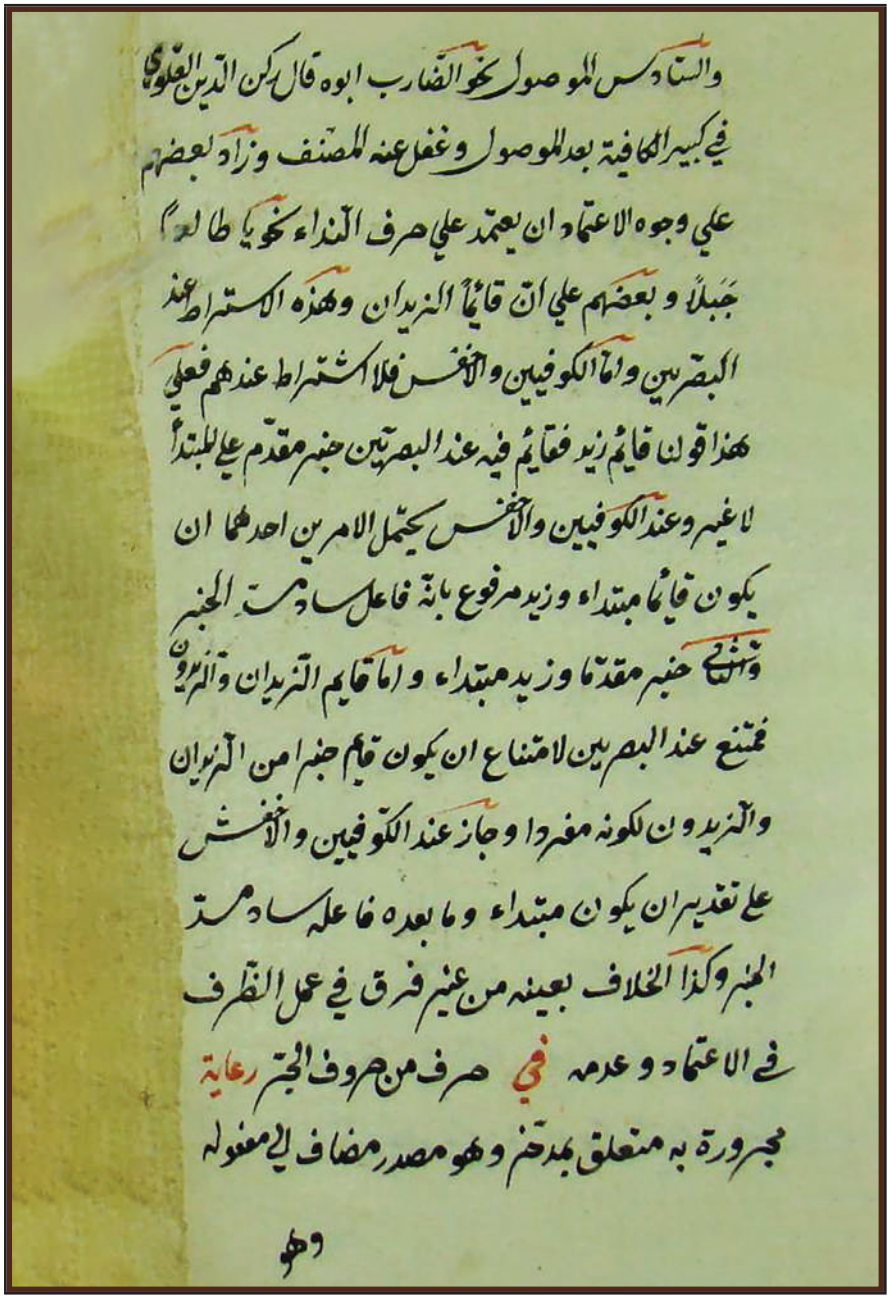

والسادس الموصول نحو الضارب ابوه قال ركن الدين العلوي
في كبيره الكافية بعد الموصول وغفل عنه المصنف وزاد بعضهم
على وجوه الاعتماد ان يعتمد على حرف النداء نحو يا طالعًا
جبلًا و بعضهم على ان قائمًا الزيدان وهذه الاستراط عند
البصريين واما الكوفيين والاخفش فلا اشتراط عندهم فعلى
هذا قولنا قائم زيد فقائم فيه عند البصريين خبر مقدم على المبتدأ
لا غير وعند الكوفيين والاخفش يحتمل الامرين احدهما ان
يكون قائما مبتداء وزيد مرفوع بانه فاعل سادّ مسدّ الخبر
والثاني خبر مقدما وزيد مبتداء واما قايم الزيدان والزيدون
فممتنع عند البصريين لامتناع ان يكون قايم خبرا من الزيدان
والزيدون لكونه مفردا وجاز عند الكوفيين والاخفش
على تقدير ان يكون مبتداء وما بعده فاعله سادّ مسدّ
الخبر وكذا الخلاف بعينه من غير فرق في عمل الظرف
في الاعتماد وعدمه في حرف من حروف الجر رعاية
مجرورة به متعلق بمدخ وهو مصدر مضاف الى مفعوله

وهو

الصفحة الأخيرة من نسخة المسجد النبويّ

الصفحة الأولى من نسخة لايبزيغ

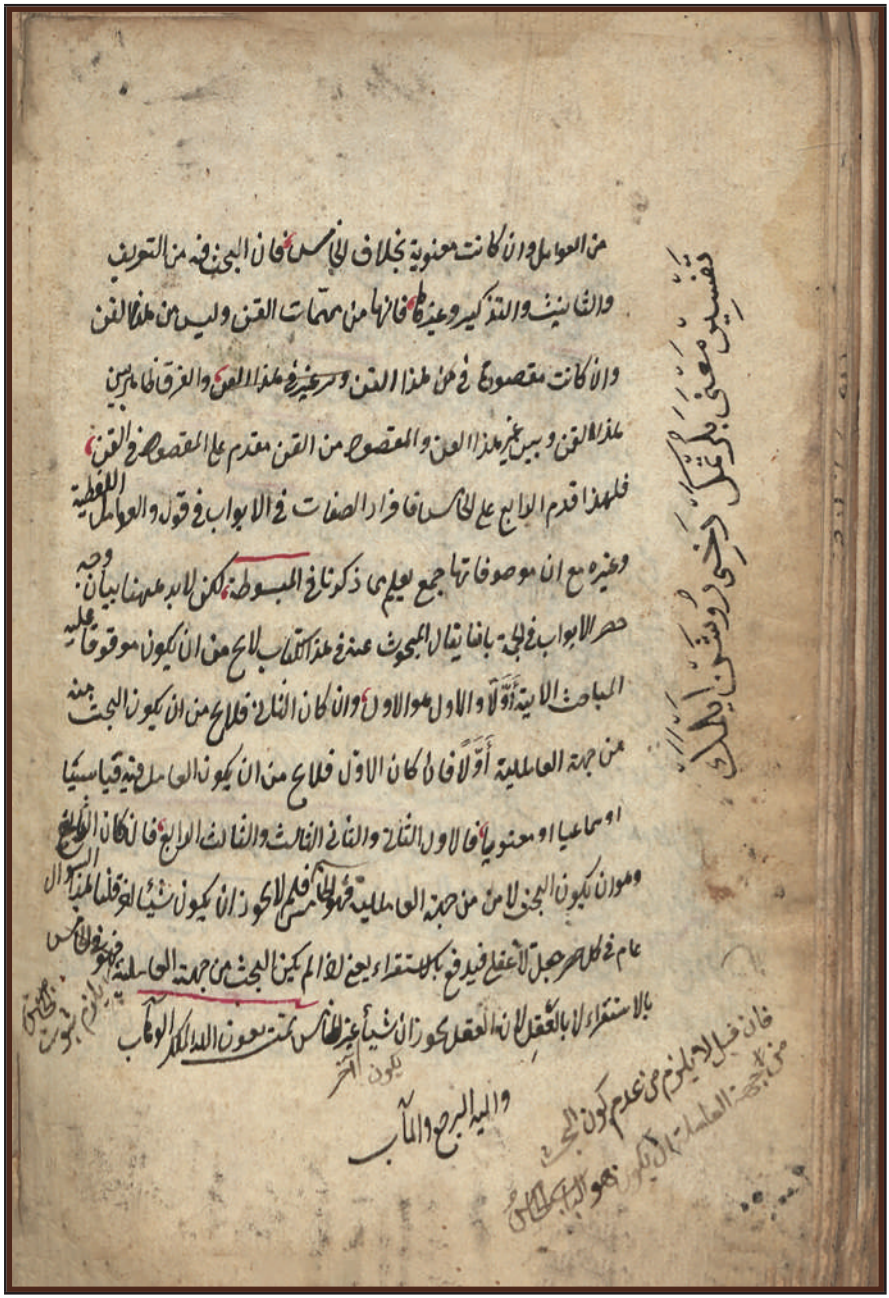

الصفحة الأخيرة من نسخة لايبزيغ

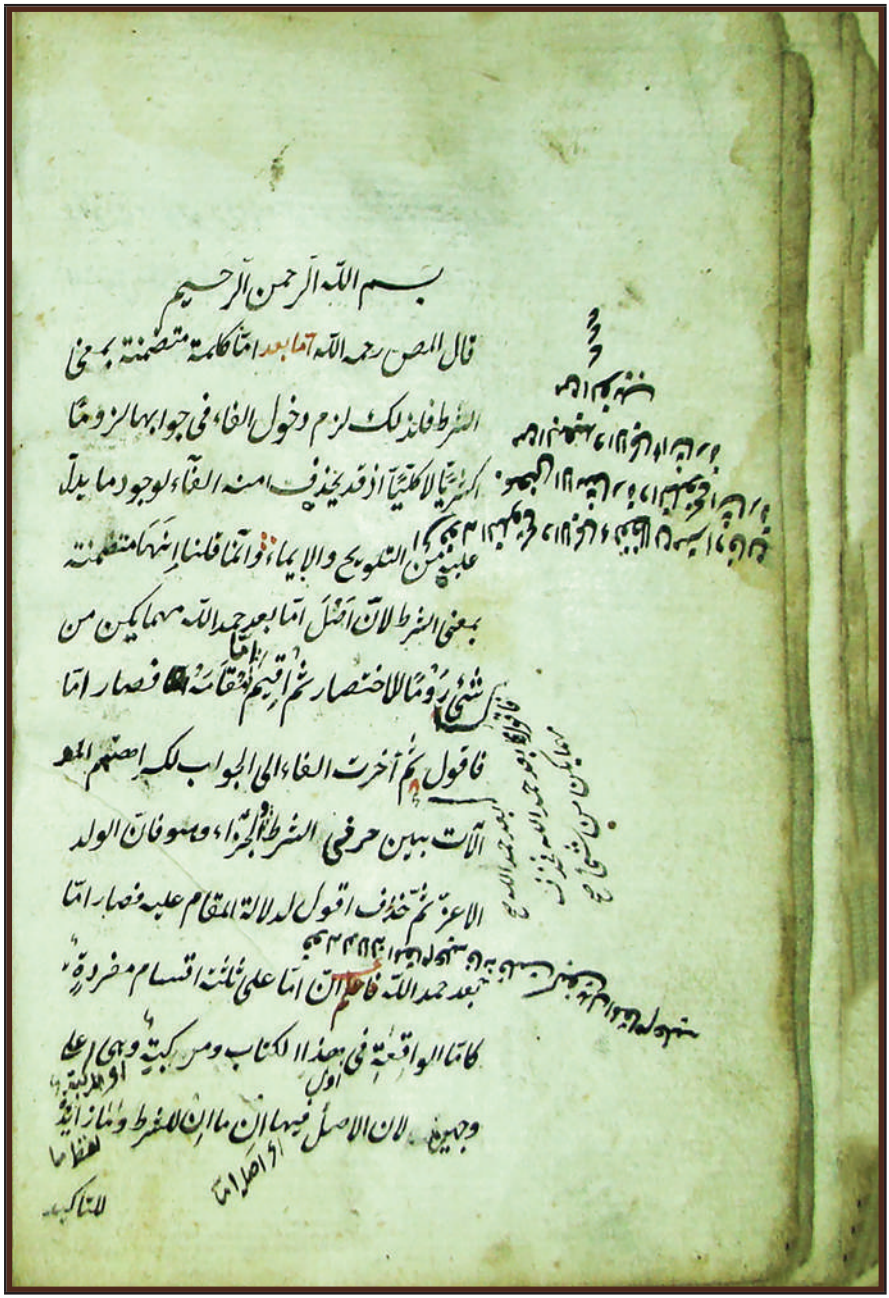

الصفحة الأولى من نسخة مكتبة الملك عبد العزيز

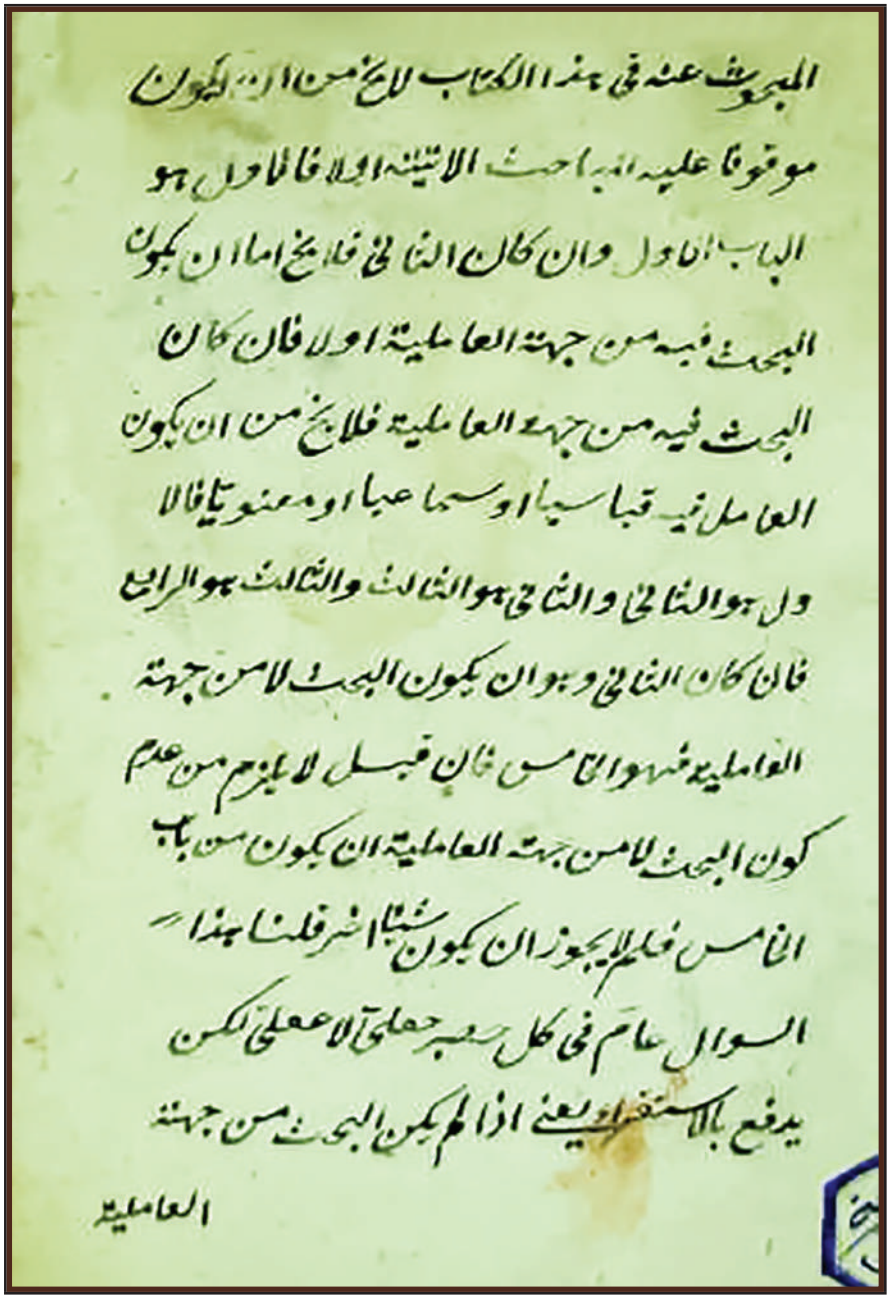

المبحوث عنه في هذا الكتاب لابخ من ان يكون
موقوفا عليه اذ احث الاثنينة اولا فالاول هو
الباب الاول وان كان الثاني فلابخ اما ان يكون
البحث فيه من جهة العاملية اولا فان كان
البحث فيه من جهة العاملية فلابخ من ان يكون
العامل فيه قياسيا او سماعيا او معنويا فالا
ول هو الثاني والثاني هو الثالث والثالث هو الرابع
فان كان الثاني وهو ان يكون البحث لا من جهة
العاملية فهو الخامس فان قيل لا يلزم من عدم
كون البحث لا من جهة العاملية ان يكون من باب
الخامس فلم لا يجوز ان يكون شيئا اخر قلنا هذا
السوال عام في كل حصر جعلي لا عقلي لكن
يدفع بالاستقراء يعني اذا لم يكن البحث من جهة
العاملية

الصفحة الأخيرة من نسخة مكتبة الملك عبد العزيز

المطلب الخامس: النصّ المحقَّق

النصّ المحقّق

قال المصنِّف[١]:

(أمَّا بعدَ حمدِ لله): (أمّا) كلمة[٢] متضمّنة لمعنى[٣] الشرط، فلذلك لزم دخول الفاء في جوابها لزومًا أكثريًّا[٤] لا كلّيًّا، إذ قد يُحذف منه الفاء لوجود ما يدلّ عليه من التلويح والإيماء[٥].

وإنّما قلنا: إنّها متضمّنةٌ لمعنى الشرط؛ لأنّ أصل (أمّا بعد حمد الله): مهما يكن من شيء، فأقول بعد حمد الله، فحُذِفَ (مهما يكن من شيء) رومًا[٦] للاختصار، ثمّ أُقيم (أمّا) مقامها، فصار: (أمّا فأقول)، ثمّ أُخّرت الفاء إلى الجواب، وهو(فإنّ الولد الأعزّ)، ثمّ حُذف (أقول) لدلالة المقام عليه، فصار: أمّا بعد حمد الله.

فاعلم أنّ (أمّا) على ثلاثة أقسام: مفردة كـ (أمّا) الواقعة بعد[٧] أوّل هذا الكتاب[٨].

---

(١) في (ل) و(ع) سقط: (قال المصنِّف).

(٢) يقول سيّد عليّ البرسويّ: «قيل لمّا اختلفوا في (أمّا)، فقال بعضهم: إنّه اسم، وقال بعضهم: إنّه حرف، قال الشارح: أمّا كلمة ليتناول كلا المذهبين، ولكن يخدشه ما في شرح الضوء من أنّ النحاة بعد اتفاقهم في أنّها حرف اختلفوا في أنّها موضوعة للشرط، أو قائم مقام ما وُضع له؛ مذهب ابن الحاجب إلى الأوّل، وصاحب الكشّاف إلى الثاني، والخلاف في أنّها اسم أو حرف ليس بمشهور». (مخطوطة شرح شرح ديباجة المصباح، نسخة لايبزيغ: ٢٣).

(٣) في (ك): (بمعنى).

(٤) أي عند أكثر النحاة، فلا تُحذف إلاّ في الضرورة الشعريّة كقول الشاعر:

أَمَّا القتـــالُ لا قِتَـــالَ لَدَيْكُمْ ولكنّ سَـــيْرًا في عِراض المواكِبِ

والأصل: فلا قتال، وهذا قول الجمهور. (ينظر: معاني القرآن، الفراء: ٢٢٨/١ ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاريّ: ١١٣/١-١١٤).

(٥) التلويح إشارة للقريب، والإيماء إشارة للبعيد.

(٦) أي: طَلَبًا. (ينظر كتاب العين: مادّة (روم)).

(٧) في (ل) و(ع): (فيها) بدل من (بعد).

(٨) المصباح في النحو، المطرزيّ: ٤٢.

ومركّبة وهي على وجهين، لأنّ الأصل فيها:

إنْ ما: إنْ للشرط، وما زائدة للتأكيد، فأُدغم النون في الميم لقرب المخرج فصار (إمّا) بكسر الهمزة، ثمّ فُتحت لدفع الالتباس بـ(إمّا) العاطفة، فصار (أَمّا) بفتحها.

أو [١]: لأنْ كنت منطلقًا انطلقت، فحُذفت اللام الجارّة من (لأنْ)؛ لأنها تُحذف[٢] من أنْ المصدرية وأنّ المشدّدة للتخفيف، كقوله تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰ ۝١ أَن جَاءَهُ الْأَعْمَىٰ﴾ [عبس: ١-٢]، أي: لأنْ جاءه الأعمى، وكقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا﴾ [الجن: من الآية ١٨]، أي: لأنّ [٣] المساجد لله، على أنّ اللاّم متعلِّق بـ(لا تدعو)[٤]، فصار: أنْ كنت منطلقًا[٥] انطلقت، فأضمر (كان) من (أنْ كنت) للاختصار، فزيدت (ما) عوضًا عنه فأُدغمت النون في الميم[٦]، وانتقل الضمير المتصل في (كنت) إلى المنفصل، فصارت: (أمّا أنت منطلقًا انطلقت).

فإذا عرفت هذا، فاعلم أنّ (أمّا) الأولى متضمّنة لمعنى الشرط، و(أمّا) الثانية للشرط اتفاقًا، و(أمّا) الثالثة ليست للشرط ولا متضمّنة له على الأصحّ، وإنْ ذهب إلى التضمين شرذمةٌ[٧] من الكوفيّين، وفي الأولى[٨] اختلافٌ بين الزمخشريّ[٩] وابن الحاجب، فمذهب

---

(١) في (ع) زاد: (أصل أمّا).

(٢) في (ع) زاد: (كثيرًا).

(٣) مثال حذف اللام الجارّة من أنّ المشدّدة.

(٤) إشارة إلى أنّ اللام في (لأن المساجد) حرف جرّ، ولا بُدّ للحرف الجر من متعلّق، ومتعلّقه: تدعو.

(٥) في (ل) سقط: (فصار أن كنت منطلقا).

(٦) في (ع) زاد: (بعد قلبه إيّاه).

(٧) الشِّرْذِمةُ: القليل من الناس، وقيل: الجماعة من الناس القليلة، والشِّرْذمة في كلام العرب القليل. (ينظر لسان العرب: مادة (شرذم)).

(٨) أي المفردة.

(٩) أبو القاسم الزمخشريّ محمود بن عمر بن محمّد الخوارزميّ، نبغ في علوم كثيرة، فهو مُفسِّر ونحويّ ولغويّ، لُقِّبَ بـ(جار الله)؛ لأنّه جاور بيت الله الحرام، ثمّ رجع إلى وطنه، له مؤلَّفات عدّة منها: الكشّاف، وأساس البلاغة، والمُفَصّل، تُوفّي سنة (٥٣٨هـ). (ينظر: وَفَيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلّكان:٤٥٢/١)، بغية الوعاة، السيوطيّ: ٩٧٢/٢).

ابن الحاجب[١]: أنّها للشـرط كـ(إنْ ولو)[٢]، ومذهب الزمخشـريّ: أنّها متضمّنة له[٣]، وأكثر النحـاة مائل إلى هذا المذهب، هكذا قيل[٤].

ولكـن يمكـن أنْ يكـون النـزاع بينهمـا لفظيًّا لا حقيقيًّا؛ لأنّه يجوز أنْ يكـون مراد ابن الحاجـب بـ(أمّـا): أمّـا الثانية التي أصلها: (إنْ مـا)[٥]، ومراد الزمخشـريّ بـ(أمّا): أمّا الأولى المفـردة المتضمّنـة بمعنـى الشـرط لا الثانيـة، فحينئـذٍ لا نـزاع[٦] فـي الحقيقـة، بـل في اللفظـة، فليتأمّـل فلا مزيـد عليه[٧].

واستعمال (أمّا) المفردة على وجهين:

إمّـا لتفصيـل مـا أجملـه المتكلّـم؛ نحو: (أنـا أودّ وأنـا أقلي[٨]، أمّـا مـن أودُّه فالعالِم، وأمّـا مـن أقلي فالجاهل)، ونحـو: (جاءني القوم: أمّا زيدٌ فأكرمتُه، وأمّـا بكر فأهنتُه، وأمّا بِشـرٌ فقـد أعرضـتُ[٩] عنه)، وهـذا[١٠] على طريق الاسـتئناف؛ وهو ما وقع جوابًا للسـؤال

(١) أبـو عمـرو، عثمـان بـن عمر بن أبـي بكر بن يونس، الكـردي، الدَّوِينـي الأصل، الإِسْـنَائيُّ المولد، القاهري المنشأ، المُقرئ، الفقيه المالكي، الأصولي، النحْوي؛ ولد في آخر سنة سبعين وخمسمائة بإسـنا مـن بـلاد صعيد مصر؛ ومن أشـهر مصنفاتـه: الإيضاح في شـرح المفصل، الأمالـي النحوية، الكافيـة، اتَّفقـت المصـادر جميعهـا علـى أن وفاته كانت في شـوال سـنة: (٦٤٦هـ) بالإسـكندرية: (وفَيَـات الأعيـان: ٣ / ٢٤٨، ٢٥٠، وسِـير أعلام النبـلاء: ٢٣ / ٤٦٥، ٤٦٦)

(٢) عبـارة ابـن الحاجـب: «وأمّا بيان معنى الشـرط فيهـا، فبأن تقول: هي حرف بمعنـى: «(إنْ) وجب حذف شـرطه الكثرة اسـتعمالها في الكلام؛ ولكونها في الأصل موضوعة للتفصيل». (شـرح الرضيّ على الكافية: ٣٩٦/٢).

(٣) عبارة الزمخشريّ: «و(أمّا) فيها معنى الشرط؛ قال سيبويه: إذا قلت: أمّا زيد فمنطلق، فكأنّك قلت: مهما يكن من شيء فزيد منطلق؛ ألا ترى أنّ الفاء لازمة لها». (شرح المفصّل لابن يعيش: ١١/٩).

(٤) أي مذهب الزمخشريّ.

(٥) يـدلّ علـى ذلـك ما جـاء في كلامه؛ إذ قـال: «ويجوز أنْ يكون (أمّـا) عند الكوفيّين (أنْ) الشـرطيّة ضُمّـت إليهـا (مـا) عند حذف شـرطها على ما بَيّنتُ مـن مذهبهم في: أما أنـت منطلقًا انطلقت». (شـرح الرضيّ علـى الكافية: ٣٩٦/٢).

(٦) في (ع) زاد: (بينهما).

(٧) في (ع): (له) بدل من (عليه).

(٨) أقلي: أكره. (ينظر العين: مادة (قلي)).

(٩) في (ع): (فأعرضت) بدل من (فقد أعرضت).

(١٠) في (ع) زاد: (الاستعمال).

المقدّر، يعني لمّا قال المتكلم: جاءني القوم، فكأنّ قائلًا قال: ما فعلتم؟ فقال المتكلّم مُجيبًا عنه: أمّا زيد فأكرمته ... إلى آخره.

أو يُستعمل[١] في أوائل الكلام المنقطع عمّا قبله، ومنه ما يأتي في أوائل الكتب، فلمّا أُقيم (أمّا) هذه مقام (مهما يكن من شيء)[٢] تضمّنت معنى الابتداء والشرط اللَّذَين في (مهما يكن)، فبالنظر إلى الأول تقتضي أنْ تدخل على الاسم، وبالنظر[٣] إلى الثاني تقتضي أنْ تدخل على الفعل، فالإتيانُ بكلا المقتضيين مُشْكِل؛ لأنّ اجتماع الاسم والفعل دفعة واحدة مُتعذّر، فيليها الاسم دائمًا، ويلزم الفاء في جوابها أكثريًّا قضاء بحقّ ما كان، وإبقاء له بقدر الإمكان.

وأمّا ما وقع من قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ أَصْحَابِ الْيَمِينِ﴾ [سورة الواقعة: ٩٠] الآية، وقولهم[٤]: أمّا ذهب فعل ماضٍ فمؤول بـ: (أمّا المتوفّى إنْ كان من أصحاب اليمين...)[٥] الآية، وبـ: (أمّا لفظ ذهب)، فالمتوفّى واللفظ اسمان، والمراد[٦] بقولنا: يليها الاسم[٧] يليها لفظًا أو تقديرًا، ففي الصورتين وإنْ لم يلِهَا لفظًا لكن يليها تقديرًا؛ فلا إشكال كما ترى.

(بَعْدُ): ظرف من الظروف المكانيّة؛ لأنّه من قبيل الجهات الستّ[٨]، ولكن استُعيرت هنا للزمان؛ لكونها مضافة إلى الزمان؛ إذ تقديره: بعد زمن الفراغ من حمد الله، وكذا قولنا: جئت بعد الظهر والعصر، فحال الجهات الستّ ثلاثة؛ لأنّها لا تخلو إمّا أنْ استُعملت مضافةً إلى شيء، نحو: (جئتُ بعد زيدٍ) أو (قبل زيد)،وكذا باقي الجهات

(١) في (ع) سقط: (يستعمل).
(٢) في (ع) سقط: (من شيء).
(٣) في (ع) سقط: (بالنظر).
(٤) يقصد قول المعربين من النحاة.
(٥) في (ع) سقط: (من أصحاب اليمين).
(٦) في (ع): (فالمراد) بدل من (والمراد).
(٧) في (ع) و(ن) زاد: (أعمّ من أن).
(٨) يقصد بالجهات الستّ: (يمين، وشمال، ووراء، وأمام، وفوق، وتحت) (شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهريّ: ٥١/٢).

الستّ، أو استُعملت[١] مقطوعة عنها:

فالأوّل: مُعرَب منصوب على الظرفيّة إنْ لم يلِهَا العوامل، وإنْ يلِهَا كانت على ما يقتضيه العوامل؛ لأنّها من قبيل ما استُعملت اسمًا وظرفًا، فلا[٢] يلزم الظرفيّة دائمًا.

والثاني: لا يخلو إمّا أنْ يكون المضاف إليه مَنْويًّا، أو لا، بل يُحذف نَسْيًا مَنْسيًّا، ولا يُلتفت إليه أصلًا ، فالأوّل مبني على الضمّ، نحو: (جئتُك من بعدُ) أو (قبلُ)،وإنّما[٣] بُني على الحركة فرقًا بين بناء الأصل والعارض[٤]، وبُني[٥] على الضمّ جبرًا للمحذوف منها[٦] بأقوى الحركات .

والثالث[٧] معرب كسائر الأسماء المعربة [٨] كقول الشاعر[٩]:

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا
أَكَادُ أَغُصُّ بِالمَاءِ الْفُرَاتِ[١٠]

فـ(قبلًا) منصوب؛ إمّا خبر كان إنْ كانت ناقصة، أو على الظرفيّة إنْ كانت تامّة.

وإنّما بُنيت في الأول؛ لمشابهتها الحروف في الاحتياج إلى ما أُضيف إليه، بخلاف الثاني؛ فإنّها جُعلت اسمًا برأسها من غير التفات إلى المضاف إليه فلم يشبهن[١١] الحرف[١٢]، فلم يُبْنَ، فهاهنا أي في قوله: (أمّا بعد حمد الله) لم يُحذف المضافُ إليه؛

(١) في (ن): (استعمل) بدل من (استعملت).
(٢) في (ع): (ولا) بدل من (فلا).
(٣) في (ن) سقط: (وإنّما).
(٤) في (ن): (الأصلي والعارضي) بدل من (الأصل والعارض).
(٥) في (ع) و(ن): سقط (بُني).
(٦) في (ل) زاد: (بالضمّ الذي هو أقوى الحركات).
(٧) هذا هو الثاني الذي أشار إليه بقوله: (يُحذف نسيًا منسيًّا، ولا يُلتفت إليه أصلاً).
(٨) في (ل) و (ع) سقط: (كسائر الأسماء المعربة).
(٩) في (ل) سقط: (الشاعر).
(١٠) بيت من الوافر قائله عبد الله بن يعرب، ويروى بالماء الحميم. (ينظر: شرح الرضيّ على الكافية: ١٠٢/٢، شرح التوضيح على التصريح: ٥/ ٢٠٢).
(١١) يقصد: الجهات الستّ.
(١٢) في (ن) سقط: (الحرف).

فلـم يُبْـنَ، بل تُرك منصوبًا على الظرفيّة، والعامل فيه (أمّا)[١]؛لقيامه مقام الفعل، ورائحة الفعل كافية في عمل[٢] الظرف لا (أردت)[٣]؛ لمانع وهو[٤] لأنّ (أنْ)[٥] تقطع أنْ يَعمل ما بعدهـا فـي ما قبلهـا[٦]؛ لاقتضائها صدر الكلام الذي دخلـت هي عليه [٧].

(حمدِ اللهِ): هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل[٨]، وهو مجرور لكونه مضافًا إليـه لـ(بَعْـدَ)، وهـو مضـاف إلـى (الله)، وهو علم لـذات واجب الوجـود - تعالى وتقـدّس - وإضافـةُ (حمـدِ) إلـى (الله) إضافـةُ مصـدرٍ إلـى مفعولـه[٩]، والفاعـل متـروك؛ إذ تقديـره: أمّـا بعـد حمـدي الله، فحـذف الفاعل، وهو يـاء المتكلم لدلالـة المقام عليه، فأُضيـف المصـدر إلـى مفعولـه[١٠]، فكلّ مصدرٍ من الفعل المتعدّي على خمسـة أقسـام:

الأول: أنْ يُضـاف إلـى الفاعـل، ويُذكر المفعول منصوبًا؛ نحـو: (عجبتُ من ضربِ زيدٍ عمرًا).

والثانـي: أنْ يُضـاف إلى الفاعل، ويُتـرك المفعول؛ نحو: (أعجبني ضربُ زيدٍ)؛ أي: من ضربِ زيدٍ.

الثالـث: أنْ يُضـاف إلـى ما يقوم مقام الفاعل؛ نحو: (عجبـتُ من ضربِ زيدٍ)؛ أي: من أنْ ضُـرِبَ زيدٌ بضمّ الضادّ. [١١]

---

(١) العامل فيه (أمّا) عند سيبويه. (ينظر كتاب سيبويه: ١٦١/٣).

(٢) في (ل): (العمل) بدل من (عمل).

(٣) بمعنـى أنّ (أمّـا) عملـت في الظرف (بعد) لما فيها من رائحـة الفعل، لا الفعل (أردت) الوارد في نـصّ الخطبـة: (أردتُ أنْ ألمظه) من كلام الإمام المحقّق.

(٤) في (ع) و(ن) سقط: (لمانع وهو).

(٥) فـي (أنْ ألمظـه)؛ أي: لا يجـوز أنْ يعمـل فيه (ألمظه)؛ لأنّ (أنْ) يقطـع أنْ يعمل ما بعدها في ما قبلها.

(٦) نصّ على ذلك سيبويه (ينظر كتاب سيبويه: ١٢٠/١).

(٧) في (ع) زاد: (لا صدر كلّ كلام).

(٨) في (ع) و(ن) سقط: (والتبجيل).

(٩) في (ن): (مفعول به) بدل من (مفعوله).

(١٠) في (ع): (مفعوله) بدل من (المفعوله)، في الأصل: (المفعوله) ولعلّه من سهو القلم.

(١١) في (ن): (بضمّ الدال) بدل من (بضمّ الضاد).

الرابع: أنْ يضاف إلى المفعول، ويذكر الفاعل مرفوعًا؛ نحو: (عجبتُ من ضربِ اللصِّ الجلّادُ) بضمّ الدال[١].

الخامس: أنْ يُضاف إلى المفعول، ويترك الفاعل؛ نحو: (يستحبّ تبريد الصلاة[٢] في الصيف)؛ أي: تبريد المصلِّي إيّاها.

أمّا المصدر اللازم فقسم واحد، وهو أنْ يُضاف إلى الفاعل، نحو: (جئتُ بعد ذهابِ زيدٍ).

فهذه الإضافة كلّها معنويّة، مفيدة للتعريف، إلّا إذا كان المصدر بمعنى الفاعل أو المفعول[٣]، فيكون إضافته لفظيّة كإضافتهما، كما وقع في أول ديباجة جغموني[٤]: الحمد لله كِفَاء[٥] أفضاله، وقال شريف الدين الجرجانيّ[٦] في شرحه له: (كفاء) مصدر بمعنى الفاعل منصوب على أنّه صفة مصدر محذوف؛ أي: حمدًا كفاء أفضاله، أي:

(١) في (ع) سقط: (بضمّ الدّال).

(٢) الإبراد من أبرد فعل متعدٍّ: أي تأخير الصلاة عن أوّل وقتها ليبرد الجو، وذلك في صلاة الظهر. (الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار، ابن عبد البر: ١٢٣/٢).

(٣) في (ع) زاد: (فحينئذٍ).

(٤) محمود بن محمّد الجِغْمونيّ، اشتُهِر بعلم الفلك، كما أنّ له خِبرةً كبيرة في مهنة الطبّ، وألّف كتبًا فيهما، له مجموعة مؤلّفات من أشهرها: (الملخّص)، وهو كتاب في علم الفلك، تُرجم إلى الألمانيّة ونُشر في مجلّة الجمعيّة الشرقيّة، وقد قام بشرح هذا الكتاب موسى بن محمود المعروف بقاضي زاده الروميّ، تُوفّي الجِغْمونيّ سنة (٦١٨هـ-١٢٢١م). (الأعلام: ١٣١/٢).

(٥) كافأه على الشيء مكافأة وكِفَاء. (لسان العرب: مادة (كفأ)).

(٦) شريف الدين الجرجانيّ: عليّ بن محمّد بن عليّ الحسينيّ الجرجانيّ (٧٤٠-٨١٦ هـ) فيلسوف من كبار العلماء بالعربيّة، وُلد في تاكو (قُرب استرباد) ودرس في شيراز، ولمّا دخلها تيمور فَرّ إلى سمرقند، ثمّ عاد إلى شيراز بعد موت تيمور، فأقام إلى أنْ توفّي، له نحو خمسين مصنَّفًا؛ منها: (التعريفات)،و(شرح مواقف الإيجي)، و(شرح كتاب الجغمينيّ) في الهيئة، و(مقاليد العلوم)،و (تحقيق الكلّيّات)، و(شرح السراجيّة) في الفرائض، و(الكبرى والصغرى) في المنطق، و(الحواشي على المطول للتفتازاني)، و(مراتب الموجودات)، و(رسالة في فنّ أصول الحديث)، و(شرح التذكرة للطوسيّ)، و(شرح الملخّص)، و(حاشية على الكشّاف إلى آية: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي..﴾ في القرويين. (ينظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، السخاويّ: ٦٧/١، الأعلام: ٧/٥، تاريخ الأدب العربيّ: ٦/ ٣٣٣).

مكافئ أفضاله، ولكونه مضافًا إلى معموله، وبمعنى اسم الفاعل جاز وقوعه صفة للنكرة، وإنْ كان المضاف إليه معرفةً، وهو (أفضاله)[١].

واعلم أنّ عمل المصدر على ثلاثة أقسام:

الأول: أنْ يعمل خاليًا من الألف واللام والإضافة، فحينئذٍ يرفع وينصب كالفعل، نحو: (عجبت من ضربٍ زيدٌ عمرًا)؛ أي: من أنْ ضَرَبَ زيدٌ عمرًا، وهو أقوى أحوال الثلاثة؛ لقوّة شبهه بالفعل[٢]، فحينئذٍ يعمل عمل فعله؛ لأنّه نكرة كالفعل.

والثاني: أنْ يعمل مضافًا كما مرّ، وهذا أضعف[٣] من الأوّل؛ لأنّه معرفة بخلاف الفعل، لكن عارٍ عن الألف واللام، فبهذه الحيثيّة شابه الفعل، فيعمل عمل فعله[٤] بسبب تلك المشابهة[٥].

والثالث: أنْ يعمل مُعرَّفًا بـ(ال)، نحو: (أعجبني الضربُ زيدٌ عمرًا)، فهو أضعف[٦] من القسمين الأوّلين؛ لكونه معرفةً صورةً ومعنى؛ ولذلك لا يعمل إلّا في الضرورة كقوله[٧]:

لَقَــدْ عَلِمَــتْ أُولَــى الْمُغِــيْرَةِ أَنِّــي
كَرِرْتُ فَلَــمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْــمَعا[٨]

وهو نادر مع أنّه يحتمل أنْ يكون نصب (مِسْمَعا) بفعل مقدّر[٩]، أو بمصدر[١٠] آخر مُنَوَّن تقديره: عن الضرب ضرب مِسمعًا، لا يُقال قد ثبت عمله في التنزيل، فكيف

(١) لم أقف على شرح الجغمونيّ.
(٢) في (ن): (الفعل) بدل من (بالفعل).
(٣) في (ل) و (ن): (ضعيف) بدل من (أضعف).
(٤) في (ع): (عمله) بدل من (عمل فعله).
(٥) في (ن) سقط: (بسبب تلك المشابهة).
(٦) في (ن): (ضعيف) بدل من (أضعف).
(٧) في (ع): (كقول الشاعر) بدل من (قوله).
(٨) ينظر: كتاب سيبويه: ١٩٣/١، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطيّ: ٢ / ٩، شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك: ١٠٠/٢.
(٩) في (ل) زاد: (وهو أعني).
(١٠) في (ل) زاد: (محذوف).

يُحمل على الضرورة؛ وهو قوله تعالى: ﴿لَّا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ﴾ (النساء: من الآية ١٤٨) و(بالسوء) متعلّق بـ(الجهر)، وهو عامل فيه مع أنّه مصدر مُعرّف باللام؛ لأنّ المرادَ هنا هنا: بالعمل العملُ بغير واسطة، وفي الآية بواسطة حرف الجرّ فلا نقض عليه[١].

(ذِي): بمعنى صاحب[٢]، وُضِعت للتوصّل في جعل اسم الجنس صفةً للشيء، كالفرس والمال والإنعام، مثلًا لا يُقال: (جاءني زيد الفرس والمال)، بل[٣] يُقال: (جاءني زيدٌ ذو المال وذو الفرس)، وكذا لا يُقال: (الله الإنعام)، بل يُقال: (ذو[٤]الإنعام) ولا ينقطع عن الإضافة، ولا يُضاف إلى العَلَم والضمير؛ لفقدان الجنسيّة فيهما، وأمّا قوله: (لا يعرف ذا الفضل من الناس إلا ذووه)[٥]، فشاذٌ لا يُقاس عليه شيء.

فجيء ها هنا لجعل (الإنعام) صفة لله تعالى، وهو - أي ذو - من الأسماء الستّة المعتلّة المضافة إلى غير ياء المتكلم؛ وهي أبوه وأخوه[٦] ...إلى آخره، فإنّها بالواو رفعًا، وبالألف نصبًا، وبالياء جرًّا في الأكثر.

وشرط كونها مضافةً[٧] إلى غير ياء المتكلم؛ لأنّها إنْ لم تُضف يكون إعرابها بالحركات؛ نحو: (جاءني أبٌ)، و(رأيتُ أبًا)، و(مررتُ بأبٍ)، وإنْ كانت مضافةً إلى ياء المتكلم، يكون إعرابها تقديريًّا، أو تكون مبنيّةً، أو تكون[٨] واسطة بين المُعْرَب والمبنيّ، وهذا ضعيف، و(ذو) ها هنا بالياء لأنّه مجرورة[٩] على أنّه صفة لله ، كما مرّ، وهو مضاف إلى:

---

(١) في (ع) سقط: (عليه).

(٢) في (ع): (الصاحب) بدل من (صاحب).

(٣) في (ل) زاد: (ذو الفرس وذو مال).

(٤) في (ن): (ذي) بدل من (ذو).

(٥) استشهد ابن منظور بما يشبه هذا، ولم ينسبه، وهو قوله: «إنما يصطنع المعروف في الناس ذووه». (لسان العرب: مادة (ذو وذوات)).

(٦) في (ل) زاد: (وحموه وهنوه وفوه وذو مال... إلخ).

(٧) في (ل): (مضافًا) بدل من (مضافة).

(٨) في (ل) سقط: (يكون).

(٩) الصحيح (مجرور) بالتذكير لشرط تحقيق المطابقة بين اسم إنّ وخبرها؛ أثبتنا ما ورد في النسخ.

(الإنْعَامِ): وهو إيصال الخير إلى الغير لا لغرض ولا لعوض، وانجراره[١] لكونه مضافًا إليه لـ(ذِي).

(جاعل): مجرور؛ لكونه بدلًا من (الله)، ولا يجوز أنْ يكون صفةً (لله)[٢]؛ لأنّ (جاعل) نكرة، والمطابقة شرط بين الصفة والموصوف في التعريف والتنكير؛ لاتحادهما في الصدق[٣] دون البدل، إلاّ أنّه إذا أُبدل النكرة من المعرفة، فالوصفُ حَسنٌ عند أكثر النحاة، وواجب عند ابن الحاجب كما قال في الكافية[٤]، إذا أبدل النكرة من المعرفة[٥]، فالنعت واجب، لكن وجوبه أو حسنه إذا كان البدل عين المبدل منه[٦]، كقوله تعالى: ﴿بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾ [العلق: من الآية ١٥و١٦] لا مطلقًا، لكن هذا مذهب الكوفيّين، وعند البصريّين لا يُشترط كونه على لفظ المبدل منه، كذا في اللباب[٧].

فإنْ قيل لِمَ لا يتعرّف (جاعل) هنا بالإضافة، قلنا: لأنّها لفظيّة غير مفيدة للتعريف، بل للتخفيف بسقوط التنوين، لأنّ أصله: جاعلٍ النحوَ، لا معنويّة حتى يفيد التعريف، يعني: أنّ الإضافةَ قسمان: لفظيّة ومعنويّة:

- لفظيّة: وهي إضافة اسم الفاعل إلى مفعول[٨]، والمفعول إلى ما يقوم مقام الفاعل، إذا أُريد بهما الحال أو الاستقبال، نحو: (مررت برجل ضارب زيد الآن)، أو (غد)، أو (معمور الدار) كذلك، وأمّا إضافة[٩]اسم الفاعل الذي أُريد به الماضي، أو الاستمرار فمعنويّة مفيدة للتعريف، نحو: (مررت برجل[١٠] ضاربك أمس)، أو (مالك عبيده)،

(١) في (ع): (وهو مجرور) بدل من (انجراره).
(٢) في (ع) و(ن): (له) بدل من (لله).
(٣) في(ن) زاد: (والكذب).
(٤) يقول ابن الحاجب: «ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين، وإذا كان نكرة من معرفة فالنعت مثل: بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ». (الكافية في النحو، ابن الحاجب: ١٥٦).
(٥) في (ل) زاد: (فالنعت أي).
(٦) في (ع) سقط: (عين المبدل منه).
(٧) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبريّ: ٢٧٤ – ٢٧٥.
(٨) في (ع) و(ن): (له) بدل من (لله).
(٩) في (ل) و (ن) سقط: (إضافة).
(١٠) في (ع) و(ن): (بزيد) بدل من (رجل).

أو الصفة المشبّهة إلى فاعلها، نحو: (مررت برجل حسن الوجه).

- وما عداها معنويّة مفيدة للتعريف، أو التخصيص إذا كان المضاف إليه معرفة أو نكرة، نحو: (جاءني غلام زيد) أو (رجل)، وإنّما إفادتهما هذه الإضافة معنويّة[١] دون اللفظيّة؛ لأنّ الاتّصال هنا في اللفظ والمعنى، وفي اللفظيّة في اللفظ فقط، والمعنى على الانفصال، ولهذا سُمّيت: (لفظية).

فـ(جاعل) اسم فاعل أُضيف إلى مفعوله وهو (النَّحوِ)، المراد منه الحال أو الاستقبال بدلالة عمله في مفعولين؛ وهما (النَّحو) والكاف في (كالملح)، ولا يعمل ما لم يكن بمعنى الحال أو الاستقبال، والاعتماد بأحد الأشياء الستّة[٢]، كما سيجيء، فيكون إضافته لفظيّة في تقدير الانفصال غير مفيدة للتعريف، أو[٣] للتخصيص، فلا يصلح لكونه[٤] صفةً له فيكون بدلًا منه، فيجوز[٥] فيه الرفع والنصب أيضًا، أمّا الرفع فعلى أنّه خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو جاعلُ النَّحوِ، وأمّا النصب فبتقدير: أعني[٦]، أو أمدح.

فإنْ قيل: بعد جعلكم إيّاه بدلًا منه، من أيِّ قسم من أقسام البدل ؟ لأنّ أقسامه أربعة: بدل الكلّ من الكلّ، كقوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَاطَ الَّذِينَ﴾ [الفاتحة: الآيتان ٦ – ٧]، وبدل البعض من الكلّ، نحو: (جاءني القومُ أكثرهم) أو (بعضُهم)، وبدل الاشتمال، نحو: (سُلبَ زيدٌ ثوبه)، وبدل الغلط نحو: (مررت برجل حمار)؛ يعني إذا أراد أنْ يقول: (مررت بحمار)، فسبق لسانه إلى رجل، ثمّ تداركه فقال: (بحمار)؛ لدفع هذا الغلط، فيكون الغلط في المبدل منه، فمعنى بدل الغلط بدل الشيء من الغلط، وهذا لا يكون إلّا بغير[٧] رَويّة وفِكر.

(١) في (ل) سقط: (معنويّة).

(٢) المراد بالأشياء الستّة: أنْ يعتمد على أداة نفي، أو استفهام، أو يقع صلة، أو صفة، أو حالاً، أو خبرًا. (ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٧٢/٣).

(٣) في (ن): (و) بدل من (أو).

(٤) في (ل): (كونه) بدل من (لكونه).

(٥) في (ل): (ويجوز) بدل من (فيجوز).

(٦) في (ن) زاد: (جاهل النحو).

(٧) في (ل): (من غير) بدل من (بغير).

فـ(جاعـل) لا يجـوز أنْ يكـون من بـدل[١] الأوّل والثاني؛ لإشـعارهما الكُلّيـة والجزئيّة، وهو متعالٍ[٢] عنهما، ولا من الثالث؛ لأنّ الاشـتمال إنّما يُسـتعمل في الأجسـام غالبًا، ولا من الرابع، وهو ظاهر، فلا يكون (جاعل) بدلاً من (الله)؛ لأنّ انتفاء الأقسـام عنه بأسـرها يـدلّ علـى انتفاء المقسـم عنه، وهذا معنى قول أهل المعقـول[٣]: (لا وجود للعامّ إلاّ في ضمن الخاصّ والإفراد).

قلنـا: إنّ[٤] التحقيـق هنـا: أنّ القـول ببدلية (جاعـل) من (الله) مجاز مرسـل، من قبيل إطـلاق اسـم المتبـوع على التابع؛ لأنّ البـدل في الحقيقة موصوف محـذوف، وهو (إله) مقدَّرًا؛ إذ تقديره: إله جاعل النَّحو، وعمله يدلّ على هذا التقدير؛ لاشتراط الاعتماد على أحـد[٥] الأشـياء السـتّة[٦]؛ إمّا علـى الموصوف، أو على غيره، إذ لو لـم يكن التقدير كذلك لبطـل العمـل، ويلـزم ترك الواجب علـى مذهب ابن الحاجب[٧]، وهـو وجوب النعت، إذ أبـدل النكرة من المعرفة، أو ترك الحسـن على مذهـب الجمهور، كما مرّ بيانه[٨]، فيكون حينئـذٍ مـن القسـم الأول مجازًا بمعنى: بـدل العين من العين، لا[٩] الـكلّ من الكلّ، حتى لا[١٠] يلـزم مـا ذكرتـم من إيهام الكلّية والجزئيّة، وبدلية (جاعل) على مجازيّته من القسـم الثالـث، وإنْ أمكـن كونـه من الأوّل، فمعنى الاشـتمال وجود التعلّق بينهمـا كما صرّح به النحـاة، فـلا يلزم ما ذكرتم من إيهام الجسـميّة على هذا.

---

(١) في (ع) سقط: (بدل).

(٢) منزّه.

(٣) أهل المنطق والحكمة.

(٤) في (ل) سقط: (إنّ).

(٥) في (ل) سقط: (أحد).

(٦) في (ع) و(ن) سقط: (على أحد الأشياء السّتّة).

(٧) ينظر الكلام السابق لابن الحاجب وهامش: ٤، ص٣٣٤.

(٨) لا بـدّ مـن العـودة إلـى رأي الجمهور قبـل صفحتين: الجمهور مـا عدا الكوفيّين في هـذه المادّة؛ لأنّهـم اشـترطوا فـي الحسـن والوجـوب أنْ يكون لفظ البدل عيـن المبدَل منه، وهنـا ليس كذلك؛ لأنّ (جاعـل) ليـس عين لفظـة الجلالة (الله).

(٩) في (ل) زاد: (بدل).

(١٠) في (ع) سقط: (لا).

لكن بقي هنا سـؤال ناشـئ عن أقسـام البدل، هو أنّ قولنا: (جاءني زيد غلامه وأخوه أو حمـاره) مـن أي قسـم مـن [أقسـام][١] البـدل الأربعـة؟ قلنا: إنّـه من الرابـع، وهو بدل الغلـط؛ لأنّ عـدم كونـه من الأول والثاني ظاهر، وكذا[٢] من الثالث، وهو بدل الاشـتمال؛ لأنّ شـرطه كـون المتبـوع بحيث يُطلـق ويُراد به التابـع، وكون النفس عنـد ذكره منتظرة ومتشـوِّقة إلـى ذكـر التابـع، وهـذا الشـرط مُنتـفٍ فيما قلتـم مـن المثال، فـلا يكون من بـدل الاشـتمال، فتعيّـن بـه بدل الغلط؛ لانحصار الأقسـام في الأربعة، كذا[٣] في حواشـي المطـوَّل لشـريف الديـن الجرجانـيّ[٤]، لكن فيه مـا فيه ما لا يخفـى على الفطِن.

(في الكَلَامِ) متعلّق بـ(جاعل)، والمفعول الثاني بـ(جاعل) قوله:

(كالمِلحِ): الكاف وحده إنْ جعلناها بمعنى: المِثْل، أو الجارّ مع المجرور إنْ جعلناها حرف جرّ؛ أي: كائنًا كالملح.

(والطَّعـامِ): متعلّـق بـ(جاعـل) أيضًا، فكلاهما ظرفًا لَغْوٍ لَا مسـتقرّ، فإنْ قلت: ما الفرق بين اللغو والمستقرّ؟ قلت: إنّ الظرف مطلقًا إنّما يكون مستقرًّا، إذا اجتمع فيه أمورٌ ثلاثة:

الأوّل: أنْ يكون المتعلّق متضمّنًا (فيه).

والثاني: أنْ يكون[٥] من الأفعال العامّة؛ كالحصول، والكون، والوجود، والاستقرار.

والثالث: أنْ يكون المتعلّق مقدّرًا غير مذكور.

فاحترزنـا بالشـرط الأول عـن مثـل: (مررتُ بزيد)؛ فـإنّ المتعلّق هو المـرور، والمرور ليـس متضمّنًـا فـي الجارّ والمجـرور، بل هو[٦] خـارج عن الظرف .

(١) ما بين المعقوفين من (ل).

(٢) في (ع): (كذلك) بدل من (كذا).

(٣) في (ع) زاد: (ذكر).

(٤) مرّت سـابقًا في الدراسـة ترجمة شريف الدين الجرجانيّ، ويقصد (المطوّل) للتفتازانيّ وضع عليه الجرجانيّ حواشـي وهذه الحواشـي طُبعت على هامش شـرح السـيالكونيّ على كتاب (المطوّل) للتفتازانـيّ: تحقيق محمّـد عثمان، دار الكتب العلميّة.

(٥) في (ل) زاد: (المتعلّق).

(٦) في (ل) زاد: (أمر).

واحترزنا بالثاني[١]: وهو أنْ يكون المتعلّق من الأفعال العامّة عن قولنا: (زيد في الدار)، إذ قُدّر متعلّقه (آكِلٌ) بقرينة دالّة عليه[٢]، فهذا لمتعلّق مقدَّر بالظرف، لكنّه ليس من الأفعال العامّة، ولذلك احتاج[٣] ذلك المتعلّق إلى قرينة دالّة عليه، ولو[٤] كان عامًّا لما احتاج إليها .

واحترزنا بالثالث: عمّا إذا كان المتعلّق متضمِّنًا للظرف من الأفعال العامّة، لكنّه متعلّق مذكور لفظًا نحو: (زيد حاصل في الدار)، وإذا لم تُوجد هذه الشروط الثلاثة يكون الظرف لغوًا، مثال المستقر: (زيد في الدار) إذا قُدِّر المتعلّق (حاصل) أو (مستقرّ) أو (موجود) أو (كائن)[٥] أو (ثابت)[٦]، ومثال اللَّغْوِ: (زيد حاصل في الدار)، أو (مررتُ بزيد)، و ما له حظٌّ من الإعراب، وهو المستقرّ، ولا يتمّ الكلام بدونه؛ بل هو جزء الكلام، وليس اللغو كذلك؛ لأنّه متعلّق لعامله المذكور، والإعراب لذلك العامل، ويتم الكلام بدونه، تأمّل لا تغفل؛ فإنّه بحث شريف.

و(**الصلاةِ**): مجرورة معطوفة على (حَمْدِ)؛ أي: أمّا بعد الصلاة، وهي من الله الرحمة والمغفرة[٧]، ومن عباده الدعاء[٨]، ومن الملائكة الاستغفار[٩]، فإنْ قلت ليس للصلاة إلّا معنيان:

- لغويّ: وهو الدعاء.
- وشرعيّ: وهو الأركان المعلومة، والأفعال المخصوصة، فمن أين جاز أنْ تكون الصلاة

(١) في (ل): (الثاني) بدل من (بالثاني).
(٢) في (ل) زاد: (فيكون هذا).
(٣) في (ن) زاد: (تقدير).
(٤) في(ع): (وإن) بدل من (ولو).
(٥) في (ل) سقط: (حاصل أو مستقر أو موجود أو كائن...) إلى (وهو راجع إلى الله، والجار والمجرور).
(٦) في(ع) سقط: (أو كائن أو ثابت).
(٧) في (ن): (الرحمة والمغفرة) بدل من (رحمة ومغفرة).
(٨) في (ن): (دعاء) بدل من (الدعاء).
(٩) في (ن): (استغفار) بدل من (الاستغفار).

مـن الله تعالـى بمعنـى الرحمـة؟ قلـت: لمّـا كان للصلاة حقيقـةٌ وهو الدعـاء، والأركان المعلومـة، والأفعـال المخصوصة، وغايتُه هي الرحمة، ولمّـا كان معناها الحقيقيّ غير متصـوّر مـن الله؛ لأنّه يدلّ على الاحتياج، والله تعالى[١] منزّه عنه، فحُملت على غايتها، وهي الرحمة[٢].

فاعلم أنّ حروف العطف عشرة عند بعض النحاة، ومنهم ابن الحاجب: الواو، والفاء، وثمّ، وحتّى، وأو، وإمّا ، وأم، ولا، وبل، ولكن، وتسـعة عند البعض، ومنهم الزمخشـريّ، وهـي مـا عـدا: إمّـا؛ لأنّ فيهـا مانعًـا؛ لكونهـا للعطـف مـن وجهيـن، الأوّل: لوقوعهـا قبل المعطـوف عليـه فـي قولنا: (جاءنـي إمّا زيد وإمّا عمـرو)، والثاني: دخـول حرف العطف عليهـا فـي (وإمـا) وهـي الـواو، فلـو كانـت (إمّـا) حـرف العطـف لامتنـع دخـول حـرف العطـف الآخـر عليهـا؛ ألا يـرى أنّه لا يقال: (جاءنـي زيد، و أو عمـرو)، فلهذين المانعين لـم يُجعل للعطف.

فالحاصـل أنّهـم لـم يجعلوهـا حرفَ عطـفٍ؛ لورود السـؤال على مَـن يجعلهما له في قولنا: (جاءني إمّا زيد وإمّا عمرو)، بأنْ يُقال: إنّ حرف العطف فيه (إمّا) الأولى، أو (إمّا) الثانيـة، فـإنْ كانـت الأولى فهو غير جائز؛ لأنّه[٣] فبما المعطوف عليه؟ وإنْ كانت الثانية، فـأيّ الحاجة إلى الـواو التي هي حرف العطف؟

وحـلّ هـذا الإشـكال مبنـيّ على تمهيـد: المقدمة، وهـي أنّ للنحاة في إمّا المسـبوقة بمثلهـا ثلاثة أقوال:

- فقـول بعضهـم: إنّ (إمّـا) ليسـت عاطفة لا الأولـى ولا الثانية، والعاطفة هـو الواو، وأمّا (إمّـا) هنا فلتّرديد والتقسـيم فقط.
- وقول بعضهم: إنّ العاطفة (إمّا) الثانية دون (إمّا) الأولى، وحينئذٍ الواو يكون[٤] لعطف

(١) في (ن) سقطت لفظة: (تعالى).

(٢) فـي (ن) زاد: «فـإن قلـت: الرحمـة أيضًـا لا يتصـوّر فـي حقّه تعالى؛ وهـو رقّة القلـب والميل إلى شـيء، وهـو علـى الله محال، قلت: إطلاقُها علـى الله مجاز على إنعامه على عبـاده، فيكون مجازًا عن المحال».

(٣) في (ع) و(ن) سقط: (فهو غير جائز لأنّه).

(٤) في (ن): (يكون الواو)بدل من (الواو يكون).

(إمّا) الثانية على (إمّا) الأولى، فيكون (إمّا) الأولى للتّرديد فقط، [و] (إمّا) الثانية للتّرديد وعطف (عمرو) على (زيد) في المثال المذكور.

- وقول بعضهم: (إمّا) الأولى و(إمّا) الثانية مجموعها حرفَا عطفٍ، والواو حينئذٍ كما قلنا قد عطفت (إمّا) الثانية على (إمّا) الأولى، و(إمّا) الأولى والثانية قد عطفتا (عمرًا) على (زيد)، فاندفاع السؤال عن هذه الأقوال الثلاثة ظاهر، فافهم فالبحث عن معاني هذه الحروف العاطفة، وبيان الفرق بينها لا يليق بهذا المقام.

(على نَبيِّه): (على): حرف جرّ، (نبيّ): مجرور بها، والضمير مجرور المحلّ؛ لكونه مضافًا إليه (للنبيّ)، وهو راجع إلى الله، والجارّ والمجرور متعلّق بالصلاة، والنبيّ هو من النُّبُوَّة على وزن فُعُولة كالذُّكُورة والأُنُوثة[١]، وهي ما ارتفع من الأرض، فحينئذٍ يكون معنى النبيّ الذي شَرُف على سائر الخلائق، وهو فَعِيل بمعنى مَفْعُول، أو من النَّبَأ وهو الخبر، فالنبيّ من أخبر عن الله، وهو فَعِيل بمعنى الفاعل .

فإنْ قلتَ: ما الفرق بين النبيّ والرسول؟ قلنا[٢]: بينهما عموم وخصوص مطلق؛ لأنّ الرسول مَن له كتاب ربانيّ وإلهام إلهيّ، والنبيّ مَن له إلهام إلهيّ أعمّ من أنْ يكون له كتاب ربانيّ أو لا، فكلّ رسول نبيّ من غير عكس، فكما[٣] أُطلق (النبيّ) على رسولنا محمّد عليه السلام فالمراد به النبيّ الذي هو بمعنى الرسول، لا[٤] ما وُجد بدونه؛ تحقيقًا لمعنى[٥] العموم، فَلْيُتأمّل في هذا المقام، ولذا جَعَلَ[٦] قولَهُ:

(مُحَمَّدٍ): عطف بيان لـ(نبيِّه) مجرورًا، وعطف البيان إنّما يكون لاسم[٧] مختصّ بالمبيَّن عند أكثر النحاة، وعند بعضهم لا يلزم كونه[٨] مختصًّا به، واستدلّ

(١) في (ن) زاد: (والنبي وهو من النبوة).
(٢) في (ع): (قلت) بدل من (قلنا).
(٣) المثبت من (ع) لمقتضى السياق، وفي الأصل (فكما).
(٤) في (ل): زاد (بمعنى).
(٥) في (ل) و(ن): (بمعناه) بدل من (معنى).
(٦) المصنّف.
(٧) في (ن): (باسم) بدل من (لاسم).
(٨) في (ن) سقط: (اسما).

بقول الشاعر:

وَالمؤمِـــــن الْعَائِـــــذَاتِ الطّير يَمْسَـــــحُهَا

رُكْبَـــــانُ مَكَّةَ بَـــــيْنَ الفِيْلِ وَالسَّـــــنَدِ[١]

فـإنّ (الطيـر) عطـف بيان لـ(لعائذات) مع أنّه ليس باسـم مختصّ بها، لكن لا يشـترط كـون الثانـي أوضـح مـن الأول؛ لجواز أنْ يحصـل الإيضاح مـن اجتماعهما، وهـو يجيء[٢] للإيضـاح غالبًـا، وإنْ جيء به[٣] للمدح، كما قال صاحب الكشّـاف[٤]: فـإنّ (البيت الحرام) فـي قولـه تعالى: ﴿جَعَـلَ اللهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّـاسِ﴾ [المائدة: من الآية ٩٧] عطـف بيـان[٥] جـيء بـه للمدح لا للإيضـاح، كما تجيء الصفـة لذلك، والفـرق بينه وبين الصفـة[٦] أنّ الصفـة مشـتقّةٌ غالبًـا بخلافـه[٧]، والفـرق بينه وبيـن البدل أنّ البـدلَ مقصودٌ بالنسبة في الكلام، وذِكر المبدل منه كالبساط له، وعطف البيان بالعكس؛ لأنّ المقصود فيه هـو الأول دون الثاني.

ثمّ وصفه بكمال الغاية بقوله:

(**سَـيِّدِ**): أي المقتـدي، و(**الأَنَامِ**): أي الخلائق، (سـيّد) مجـرور على أنّه صفة (محمّد)، و(الأنـام) مجرور به؛ لكونه مضافًا إليه لـ(سـيِّد).

ثـمّ الصفـة إمّـا للتخصيص؛ وهو عند النحاة عبارة عن تقليل الاشـتراك الحاصل في النكرات، نحـو: (جاءنـي[٨] رجـل عالـم)؛ لأنّ (رجـلاً) نكرة بحسـب الوضـع محتمِلاً[٩] لكلّ فرد مـن أفراد

(١) ديوان النابغة الذبيانيّ: ٨٥-٨٦.

(٢) في (ل): (يجيء) بدل من (وهو يجيء).

(٣) في (ن) زاد: (قليلاً).

(٤) تفسـير الكشّـاف عـن حقائـق التنويـل وعيـون الأقاويل في وجـوه التأويـل، جار الله الزمخشـريّ: ٣١١/٣.

(٥) في (ن) زاد: (للكعبة).

(٦) في (ل) زاد: (المشبّهة).

(٧) في (ع) زاد: (عطف البيان).

(٨) في (ن) سقط: (جاءني).

(٩) في (ل) و (ع): (يحتمل) بدل من (محتمِلاً).

الرجال، فلمّا قلت: جاءني رجل[١] عالم، قلّلت ذلك الاحتمال، وخصصته بفرد من أفراد العالم.

أو للتوضيح؛ وهو عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف، نحو: (زيد العالم أو التاجر)؛ لأنّ (زيدًا) يحتمل (التاجر) وغيره، فلمّا قلت: التاجر[٢] وضّحته وعيّنته.

وللمدح[٣]؛ نحو: (زيد العالم)، أو للذمّ، نحو: (زيد الجاهل)، أو الترحّم، نحو: (زيد الفقير)، أو للتأكيد[٤] نحو: (ذهب أمس الدابر)، فإنّ أمس يدلّ على الدبُور، و(الدابر) تأكيد له، وهذا -أي كونه للمدح أو للذمّ أو للترحّم-[٥] إذا كان الموصوف معلومًا قبل الوصف، وإلّا يكون من قبيل التخصيص، أو التوضيح، والصفة هنا؛ أي في قوله: (محمّدٍ سيّدِ الأنامِ) لمجرّد المدح.

و(**على آلِهِ**): معطوف على (نبيِّه)، والضمير راجع إلى (محمّد)، والجار و[٦] المجرور متعلّق بـ(الصلاة)، وأصل (آل): أهل أو أول، ورُوي[٧] عن الكسائيّ[٨]: سمعتُ أعرابيًّا فصيحًا يقول: أَهْل: أُهَيْل، وآل أُوَيْل[٩]، وخُصَّ استعماله في الأشراف، و[١٠] من له حظٌّ عظيم دنيويًّا كان أو أُخرويًّا، بخلاف الأهل؛ يعني يُستعمل في الشرف[١١] تقول: أهل الدين[١٢]، وأهل الإيمان[١٣]، وغير الشرف: أهل الفسق[١٤]، وأهل الفجور[١٥].

(١) في (ن) سقط: (جاءني رجل).
(٢) في (ع) زاد: (قللته).
(٣) في (ن): (أو للمدح) بدل من(وللمدح).
(٤) في (ن) زاد: (زيد).
(٥) في (ل) زاد: (أو للذمّ).
(٦) في (ن): (مع) بدل من (و).
(٧) في (ن) سقط: (رُوي).
(٨) في (ن) زاد: (أنه قال).
(٩) ينظر لسان العرب: مادة (أول).
(١٠) في (ن) زاد: (غيره مثال الشرف).
(١١) في (ن) زاد: (جاءني).
(١٢) في (ل) سقط: (أهل الدين).
(١٣) في (ل) زاد: (أهل الجنّة).
(١٤) في (ن): (فسق) بدل من (الفسق).
(١٥) في (ن): (فجور) بدل من (الفجور).

و(**أصحابِهِ**): جمع صاحب كطاهر وأطهار، وهو معطوف على (آلِهِ)، والضمير مجرور المحلّ؛ لإضافة (الأصحاب) إليه، وراجع إلى (النبيّ)عليه السلام.

(**مُؤَيِّـدِي**): أي المقـوّي، والـ(مؤيّـد) أصلـه: مؤيّديـن، وهـو جمـع المؤيّـد، إعرابـه بالحروف في حالة الرفع بالواو والنون؛ نحو: (جاءني المؤيِّدون)[١]، وحالة النصب والجرّ بالياء والنون، نحو: (رأيتُ المؤيّدين)، و(مررتُ بالمؤيّدين)، وكذا إعراب كلّ جَمْعٍ بالواو والنـون فـي حالـة الرفع[٢]، أو بالياء والنون في حالة النصب والجرّ[٣]، وكذا إعراب التثنية، لكن حالة الرفع بالألف والنون[٤]: (جاءني المؤيّدان)، وحالة النصب والجرّ بالياء والنون، نحو: (رأيت المؤيّديْنِ) و(مررت بالمؤيّديْنِ)، وكذا كلّ تثنيةٍ، وهاهنا حالة الجرّ؛ لوقوعه صفة للمجرور، وهو (أصحابه)، لكن سقط نونه بالإضافة إلى:

(**الإسـلامِ**)؛ لأنّ الإضافـةَ لا تجتمـع مـع النون والتنويـن؛ لأنّهما يدلّان علـى الانفصال، والإضافـة تـدلّ علـى الاتّصال، فـلا يجتمعـان، ولا تسـقط اليـاء مـن الكتابة، لئـلّا يلتبس بالمفـرد، فـإنْ قلت: لِـمَ لَمْ يَجُزْ تحريك يائه كما حرّكت ياء التثنية عند التقاء السـاكنين، نحـو: (مـررت بغلامَـي القـوم) ؟ قلت: لأنّها لو كُسِـرت لـزم اجتماع الكسـرات، بخلاف ياء التثنية؛ فإنّ ما قبلها مفتوح ولا مَسَـاغَ أيضًا إلى الفتح والضم، وهو ظاهر، واسـم الفاعل هنـا وهـو (المؤيّـدِي) تَعـرَّف بالإضافة، فجُعِـلَ صفةً للمعرفـة، وهي(أصحابـه)[٥]؛ لكونه بمعنـى الماضـي[٦]؛ لأنّ تأييدَهُمْ الإسـلامَ في الزمان [الماضي][٧]،وإذا كان اسـم الفاعل[٨] بمعنـى الماضـي أو الاسـتمرار تعرّف بالإضافـة كما مرّ .

ومعنـى الإسـلام شـهادة أنْ لا إلـه إلا الله، وأنّ محمّـدًا عبـدُه ورسـولُه، وإقـام الصلاة،

(١) في (ل): (مؤيّدون) بدل من (المؤيّدون).
(٢) في (ن) سقط: (في حالة الرفع).
(٣) في (ن) سقط: (في حالة النصب والجرّ).
(٤) في (ل) زاد: (نحو).
(٥) في (ن) زاد: (وإنّما تعرف).
(٦) في (ع) زاد: (الاستمرار).
(٧) في (ن) و(ل) زاد: (الماضي)، وأثبتناه في المتن لمقتضى لسياق.
(٨) في (ل) سقطت: (اسم الفاعل).

وإيتاء الزكاة، والصوم[١]، وحجّ البيت إنْ وجب، ومعنى الإيمان الاعتقاد بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وبالقدر: - خيره وشرّه - من الله تعالى[٢]، والفرق بينهما بالعموم والخصوص المطلق، والعامّ هو الإسلام، والخاصّ هو الإيمان؛ لأنّ معنى الإيمان عبارة عمّا يظهر من الاعتقادات الحقيقيّة، ومعنى الإسلام عبارة عمّا يظهر من الأعمال الصالحة، ولا شكّ أنّ الاعتقادات الحقيقيّة يظهر آثارها على صفحات الأعمال الصالحة، وآثار الاعتقادات الحقيقيّة هي الأعمال الصالحة[٣]، فيكون كلّ مؤمن مسلمًا، وليس كلّ مسلمٍ مؤمنًا، إذ رُبّ شخص يُرى مسلمًا في الظاهر غير منقاد ومعتقد[٤] في الباطن، وعند أكثر المتكلّمين هما لفظان مترادفان؛ فكلّ مؤمن مسلم وبالعكس، هذا معناهما الاصطلاحيّ، وأمّا اللغويّ، فالإيمان[٥]: التصديق، والإذعان، والقبول، والإسلام هو الدخول في السلم والوصول، وباقي البحث مذكور في الأصول .

فلّما قال المصنّف **(أمّا)**، أورد جوابه بالفاء في قوله:

(فـإِنَّ الوَلَـدَ الأَعَـزَّ): (الفاء) جواب (إمّا) لتضمّنها معنى الشرط، كما مرّ، و(إنَّ) حرف من حروف المشبّهة بالفعل؛ وهي: إنّ وأنّ وكأنّ[٦] ولكنّ وليت ولعلّ، وعمل هذه الحروف نصب الاسم ورفع الخبر؛ مثل: (إنّ زيدًا قائم)، وكذا غيره، فإنّ (الولد) منصوب على أنّه[٧] اسم (إنّ)، و(الأعزّ) منصوب أيضًا على أنّه صفة (الولد)، ومشابهةُ هذه الحروف الأفعال في[٨] ملازمتها الأسماء كالأفعال، وكون أواخرها مبنيّةً على الفتح كالأفعال الماضية، وأنّها ثلاثيّ ورباعيّ كالأفعال، فلمّا شابهتها بهذه المشابهة أُلحق منصوبُها بالمفعول، ومرفوعُها بالفاعل، وهذا مذهب البصريّين، وعند الكوفيّين الخبر

(١) في (ل) زاد: (رمضان)، وفي (ن) و(ع) زاد: (شهر رمضان).
(٢) في (ل) و(ع) سقط: (من الله تعالى).
(٣) في(ل) سقط: (الصالحة).
(٤) في(ن) سقط: (معتقد).
(٥) في(ل) زاد: (هو).
(٦) في (ن) سقط: (كأن).
(٧) في(ل): (بأنه) بدل من (أنه).
(٨) في (ن) سقط: (في).

مرتفع بما هو مرتفع به قبل دخول هذه الحروف، ولا عمل للحروف فيه.

ومن خصائص هذه الحروف أنْ لا يجوز تقديم أخبارها على أسمائها؛ فلا يُقال: (إنَّ قائمٌ زيدًا) مثلًا؛ لئلّا يُشابهنّ الأفعال في العمل[١]، إلاّ إذا كان الخبر ظرفًا، فإنّه يجوز تقديمه[٢] على الاسم؛ لتنزّله منزلة الاسم؛ لما بين الظرف والمظروف من شدّة الاتصال[٣]، كقولك: (إنّ في الدار زيدًا)، وفي التنزيل: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ۝٢٥ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾ (الغاشية: ٢٥-٢٦) وقد يُحذف أخبارها؛ نحو: (إنّ مالًا) و(إنّ ولدًا)؛ أي: إنّ لنا مالًا، وإنّ لنا ولدًا، هذا في الظروف، وأمّا في[٤] غيره كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ﴾ [فصلت، من الآية: ٤١]، و ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [الحجّ، من الآية: ٢٥]، قال صاحب الكتاب[٥]: وأمّا الاسم فلا يحذف، وعلّله القاليّ[٦]: لأنّ الاسم مشبّه بالمفعول، والخبر مشبّه بالفاعل، والمشبّه بالمفعول أضعف من المشبّه بالفاعل، فَلِضعفه لم يُحذف إلّا إذا كان ضمير الشأن مثل: (إنّ قائم) في (إنّه قائم)، وقد جاء في غير ضمير الشأن حَذْفُ الاسم لضرورة الشعر، كقول الشاعر:

فَلَوْ كُنْتَ جِنِّيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي
وَلَكِنَّ زَنْجِيٌّ غَلِيظُ الْمَشَافِرِ[٧]

(١) في (ن) زاد: (وهو خلاف القياس).

(٢) في (ل): (تقديم الخبر) بدل من (تقديمه).

(٣) في(ع) زاد: (والامتزاج).

(٤) في (ن) سقط: (في).

(٥) في(ع)و(ل): (اللباب) بدل من (الكتاب).

(٦) أبو عليّ إسماعيل بن القاسم بن هارون بن عيذون البغداديّ القاليّ (٢٨٠-٣٥٦هـ) لُغويّ بارع، درس العربيّة على يد ابن دريد وأبي بكر بن الأنباريّ وابن درستويه ونفطويه، له العديد من التصانيف أشهرها: (الأمالي)، و(البارع)، و(المقصور والممدود والمهموز)، و(الأمثال)، و(الإبل ونتاجها) و(مقاتل الفرسان) و(فعلت وأفعلت) و(كتاب في شرح المعلقات)، (ينظر الأعلام: ٣٢٢/١، وفيات الأعيان: ٢٢٦/١).

(٧) الشاهد: أنّ اسم (لكنّ) محذوف، تقديره: ولكنك. (كتاب سيبويه: ١٣٦/٤، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح ابن جنّي: ١٨١/٢).

أي: ولكنّك، هكذا قيل، ولكن فيه نظر؛ لأنّه يجوز حذفُه في غير ضمير الشأن، من غير ضرورة كقوله[١]:

فَلَيْتَ دَفَعْتَ الْهَمَّ عَنّي أي[٢] ساعة

..... [٣]

أي فليتك أو فليته.

وقد قال ابن عصفور[٤]: يجوز حَذْفُ أسمائها[٥]في فصيح الكلام؛ فالأولى على هذا أنْ يُقال: إنّ حذفه[٦] في ضمير الشأن أكثر منه في غيره، فليُتأمّل.

ثمّ دعا المصنِّف لهذا الولد[٧] بقوله:

(لا زال): أي دام وثبت؛ لأنّ النفي وهو (لا) إذا دخل على ما فيه معنى[٨] النفي، وهو (زال) يفيد الإثبات، ولا زال: فعلٌ ماضٍ[٩] من الأفعال الناقصة، وهي: كان وصار وأصبح وأمسى وأضحى وظلّ وبات وعاد وآض وغدا وراح وما زال وما انفك وما فتئ

(١) البيت لعديّ بن زيد في ديوانه: ١٦٢، والشاهد: فليت دفعت الهمّ، حيث وقع الفعل بعد ليت، وليت تدخل على الأسماء؛ ولذلك جعل النحاة اسم ليت في هذا البيت محذوفًا، وتقدير الكلام: فليتك دفعت الهمّ، وتكون جملة الفعل خبر ليت، ويجوز أنْ يكون الضمير المحذوف ضمير الشأن، وتقديره: فليته) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباريّ: ١٨٣/١).

(٢) جاءت (أي) زائدة على البيت في أصله.

(٣) في (ع) زاد تتمّة البيت وهي: (فَبِتْنَا عَلى مَا خَيَّلَتْ نَاعِمِي بَالِ).

(٤) أبو الحسن عليّ بن مؤمن بن محمد بن عليّ بن أحمد النحويّ الحضرميّ الإشبيليّ أخذ العربيّة والأدب عن أبي الحسن الدبّاج وأبي عليّ الشلوبين، كان ماهرًا في علم العربيّة، ريّان من الأدب، حسن التصرف، من أبرع من تخرّج على أبي عليّ الشلوبين وأحسنهم تصنيفًا في علوم اللسان، من آثاره: كتاب (المقرّب في النحو)، و(الممتع في التصريف). (ينظر: بغية الوعاة: ٣٣٢/٢، الوافي بالوفيات ، خليل بن أيبك الصفديّ: ١٢٤/٢٢).

(٥) في (ن) زاد: (أسماء هذه الحروف).

(٦) الضمير يعود إلى اسم أنّ وأخواتها.

(٧) في (ع) و (ل) زاد: (الأعزّ).

(٨) في (ن) و(ل) سقطت: (معنى).

(٩) في (ع) سقط: (ماضٍ).

ومـا بـرح ومـا دام وليس، وهذه الأفعال تدخل على المبتـدأ والخبر، فترفع الأول وتنصب الثانـي تشـبيهًا بهمـا [كـذا][١] بالفاعـل والمفعـول فـي الأفعـال التامّـة، نحـو[٢]: (كانَ زيدٌ قائمًـا)[٣]، فاسـم (لا زال) مسـتتر فيـه مرفـوع المحل راجع إلـى (الولد).

(كاسْـمِهِ): جارّ ومجرور مع متعلّقه خبر (لا زال)؛ أي: كائنًا كاسـمه، فيجوز أنْ يكون الـكاف بمعنـى المثل، فيكون خبر (لا زال) وحده؛ أي: لا زال مثل اسـمه.

(مَسْـعُوْدًا)[٤]: بدل من (كَاسْـمه) بدل الكلّ من الكلّ، أو بدل الاشـتمال؛ لأنّ الاشـتمال[٥] أعمّ من اشـتمال المبدَل منه أو المبدَل[٦]، بل وجود التلبّس من أحد الطرفين يكفيه كما مرّ.

ومـا قيـل[٧]: إنّ (مسـعودًا) خبـر (لا زال)،و(كَاسْـمِه) حـالٌ من الضمير المسـتكِن في (لا زال) ليـس بسـديد؛ لأنّ الحـال قيد لعامله؛ وهو دعـاء للولد والقيد ينافيه؛ لأنّ الدعاء المطلـق أفصح وأولى من المقيَّد .

وإنّمـا يُقـال لهـذه الأفعـال ناقصة؛ لأنّها لا يتمّ بأسـمائها كلامٌ تامٌّ، ومـن ثَمّ عدلوا عن تسـمية مرفـوع هـذه الأفعـال فاعًـلا؛ لقصـوره عن رسـم الفاعل؛ وهـو أنْ يتمّ الـكلام به، وهكذا القول في منصوبها حيث لم يُسـمّوه مفعولًا به؛ لأنّه ليس على رسـمه؛ وهو كونه فَضْلةً يتـمّ الكلام بدونه.

ويجـوز تقديـم أخبـار هـذه الأفعـال على أسـمائها؛ مثـل: (كان قائمًا زيـدٌ)[٨] كتقديم المفعـول علـى الفاعـل[٩]، وفي هـذه الأفعال يجوز تقديـم أخبارها على نفسـها[١٠]، مثل:

(١) في (ل) سقطت: (بهما).
(٢) في (ل) و(ع): (مثل) بدل من (نحو).
(٣) في (ن) و(ع) زاد: (وكذا غيره).
(٤) يريد ابنه مسعودًا، (ينظر كشف الظنون: ١٧٠٨/٢).
(٥) في (ن): (لأنّه) بدل من (لأنّ الاشتمال).
(٦) في (ل): (البدل) بدل من (المبدل).
(٧) شرح: جواب عن سؤال مُقدّر.
(٨) في (ل) و(ن) و(ع) زاد: (لأنّه).
(٩) في (ع) و(ن) زاد: (وهو جائز).
(١٠) في (ل): (أنفسها) بدل من (نفسها).

(قائمًا كان زيدٌ)، وهو على ثلاثة أقسام:

- قسمٌ يجوز على الاتفاق، وهو من (كان) إلى (راح)؛ لأنّها أفعال صريحة، فجاز تقديم المنصوب عليها[١].
- وقسمٌ لا يجوز اتفاقًا[٢]، وهو ما في أوّله لفظة[٣] (ما)، وهي مانعة من التقديم؛ لأنّها إمّا نافية فلها[٤] صدر الكلام، وإمّا مصدريّة فلا يتقدّم معمولها [٥]عليها.
- وقسمٌ مختلف فيه وهو (ليس)، والصحيح الجواز، نحو: (قائمًا ليس زيدٌ)، لوقوعه في القرآن، نحو: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: من الآية: ٨] وإذا تقدّم معمول معموله فتقديم معموله أولى[٦].

وهذه الجملة أعني جملة: (لا زال) إلى قوله: **(لَمّا استظهر)** جملة معترضة بين اسم إنّ وخبرها، لا محلّ لها من الإعراب؛ لأنّ الجملة لا تستحقّ الإعراب ما لم تقع موقع المفرد، وما يُقال: إنّ الجملة[٧] المعترضة من (لا زال) إلى قوله: **(أَرَدْتُ)** ليس بشيء؛ لأنّ العامل في (لمّا) [٨] (أَرَدْتُ)، و(أَرَدْتُ) مع معموله خبر (إنّ)[٩]، وإنْ أُخِّر لفظًا لكنّه مُقدّمًا رتبةً، فيكون المعترضة إلى (لمّا استظهر)[١٠] لا إلى (أردت).

(وإلى أهلِ): مجرورة بـ(إلى).

(الخَيْرِ): مجرور؛ لأنّه مضاف إليه لـ(أَهل)، والجارّ والمجرور متعلّق بقوله:

---

(١) في (ن) زاد: (كما جاز تقديم المفعول المنصوب على سائر الأفعال).

(٢) في (ع): (الاتفاق) بدل من (اتفاقًا).

(٣) في (ل) سقط: (لفظة).

(٤) في (ل): (ولها) بدل من (فلها).

(٥) في (ع): (معموله) بدل من (معمولها).

(٦) وجه الدليل من هذه الآية: أنّه قدّم معمول خبر ليس على ليس، فإنّ قوله: ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾ يتعلّق بـ(مصروفًا)، وقد قدّمه على (ليس)، ولو لم يجز تقديم خبر ليس على ليس لما جاز تقديم معمول خبرها عليها؛ لأنّ المعمول لا يقع إلّا حيث يقع العامل. (ينظر الإنصاف: ١/١٨٣).

(٧) في (ل) و(ع) سقط: (الجملة).

(٨) في (ن) زاد: (وهو).

(٩) في (ع) زاد: (وهو).

(١٠) في (ل)سقطت: (استظهر).

(مَـوْدُوْدًا)، وهـو معطـوف[١] على (مسـعودًا)، تقديـره: ومودودًا إلى أهـل الخير، ثمّ أَخّر رعايةً لأمر السجع، وبه[٢] سقط ما قيل: إنّ حقَّ الظرف اللغو التأخير؛ إيذانًا بكونه[٣] فضلـةً فـي الـكلام[٤]، وحـقّ[٥] المسـتقرّ التقديمُ؛ إعلامًا لكونـه عمـدةً، أو[٦] محتاجًا إليه، فهاهنـا قـدّم اللَّغْـوَ، وهو قوله: (إلـى أهل الخير) على قوله: (مودودًا)؛ أعني: سـقط هذا السـؤال بقوله: [٧] رعاية لأمر السـجع، وإنْ كان حقّه الـتأخير[٨].

فـإنْ قيـل ما السـبب والنكتة فـي تقديم (له) على (كفوًا أحد) فـي قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الصمد: ٤]، فإنّه ظرف لغو متعلّق[٩] بـ(كفوًا)؟ قلت: إنّما قدّم (له) عليه للاهتمام بشأنه؛ إذ الآية[١٠] مسبوقة لنفي المكافِئات عن ذات الله[١١]، وهذا الغرض مسـتفاد من هذا الظرف فكان تقديمُه أهمَّ، تأمّل.

ثمّ قصد المصنِّف إلى بيان سبب إرادة[١٢] التلميذ بهذا الولد؛ فقال:

(لَمَّا اسْتَظْهَرَ): أي: قرأ وحفظ عن ظهر قلب.

اعلم أنّ (لَمَّا) تجيء على أربعة أوجه:

فعـل: نحـو: (لـمّ، لمْا، لمُّـوا)، أو جازمـة: إذا دخل علـى المضارع نحـو: (لمّا يركب)، وبمعنـى (حيـن): إذا دخل علـى الماضي، نحو: (جئتُك لمّا ضُرِبَ زيـدٌ)؛ أي: حين ضربه،

(١) في (ع): (عطف) بدل من (معطوف).
(٢) أي: بالتأخير رعاية للسجع.
(٣) في (ل): (لكونه) بدل من (كونه).
(٤) في (ل)و (ع) سقط: (في الكلام).
(٥) في (ن) و(ل) و(ع) زاد: (الظرف).
(٦) في (ل) و(ع): (و) بدل من (أو).
(٧) في (ن) زاد: (أخّر).
(٨) في (ع): (تأخيرًا) بدل من (التأخير).
(٩) في (ل) زاد: (بقوله).
(١٠) في (ع) زاد: (الكريمة).
(١١) في (ع) زاد: (تعالى).
(١٢) في (ل): (إرادته) بدل من (إرادة).

وبمعنى (إلّا): إذا لم يدخل عليهما، نحو قوله تعالى: ﴿لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: من الآية ٤]؛ أي: إلّا عليها حافظ.

وفي قوله: (لمّا استظهر) بمعنى: حين؛ لدخولها على الماضي[١]، وهو هاهنا اسم مبني، ولاتحاد الصورتين بين كونه اسمًا وبين[٢] كونه حرفًا سبب بنائه[٣]؛ كـ(مذ)[٤] مبني حال الاسميّة لمجيئه اسمًا على صورة الحرفيّة[٥]، كذلك (لمّا).

و(**استظهرَ**): فعلٌ ماضٍ فاعله مستتر فيه، عائد إلى (الولد)، ومحلّ الجملة الفعليّة جرٌّ؛ لكونها[٦] مضافًا إليها لـ(لمّا)،والجملة التي أُضيف إليها[٧] (لمّا) لا بُدّ أنْ تكون فعليّة، لما فيها - أي في (لمّا) - من معنى المجازاة، والعامل فيها: (أردت)؛ أي: أردت تلميذه وقت استظهاره دون استظهر؛ لأنّه مضاف إليه لـ(لمّا)، والمضاف[٨] لا يعمل في المضاف؛ لكونهما[٩] شيئًا واحدًا ظاهرًا[١٠]، وإلّا لزم كون الشيء عاملًا في نفسه، وهو غير جائز.

(**مُخْتَصَرَ**): منصوب على أنّه مفعول (استظهره)[١١]، وهو مضاف إلى (الإِقْنَاع) إضافة المسمّى إلى اسمه؛ نحو: (سعيد كرز)، المختصر[١٢] الذي هو الإقناع[١٣].

---

(١) نقل ابن هشام هذا الرأي عن ابن السرّاج والفارسيّ وابن جنّي ... وجعلها ابن مالك بمعنى (إذ)، واستحسنه ابن هشام وعلّله بقوله: «لأنّها مختصّة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة». (مغني اللبيب: ٤٠٦/١).

(٢) في (ل) و(ن) سقط: (وبين).

(٣) في (ع): (سبب كونه مبنيًّا) بدل من (سبب بنائه).

(٤) في (ل) و(ن) زاد: (فإنّه).

(٥) في الأصل (الظرفية)، وفي (ع) و(ن): (الحرفيّة) وهو الصواب.

(٦) في (ل) سقط: (معنى).

(٧) في (ن) سقط: (إليها).

(٨) سقطت (إليه) عن الأصل وتمّ إثباتها من (ع) .

(٩) في (ع): (لكونهما) بدل من (لكونه).

(١٠) في (ل) و(ن) سقط: (لكونه شيئا واحدا ظاهرا).

(١١) في (ل) و(ع) و(ن): (استظهر).

(١٢) في (ل) و(ع): (مختصر) بدل من (المختصر).

(١٣) يريد به كتاب: (الإقناع لما حوى تحت القناع) للمطرزيّ نفسه؛ وهو كتاب ألّفه في اللغة، قيل: إنّه ألّفه لولده بعد أنْ حفظ القرآن، وهو ما زال مخطوطًا بحسب ما ذكرت كتب التراجم.

و(**كَشَـفَ**): أي أزال عنه، أي عن (المختصر)، الواو في (كشـف) للعطف، و(كشـف) فعل ماضٍ فاعله مسـتتر فيه عائد إلى (الولد)، ومحلّ الجملة[١] جرّ لكونها معطوفة على جملة (استظهر).

(**بِحِفْظِـهِ**): البـاء فيـه اسـتعانة[٢]؛ أي: كشـف عنه باسـتعانة حفظه، وهـو حرف جرّ، و(حفظـه) مجرور به متعلّق بـ(كشـف)، والضمير في (بحفظـه) مجرور المحلّ؛ لكونه[٣] مضافًا إليـه للحفـظ، ويجـوز أنْ يكـون[٤] مـن[٥] إضافـة المصدر إلـى الفاعـل، والمفعول متروك، تقديره: بحفظِ الولدِ المختصر[٦]، ويجوز أنْ يكون عائدًا إلى (المختصر)، فيكون مـن إضافـة المصدر إلـى المفعول، والفاعل متـروك تقديره: بحفـظِ المختصرِ الولدُ.

(**فَضْلَـةَ**)[٧]: منصـوب؛ لأنّـه مفعـول (كشـف)، ومضاف إلـى (القِنَاع)، وهو مـا تُغطّي المـرأة بـه رأسـها[٨]، وفَضلتُـه[٩] مـا ينزل[١٠] إلـى وجههـا، وفيـه[١١] اسـتعارة بالكناية؛ لأنّ المصنّـف شـبّه (المختصَر) بالمرأة المحجوبة في المقبوليّـة، وميلان النفس إليها، وأثبت لـه مـا يلزمهـا من القنـاع[١٢]، وهذا التشـبيه المضمر في النفس اسـتعارة مكنيّـة، وإثبات المذكـور[١٣] اسـتعارة تخييليّـة، وهي قرينة للمكنيّة فهما متلازمان وجودًا، وفي (كشـف)

(كشف الظنون: ١٣٩/١، الأعلام: ٣٤٨/٧).

(١) في (ل) زاد: (الفعليّة).

(٢) في (ل) و(ع) و(ن): (للاستعانة) بدل (استعانة).

(٣) في (ل): (لكونها) بدل (لكونه).

(٤) في (ل) و (ن) زاد: (عائدا إلى الولد فيكون).

(٥) في (ل) زاد: (قبيل).

(٦) في الأصل جاءت (الولد) مفردة بدون إضافة، في (ل) زاد: (المختصرَ)، وهو اللأنسب للسياق.

(٧) في (ن) زاد: (القناع).

(٨) ينظر لسان العرب: مادة (قنع).

(٩) في (ع) زاد: (بقيّة).

(١٠) في (ل): (نزل) بدل من (ينزل).

(١١) كلام المصنّف.

(١٢) في (ع): (الإقناع) بدل (القناع).

(١٣) في (ل) و(ن): (المذكورة) بدل من (المذكور).

استعارة تبعيّة؛ لأنّ معناه: أزال صعابه، ونال به مراده، وطرح[١] الجهل عن نفسه.

و(**أَحَاطَ**): أي: أدرك الشيء بتمامه وكماله، وإعرابه كإعراب (كشف) من غير فرق.

(**بِمُفْرَدَاتِهِ**): متعلّق بـ(أحاط)، أي[٢]: مسائله وأبحاثه، والضمير مجرور المحلّ؛ لكونه مضافًا إليه للمفردات عائد إلى (المختصر).

(**حِفْظًا**): منصوب على التمييز، وهو فاعل في المعنى؛ لأنّ المعنى: أحاطَ حِفْظٌ، والتمييز إمّا بمعنى الفاعل كهذا وكقوله تعالى[٣]: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: من الآية ٤]؛ أي: شيّب رأسي، أو بمعنى المفعول؛ كقوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: من الآية ١٢]؛ أي: عيون الأرض[٤].

و(**أَتْقَنَ**): أي: أحكم وأثبت، وهذه الجملة الفعليّة[٥] معطوفة على جملة (أحاط) أو[٦] (استظهر)، وباقي إعرابه ظاهر كإعراب (كشف)[٧].

(**مَا**): موصولة، لا بُدّ لها من صلةٍ مشتملة على ضمير[٨] عائد إلى الموصول؛ لأنّ الموصول مع صلته لمّا تنزّلا بمنزلة الشيء الواحد، فلا بُد لها[٩] من شيء يصل بينهما، ويجوز حذف هذا العائد إذا كان ضميرًا[١٠] منصوبًا متّصلًا بفعل[١١]، نحو قوله تعالى: ﴿هَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: من الآية٤١]؛ أي: بعثه الله[١٢]، ونحو ذلك، والصلة لا بُدّ أنْ تكون من إحدى الجمل الأربع الإخباريّة؛ أي: الاسميّة، نحو: (الذي أبوه

(١) في (ن) و(ك): (تحرّج)، والمثبت من (ع).
(٢) في (ل) زاد: (قبيل).
(٣) في (ل) سقطت لفظة (تعالى).
(٤) ينظر شرح المفصّل لابن يعيش: ١١/٩.
(٥) في (ن) زاد: (في محلّ جرّ).
(٦) في (ن) زاد: (على جملة).
(٧) في (ل) سقط: (كإعراب كشف).
(٨) في (ل) سقط: (ضمير).
(٩) في (ل) و(ن) سقط: (لها).
(١٠) في (ن) و(ل) سقط: (ضميرًا).
(١١) في(ن) و (ل) و(ع) سقط: (متّصلًا بفعل).
(١٢) في(ل) سقط لفظ الجلالة: (الله).

منطلـقٌ زيـدٌ)، والفعليّة، نحو: (الذي انطلق أبوه عمرٌو)، والظرفيّة، نحو: (الذي في الدار خالدٌ)، والشـرطيّة، نحو: (الذي إنْ تُكرمْه يُكرمْك بشـرٌ).

وقوله: **(فيه)** أي في المختصر، صلتها[١]، والضمير المسـتكن في (فيه) المنقول إليه[٢] مـن حصـل بعـد حذفـه؛ لأنّ تقديره: أتقنَ مـا حصل فيه، فاعـل[٣] الظرف عائـد إلى (ما)، والضميـر البـارز فـي (فيه) مجرور المحـلّ[٤] راجع إلـى (المختصر)، والموصـول مع صلته منصوب المحلّ على أنّه مفعول (أتقنَ)، ولمّا كان في قوله ما فيه من الإبهام، بيّن بقوله:

(مِـن النَّحْـوِ)[٥]: الجـار مع المجرور منصوب المحلّ على أنّه حال، وهي إمّا لبيان هيئة الفاعـل؛ نحـو: (جاءنـي زيدٌ راكبًـا)، أو لبيان هيئـة[٦] المفعول؛ نحو: (رأيتُ زيدًا ماشـيًا)، إذ جعلتـه حـالًا مـن (زيـد)، وهـذا أكثر لا كلّـي[٧]؛ لأنّه قد يقـع الحال من المبتـدأ والخبر والمضـاف إليـه، لكنّـه قليـل لا يكون إلّا فـي كلام المصنّفيـن، وهذا الحال إمّـا لبيان هيئة الفاعـل إنْ جعلناهـا حـالًا مـن الضميـر المسـتكن الذي في (فيـه)؛ لأنّه فاعـل الظرف كما مـرّ، والعامـل فيه[٨] الظـرف، أو لبيان هيئة المفعول إنْ جعلناها حالاً من الموصول[٩] لأنّه مفعـول (أتقـن)، فالعامـل فيه هو (أتقـن)؛ لأنّ عامل[١٠] الحال هـو عامل ذي الحال .

و**(مِـنْ)** فـي (مـن النحوِ) بيانيّة، و(من) البيانيّة مع مدخولها صفةٌ لما قبلها إنْ كان ما قبلهـا نكـرةً؛ نحـو: (رأيـتُ رجلًا من قبيلة قريش)، وحالٌ إنْ كان مـا قبلها معرفةً؛ كما في (مـا فيـه مـن النحو)؛ لكون مـا قبلها معرفـة[١١]؛ لأنّ الموصول مع الصلـة معرفة، وكقوله

(١) في(ن): (صلته) بدل (صلتها).
(٢) في(ل) و(ن): (المتنقّل) بدل من (المنقول إليه).
(٣) الشرح: خبر المبتدأ الضمير المستكن.
(٤) في (ع) زاد: (بفي).
(٥) في (ل) زاد: (و).
(٦) في (ن) و(ع) سقط: (لبيان هيئة).
(٧) في (ن) و(ل) سقط: (لا كلّي).
(٨) في (ل) زاد: (في).
(٩) في (ن) و(ع) زاد: (هو ما في ما فيه).
(١٠) في (ل): (العامل) بدل من (عامل).
(١١) في (ل) و (ع) سقط: (لكون ما قبلها معرفة).

تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحجّ: من الآية: ٣٠]، فإنّ (من الأوثان) حالٌ من (الرجس)[١].

فإنْ قيل: كيف يمكن أنْ يكون الموصول مع الصلة معرفة، وكلّ واحد[٢] منهما نكرة، وانضمام النكرة إلى النكرة لا يفيد التعريف؟ قلنا: يمكن أنْ يحصل من الاجتماع والانضمام هيئة مفيدة للتعريف، وإنْ كان كلٌّ منهما نكرةً، كقول بعض المنطقيّين: إنّ انضمام الكلّيّ إلى الكلّيّ[٣] يفيد الجزئيّة، أو نقول: إنّ الصلة يجب أنْ تكون معلومة عند المخاطب، فحينئذٍ جاز أنْ تُوضِّح وتُخصِّص المبهم الذي هو الموصول.

واعلم أنّ قول النحاة: إنّ العامل في الحال هو العامل في ذي الحال، إنّما هو في مذهب أكثرهم، وإلّا ينتقض بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [المؤمنون: من الآية: ٥٢]، و(أمّة) حال من (أمّتكم)[٤]، والعامل فيها اسم الإشارة و(أمّتكم) ذو[٥] الحال، والعامل فيها (إنّ)، كذا في شرح التسهيل[٦].

(معنًى ولفظًا): منصوبان على التمييز من قوله[٧]: (أتقن)؛ لأنّ الإتقان قد يكون من جهة اللفظ أو من جهة[٨] المعنى أو من جهتهما معًا، فلّما قال: (لفظًا ومعنًى) عُلم[٩]

(١) في (ن) زاد: (لكونه معرفة).

(٢) في (ل) و(ع) سقط: (واحد).

(٣) في (ك) سقط: (إنّ انضمام الكلّي إلى الكلّي)، والمثبت من (ع) و (ل) و(ن).

(٤) في (ن) و (ل) سقط: (من أمّتكم).

(٥) في (ن): (ذي).

(٦) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيّان الاندلسيّ: ١٥٠/٩، ورد فيه: «الأكثر أنّ العامل في الحال العامل في صاحبها؛ لأنّهما كالصفة والموصوف، ولكنّهما أيضًا كالمميِّز والمميَّز، والخبر والمخبَر عنه، والعامل في هذين يكون واحدًا وغير واحد فكذلك الحال، فالواحد: طاب زيدٌ نفسًا، وإنّ زيدًا قائم، وجاء زيدٌ راكبًا، والمختلف: لي عشرون درهمًا، و(زيد منطلق) على مذهب سيبويه، ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [المؤمنون: من الآية: ٥٢]، فالعامل في أمّتكم (إنّ) وفي الحال اسم اشارة. (التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٧٣/٣) .

(٧) في (ل) و(ن)سقط: (قوله)..

(٨) في (ع)و(ن) سقط: (من جهة).

(٩) في (ل) زاد: (أنّه).

إتقانـه إيَّـاه من جهة اللفـظ والمعنى معًا[١]، وهو تمييز عن الجملـة، وبمعنى المفعول؛ لأنّ معنـاه: أتقن لفظه[٢] ومعناه.

(أَرَدْتُ): فعل و[٣] فاعل.

(أَنْ): مصدريّة.

(أُلْمِظَـه)[٤]: فعـل مضـارع منصـوب بــ(أنْ)، فاعلـه مسـتتر فيـه، وهـو أنـا، والضمير البـارز المتّصـل منصوب المحل؛ لأنّه مفعـول (أُلمظه) عائد إلى (الولد)[٥]، ومحلُّ الجملة الفعليّةُ[٦]؛ أعني: (أُلمظه)، و(أُلمظه) منصوب المحلّ على أنّه مفعول (أردتُ)، وجملة[٧] (أردتُ) مـع مـا عمـل فيـه مرفـوع المحلّ علـى أنّه خبـر (إنّ)؛ أي: فـإنّ الولد الأعـزّ مراد مني تلميذه، ومعنى (أُلمظه): أُذيقه وأُطعمه، وفيه اسـتعارة مكنيّة؛ لأنّ المصنِّف شـبّه فـي نفسـه كلام الإمـام بالمطعومات اللذيذة المرغوبة، ثمّ أثبت لـه ما يلازم المطعومات مـن الإذاقـة والإطعـام، وهـذا[٨] الإثبـات اسـتعارة تخييليّـة كمـا مـرّ، ومعنـاه الحقيقـيّ: التربية والتعليم.

(من كلامِ): مجرور بمن متعلّق بـ(أُلمظه).

(الإمام): مجرور بكونه[٩]مضافًا إليه لـ(الكلام).

(المُحَقِّق): مجرور على أنّه صفة لـ(الإمام)[١٠].

---

(١) في (ل) سقط: (معًا).

(٢) أي: المختصر.

(٣) في (ن) سقط: (و).

(٤) التلمُّـظ: التـذوّق، واللمـظ والتلمّـظ: الأخـذ باللسـان مـا يبقـى فـي الفـم بعـد الأكل، وقيـل: هو تحريك اللسـان في الفم بعد الأكل، كأنّه يتتبّع بقيّة من الطعام بين أسـنانه. (ينظر لسـان العرب: مادة (لمظ)).

(٥) في (ل)سقط: (أُلمظه عائد إلى الولد).

(٦) في (ل) و (ع)و(ن) سقط: (الفعليّة).

(٧) في (ن) سقط: (جملة).

(٨) في (ك): (هذه) بدل من (هذا)، والمثبت من(ل) و(ع) و(ن) .

(٩) في (ل)و(ن) سقط: (لكونه).

(١٠) في (ل): (الإمام) بدل من (للإمام).

(والحَبْر): مجرورٌ معطوفٌ على (المحقِّق)، ومعنى (الحَبْر): العالم المتقن[١]، وقيل مقلوب من (البحر)؛ لأنّ العالم مجمع العِلم كما أنّ البحر مجمع الماء، والعلم والماء سبب الحياة، أمّا الماء فظاهر، وأمّا العلم فبقول النبيّ[٢] عليه السلام[٣]: «مَن صار بالعلم حيًّا لم يمُت أبدًا»[٤]، فلهذه المناسبة يُطلق الحَبْر المقلوب من البحر على العَلَم[٥] المتقن[٦].

(المُدَقّق): من دقّ الشيء إذا علمه على وجه اليقين، واطّلع فيه على سرٍّ خفيّ[٧]، وهو مجرور بأنّه صفة (الحَبْر).

(أبي): مجرور؛ لأنّه[٨] بدل من (الإمام).

(بكر): مجرور إليه[٩]، ومضاف إليه لـ(أبي)، والكلام في (أبي) كالكلام في (ذي الأنعام)، و(أبي بكر) كنية (الإمام)، وهي من أقسام العَلَم؛ لأنّ العلم إنّما جُعل علامة بمعنى: اللغة؛ لا بمعنى الاصطلاح، لأنّ العَلَم[١٠] إمّا أنْ يُصدَّر بأب و أمّ أو لا؛ فالأول: كنية كأبي بكر، وأبي عمرو وأمّ كلثوم، والثاني إمّا أنْ يُقصد به الذمّ أو[١١] المدح، فالأول[١٢]: اللقب، والثاني: العَلَم.

(عبد القاهر): عطف بيان لـ(أبي بكر).

---

(١) في (ع) و(ن): (المتيقن) بدل من (المتقن)، ذكر الجوهريّ في (الصحاح: مادة (حبر)): «والحِبْر والحَبر واحد أحبار اليهود وبالكسر أفصح؛ لأنّه يُجمع على الأفعال دون الفُعُول».

(٢) في (ن) سقط لفظ: (النبيّ).

(٣) في (ل) سقط: (عليه السلام).

(٤) تعليم المتعلم في طريق المتعلم، برهان الدين الزرنوجيّ: ٨٣.

(٥) في (ل): (العالم) بدل من (العلم).

(٦) في (ع)و (ن): (المتيقن) بدل من (المتقن).

(٧) ينظر لسان العرب مادة (دقق).

(٨) في (ل) سقط: (لأنّه).

(٩) في (ن) و (ل) سقط: (إليه).

(١٠) في (ع) سقط: (العلم).

(١١) في (ك): (و)، وفي (ل) و(ع) و(ن): (أو)، وقد أثبتناه لمقتضى للسياق.

(١٢) في (ل): (أولًا) بدل من (فالأول).

(بن): سـقطت الهمزة من (ابن) لوقوعه بين العَلَمين، وهو مجرور لكونه صفة (عبد القاهر)، ومضاف إلى (عبد)[١]: المضاف إلى (الرحمن الجُرْجَانِيّ)[٢]: مجرور صفة نسـبيّة لـ(الإمام)؛ لأنّ المراد معرفته[٣] لا معرفة آبائه.

(سَـقَى): فعـل مـاضٍ، فاعلـه (الله)، مفعوله (ثـراه)؛ أي: قبره ومنزلـه، منصوب تقديرًا والضمير مجرور المحلّ؛ لأنّه مضاف إليه لـ(ثرى)، عائدٌ[٤] إلى الإمام، و(سقى) قد يتعدّى إلى مفعولين؛ كقوله تعالى: ﴿وَسَـقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا﴾ [الإنسـان: من الآية٢١].

و**(جعـل)**: فعـل مـاضٍ من الجعـل[٥]، وهو من أفعـال القلـوب أيضًا[٦]، يتعـدّى[٧] إلى مفعوليـن الممتنـع الاقتصـار علـى أحدهمـا، فاعله مسـتتر فيه عائـد إلى (الله).

(الجنّةَ): مفعوله الأوّل.

(مَثْـوَاه): أي: مكانـه، مفعولـه الثاني، والهـاء فيه كالهاء في (ثـراه)، وهذان الفعلان؛ أعنـي: (سـقى) و(جعـل) خبران لفظًا، وإنشـاء في معنى الأمر؛ لأنهما دعـاء، والدعاء في قـوة الأمـر، وإنّمـا عطف على الأخبار باعتبار الصورة، ولا محلّ لهذه الجملة من الإعراب؛ لعـدم وقوعها موقـع المفرد، وهو ظاهر .

فاعلم أنّ الإعراب على ثلاثة أقسام: لفظيّ، وتقديريّ، ومحلّيّ:

---

(١) في (ل) زاد: (وهو).

(٢) هـو أبـو بكـر عبـد القاهر بن عبـد الرحمن بن محمّـد الجرجانيّ، عالـم بالنحـو والبلاغة، وصنّف التصانيـف الكثيـرة منهـا: كتـاب (المقتصـد في شـرح التكملة)، وكتـاب (العوامل المائة)، وشـرح كتـاب العوامـل، وسـمّاه (الجمـل)، و(إعجـاز القـرآن) و(العـروض) و(المفتـاح) و(سـرّ الفاتحـة) و(أسـرار البلاغـة)، و(دلائـل الاعجـاز فـي علـم المعاني)، توفّـي في سـنة (٤٧١هـ)، (ينظـر: بغية الوعـاة: ٢/٣١٠-٣١١، وكشـف الظنـون: ٢/ ٨٣، ١٢٠،٢١٢،٦٠٢).

(٣) في (ن) و (ل): (معرفة الإمام) بدل من (معرفته).

(٤) في (ك): عائدًا، وفي (ع): (عائد)، وقد أثبتناه لمقتضى السياق.

(٥) في (ع) زاد: (بمعنى التصيير).

(٦) في (ن) و(ل) سقط: (أيضًا).

(٧) في (ل) زاد: (وهو يتعدّى).

- فاللفظيّ في خمسة مواضع:

الأوّل: فيما[١] آخره حرف صحيح؛ نحو: (جاءني[٢] زيدٌ وعمرٌو)، ونحو: (جاءني زيدٌ)، و(رأيتُ زيدًا)، و(مررتُ بزيدٍ)، وكذا غيره، أو في حكم الصحيح، وهو ما في آخره واو أو ياء[٣] ساكن ما قبلها؛ نحو: (ظَبْيٌ) و(دَلْوٌ)، فإنّهما[٤] في حكم الصحيح في تحمّل الحركات الثلاثة، نحو: (هذا ظَبْيٌ)، و(رأيتُ ظبيًا)، و(مررت بظبْيٍ)، وكذا (دَلْو).

والثاني: في الأسماء الستّة المعتلّة المضافة إلى غير ياء المتكلم؛ نحو: أبوه، وأخوه، وحموه، وهنوه، وفوه، وذو مال[٥].

والثالث: في التثنية مثل: (جاءني[٦] الزيدانِ)، و(رأيتُ الزيديْنِ)، و(مررتُ بالزيديْنِ).

والرابع: في الجمع المصحّح وأولوا وعشرون[٧] وأخواتها[٨]؛ نحو: (جاءني الزيدونَ) و(رأيتُ الزيدينَ)، و(مررتُ بالزيدينِ)، ويلحق بالجمع المصحّح أولوا وعشرون وأخواتها[٩].

والخامس: في كلا مضافة[١٠] إلى مضمر، فيكون حال الرفع بالألف؛ نحو: (جاءني كلاهما)، وحالتي[١١] النصب والجرّ بالياء؛ مثل (رأيتُ كليهما)، و(مررتُ بكليهما)، فإنّ إعرابَ[١٢] هذه الأسماء -أي من الأسماء الستّة- إلى هنا بالحروف لفظيّ؛ لأنّ حروف الإعراب فيها ملفوظة.

---

(١) في (ع) زاد: (كان).

(٢) في (ن) و(ل) سقط: (جاءني).

(٣) في (ن) (ل) و(ع): (ياء أو واو) بدل من (واو أو ياء).

(٤) في (ن)و (ل): (فإنه) بدل من (فإنهما).

(٥) في (ل) و(ع): (أبوه وأخوه ..) إلى آخره بدل من (أبوه وأخوه وحموه وهنوه وفوه وذو مال).

(٦) في (ن) و (ل) و(ع) سقط: (جاءني).

(٧) في (ن) زاد: (وأولو، وعشرون، وأولي مال، وعشرين وبأولي مال وبالعشرين).

(٨) في (ل): (وأخواته) بدل من (وأخواتها).

(٩) في (ع) سقط: (نحو: جاءني الزيدون ورأيت الزيدين، ومررت بالزيدين، ويُلحق بالجمع المصحح أولو وعشرون وأخواتها).

(١٠) في (ن) و(ل) و(ع): (مضافا) بدل من (مضافة).

(١١) في (ل): (حالة) بدل من (حالتي).

(١٢) في (ل): (الإعراب) بدل من (إعراب).

- **والتقديريّ في سبعة مواضع:**

الأول: فـي الأسـماء التي أواخرها ألف مقصورة؛ سـواء كانـت للتأنيث، مثل: حُبلى[١]، أو منقلبـة عـن الـواو أو الياء؛ مثل: (عصا ورحى)[٢] وغيرهمـا؛ نحو[٣]: (هذا عصا ورحى)، و(رأيـتُ عصـاً ورحـى)، و(مررتُ بعصا)[٤]، وإنّما كان إعراب هذه الأسـماء تقديريًّا؛ لعدم قبول الألـف[٥] الحركةَ ما دام ألفًا.

والثانـي: مَـا أُضيـف إلـى يـاء المتكلّم مفـردًا؛ نحو: (هـذا غلامي)، و(رأيـتُ غلامي)، و(مـررتُ بغلامـي)[٦]، أو جمعًـا موصوفًا، بـأنّ[٧] إعرابه بالحركة؛ نحو: (هذه مسـلماتي)، و(رأيتُ مسـلماتي)[٨]، و(مررتُ بمسـلماتي) في الأحوال الثلاثة في الأصحّ، وقِيل[٩]: حالة الجـرّ لفظيّ؛ لوجود الكسـرة، واحترزنا بقولنا: (موصوفًا) بـأنّ[١٠] إعرابه بالحركة من جمع المذكـر السـالم؛ فـإنّ إعرابـه حالـة النصب والجـرّ مضافة[١١] إلـى ياء المتكلـم لفظيّ في النصب والجر[١٢]؛ نحو: (رأيتُ مسلميّ) و(مررتُ بمسلميّ)؛ لوجود الياء التي هي علامة النصـب والجـرّ فيهمـا[١٣]، وتقديـريّ في الرفـع نحو: (جاءني مسـلميّ)، أصله مسـلموي، فاليـاء مدغمـة[١٤] فـي ياء المتكلم منقلبة عـن الواو، فالواو التي هي علامـة الرفع مقدّرة فـي الياء؛ فيكـون الإعراب في حالـة الرفع تقديريًّا.

---

(١) في (ن) زاد: (وبشرى).

(٢) في (ل): (العصا والرحى) بدل من (عصا ورحى).

(٣) في (ع) سقط: (نحو).

(٤) في (ن) و(ل) سقط: (نحو: هذا عصا ورحى ورأيت عصًا ورحى ومررت بعصا).

(٥) في (ك): (ألف) بدل من (الألف)، والمثبت من (ل) و(ع) و(ن).

(٦) في (ل) زاد: (ورأيت غلامي).

(٧) في (ن) زاد: (يكون).

(٨) في (ل) سقط: (ورأيت مسلماتي).

(٩) في (ل): (وفي قول) بدل من (وقيل).

(١٠) في (ن) زاد: (يكون).

(١١) في (ل): (فإنّه إعرابه حالة إضافته) بدل من (فإنّ إعرابه حالة النصب والجر مضافة).

(١٢) في (ن) سقط: (في النصب والجر).

(١٣) في (ك): (فيها) بدل من (فيهما)، والمثبت من (ل) و(ع) و(ن).

(١٤) في (ل): (المدغمة) بدل من (مدغمة).

الثالث: ما فيه إعراب محكيّ مقدرة[١]؛ إمّا[٢] جملة منقولة؛ نحو: (تأبّط شرًّا)[٣]: علم شخص، أو مفردًا في قول الحجازيّ: مَن (زيدًا) ؟ في استفسار من يقول: (ضربت زيدًا)، وذلك أنّ كلّ اسمٍ كان معربًا في الأصل، وحكى ذلك الأعراب، فإنّ الإعرابَ المحكيّ تقديريّ، وفي نحو: (خمسة عشر عَلَمًا) على الفتح في قول.

الرابع: في الأسماء المنقوصة؛ وهي الأسماء التي في أواخرها ياء مكسورة ما قبلها، نحو: (القاضِي والرامِي) حالة الرفع والجر؛ نحو: (جاءني القاضِيْ) و(مررت بالقاضِيْ) بالإسكان؛ لاستثقال الضمّة والكسرة على الياء، وحالة النصب لفظيّ؛ لخفّة الفتحة عليهما؛ نحو: (رأيتُ القاضيَ) بالنصب، وقد جاء الإسكان في حالة النصب أيضًا للضرورة[٤]:

مَهْـــلًا بَـــنِيْ عَمِّنَـــا مَهْـــلًا مَوَالِيْنَا
ولا تَنْبِتُـــوا بيننا[٥] مَـا كَـــانَ مَدْفُـوْنَا[٦]

والاستشهاد في أنّ (موالينا) بالسكون في[٧] حالة النصب؛ لأنّه مفعول لـ(مهل) المقدّر الدال عليه، (مهلاً)، وكذا في مثل[٨]: (أعطِ القوسَ باريها)[٩]، بالسكون حالة النصب.

الخامس: في الجمع المصحّح مضافًا ملاقيًا ساكنًا بعده؛ نحو: (جاءني صالحو القوم)، و(رأيتُ صالحي القوم)، و(مررتُ بصالحي القوم)، فإعرابه بالواو رفعًا وبالياء نصبًا وجرًا لكنهما سقطتا في اللفظ؛ لملاقاتهما السكون[١٠] بعدهما وهو لام التعريف في (القوم)، فالحرف الذي به الإعراب غير ملفوظ بها، فهو معرب تقديرًا بالحروف، إذ لا اعتبار

(١) في (ل) و(ع) سقط: (مقدّرة).
(٢) في (ل)زاد: (في).
(٣) في (ع) زاد: (لأنّه).
(٤) في (ل) زاد: (كقول الشاعر).
(٥) في (ك) سقطت (بيننا)، وفي (ل) و(ع) و(ن) زاد: (بيننا)، وقد أثبتناها لأنّ بها يستقيم الوزن.
(٦) ديوان المفضل بن العباس اللهيبيّ: ٤٢.
(٧) في (ل) و(ن) زاد: (في).
(٨) في (ل) زاد: (مثل).
(٩) شرح الرضي على الكافية: ٤/٤١٢.
(١٠) في (ل): (الساكنين) بدل من (السكون).

بالخطّ، بل المعتبر هو اللفظ، وليس في اللفظ واو و لا ياء، وقولنا: (ملاقيًا ساكنًا بعده) يشمل أيَّ ساكنٍ كان من نحو: لام التعريف، أو[١] الاسم الذي في أوّله همزة وصل؛ نحو: (جاءني صالحو ابنك)، و(رأيتُ صالحي ابنك)، و(مررتُ بصالحي ابنك)[٢]، فلو لم يلاقِ ساكنًا، كقولك: (صالحو بلدك)، و(صالحي بلدك)، كان الواو والياء ملفوظًا بهما، فحينئذٍ كان مُعربًا بالحروف لفظًا؛ فلذلك احترزنا عنه.

السادس: في الأسماء الستّة إذا لاقاها ساكن بعدها فهي معربة بالحروف تقديرًا؛ نحو: (جاءني[٣] أبو البشر)، و(رأيتُ أبا البشر)[٤]، و(مررتُ بأبي البشر)[٥].

السابع: في التثنية مضافة، ولاقاها ساكن بعدها، حالة الرفع نحو: (هذان ثوبَا ابنك)، إعرابه بالألف، وهي ساقطة في اللفظ لسكون ما بعدها، فهو معرب تقديرًا بالألف، بخلاف النصب والجر؛ نحو: (نظرتُ إلى ثوبي ابنك)، و(رأيتُ ثوبي ابنك) بكسر الياء فيهما؛ لأنّ إعرابهما بالياء، وهي باقية لفظًا[٦]؛ فيكون معربًا لفظًا وهو ظاهر، وإنّما أطنبت[٧] الكلام في هذا المقام؛ لأنّه من مزالق الأقدام، وممّا يُحتاج إليه دائمًا[٨].

- **وأمّا المحلّيّ ففي الأسماء المبنيّة:** كالموصولات، والمضمرات، وأسماء الإشارة، وكالأفعال الماضية، والجمل، والحروف[٩]، فإنّ الإعراب في هذه[١٠] المذكورات محلّيّ، لا لفظيّ ولا تقديريّ.

---

(١) في(ن): (و) بدل من (أو).
(٢) في (ل) و(ع) سقط: (ورأيت صالحي ابنك، ومررت بصالحي ابنك).
(٣) في (ل) سقط: (جاءني).
(٤) في (ل) سقط: (ورأيت).
(٥) في (ل) سقط: (مررت).
(٦) في (ل) و(ن) سقط: (لفظًا).
(٧) أي: أطلت.
(٨) في (ل) سقط: (وممّا يُحتاج إليه دائمًا).
(٩) في (ل) سقط: (والحروف).
(١٠) في (ل) زاد: (المواضع).

والفرق بين التقديريّ والمحلّيّ، أنّ التقديريّ إنّما يُستعمل حيث استحقّت الكلمةُ الإعرابَ، لكن لا يظهر فيها لمانع كما في الأقسام المذكورة في الإعراب التقديريّ، والمحلّيّ إنّما يُستعمل حيث[١] لم يستحقّ الكلمة الإعراب؛ لأجل بنائها على معنى أنّها وقعت في محلٍّ لو وقع فيه غيرها يظهر فيه الإعراب، فالمانعُ من الإعراب في المحلّيّ مجموعُ الكلمة لبنائها[٢]، بخلاف المانع في التقديريّ، فإنّه الحرف الأخير، فليُتأمّل فإنّه من نفائس النحو.

(حَتّى يَعْلَقَ): أي: يَتشبَّث، من عَلِق الشيء إذا تشبّثه، وبيان هذا التركيب موقوف على تمهيد ومقدّمة؛ وهي أنّ (حتّى) تجيء على ثلاثة معانٍ:

أحدها[٣]: للجرّ؛ نحو: (أكلتُ السمكة حتى رأسِها)، فحينئذٍ أنّ المجرور إمّا أنْ يكون ما ينتهي به المذكور قبلها، كـ(الرأس) في (أكلتُ السمكة حتّى رأسها)، فإنّ الرأس ما ينتهي به السمكة؛ لأنّه الجزء الأخير منها، أو ينتهي المذكور[٤] عند ذلك نحو: (نمتُ البارحةَ حتّى الصباحِ)، فالصباح[٥] ينتهي الليلة عنده؛ لأنّه ليس بجزءٍ منها، بل مُلاقٍ بها.

ثمّ اختلف النحاة في أنّ ما بعد (حتّى) هل يدخل[٦] فيما قبلها أم لا، فقال عبد[٧] القاهر: إنّ (حتّى) ظاهر أنّ ما بعدها يدخل فيما قبلها، فـ(أُكِل الرأسُ) وَ(نِيمَ الصباحُ) في المثالين المذكورين، وكذا عند ابن الحاجب وجار الله[٨]، وعند أكثر النحاة، لا يدخل، هكذا قال ابن جنّي وأبو نصر[٩]، إلاّ أنّ هذا الاختلاف لا يستقيم مطلقًا، بل الوجه[١٠] أنْ يُقال: إنْ كان المذكورُ بعدها بعضًا للمذكور[١١] قبلها يدخل

(١) في (ل): (بحيث) بدل من (حيث).
(٢) في (ل): (للبناء) بدل من (لبنائها).
(٣) في (ل): (الأوّل) بدل من (أحدها).
(٤) في (ع) زاد: (قبل حتّى).
(٥) في (ع): (فإنّ الصباح) بدل من (فالصباح).
(٦) في (ن): (تدخل) بدل من (يدخل).
(٧) في (ل): (العبد) بدل من (عبد).
(٨) في (ع) زاد: (العلّامة).
(٩) في (ل) زاد: (الفارابيّ).
(١٠) في (ن): (الأوجه) بدل من (الوجه).
(١١) في (ل): (ممّا) بدل من (المذكورة).

كـ(الـرأس) مثـلًا، وإلّا فـلا يدخـل كـ(الصبـاح)، وعلـى هـذا إشـارة فـي كلام المبـرّد[١] في (المُقتَصَد)[٢]، وابن الدَّرَاك في (الفصول)[٣].

الثانـي: كونهـا للعطـف؛ نحـو: (جاءني زيدٌ حتّى عمـرٌو)، و(رأيتُ زيـدًا حتّى عمرًا)، و(مررتُ بزيدٍ حتّى عمرٍو)، ولكن شُرِط حينئذٍ مجانسة ما بعدها لما قبلها؛ لأنّها للغاية، أو للدلالـة علـى أحـد طرفَي الشـيء، والغايـة والطرف لا يكونـان إلّا من جنـس المغيّا[٤] و ذي الطـرف، فـلا يُقـال: (جاءنـي القوم حتّـى حمـارٌ)، و (لا رأيتُ الرجلَ حتّـى امرأةً)، و(لا أكلتُ الخبزَ حتّى الرمّانَ)[٥].

الثالـث: كونهـا ابتدائيّـة، أعمّ من أنْ يكون ما بعدها مبتدأً وخبرًا؛ نحو: (جاءني القومُ حتّى زيدٌ ذاهبٌ)، أو كلامًا مسـتقلًّا، نحو: (جاءني العلماءُ حتّى ذهبَ الجهلاءُ).

فـإذا عرفـتَ هذه المقدّمـة، فاعلم أنّها في قوله: (حتّى يعلق) يجـوز أنْ يكون جارّة، بمعنـى: كـي، وأنْ المصدريـة مقـدّرة بعدهـا والفعـل منصـوب بهـا؛ لأنّ حـرف الجـرّ[٦] لا يدخـل علـى[٧] الفعـل إلاّ بعـد تقديـر (أنْ) بعدها، والشـرط فـي[٨] أنْ يكـون ما بعدها

(١) المبّرد: محمّد بن يزيد الأزديّ البصريّ أبو العبّاس الملقّب بـ(المبرّد)، وُلد بالبصرة سـنة (٢١٠هـ) علّامة ثقة، إمام أهل النحو في زمانه، وصاحب التصانيف، من أهمّ مؤلّفاته: (الكامل في اللغة)، و(المقتضب)، توفّي ببغداد سنة (٢٨٥هـ). (ينظر: وفيات الأعيان: ٣١٣/٤، الأعلام: ٣٦١/٢).

(٢) في النسـخ كلّها ورد (المقتصد)، وربّما وقع خطأ نتيجة تقارب حروف الكلمتين رسـمًا، وبالتأكيد قصـد المؤلـف: (المقتضـب) وهو من أشـهر مؤلّفات المبرّد، وورد فيه هذا الرأي الذي يشـير إليه المؤلّف في المقتضب: ٣٧/٢، في حين نجد كتاب (المقتصد في شـرح التكملة) يُنسـب إلى عبد القاهر للجرجانيّ (بغية الوعاة: ٣١٠/٢-٣١١ وكشـف الظنون: ٢/ ٨٣،١٢٠،٢١٢، ٦٠٢).

(٣) ينظـر: شـرح المفصـل لابـن يعيش: ٩/ ١١ ، الجنى الداني في حروف المعاني، الحسـن بن قاسـم المـراديّ: ٥٥١-٥٥٢، ومغنـي اللبيب: ١ /١٤٩).

(٤) المغيّـا: الموضـوع له الغايـة، ومنه قولهم: (الغاية لا تدخل في المغيّا)، وقال الكرميّ في (الهادي إلى لغة العرب): المغيّا: هو الشـيء الذي وُضعت له غاية، الغاية آخر الشـيء. (محيط المحيط، بطرس البستانيّ: مادة (غيي)).

(٥) في (ل) زاد: (أعمّ).

(٦) في (ن) زاد: و(هو).

(٧) في (ل) و(ن) سقط: (على).

(٨) في (ل) و(ع) سقط: (في).

مستقبَلًا بالنسبة إلى ما قبلها؛ نحو: (أسلمتُ حتّى أدخلُ الجنّةَ)، وهاهنا [١] كذلك؛ لأنّ العِلقَ بطبعه أمرٌ مستقبَل مترقَّب[٢] بالنسبة إلى ما قبلها، وهو إرادة التلميذ.

والجملة أعني: (يعلق) مجرورة المحلّ بـ(حتّى)، متعلّق بـ(أُلمظه)، والمجرور هنا هو العِلقُ بطبعه شيء ينتهي المذكور قبل (حتّى)، وهو إرادة التلميذ عنده، لا به، وهو (أُلمظه)[٣].

ويجوز أنْ تكون عاطفةً، فيكون (يعلق)[٤] معطوفًا على (أُلمظه)، فتكون الجملة منصوبة المحلّ؛ لكونها معطوفة على الجملة التي كذلك وهي (أُلمظه)، لأنّها مفعول (أردتُ)، وشرط كونها للعطف، وهو كون ما بعدها مجانِسًا لما قبلها، وهو[٥] موجود هنا؛ لأنّ (حتّى)[٦] ها هنا للدلالة على أحد طرفي الشيء، وهو إرادة تعليم العلم[٧] للولد، وطرفاه إرادة التلميذ والعلق بطبعه، فيكون بين (التلميذ) و(العلق) مجانسة[٨]، ولا يجوز أنْ تكون ابتدائيّة؛ لأنّ ما بعدها ليس مبتدأً[٩] وخبرٍ، ولا كلامٍ مستقلٍ منقطعٍ عمّا قبلها، فلا تكون ابتدائيّةً، أمعِن نظرَك في هذا البحث، فإنّه من غوامض النحو.

و(**بِطَبْعِه**) متعلّق بـ(يعلق)، والضمير مجرور المحلّ لإضافة (الطبع)[١٠] إلى (الولد)، وهو ما يكون مبدأ الحركة مطلقًا؛ سواء كان لها شعور كحركة الحيوانات، أو لا[١١] كحركة الأفلاك والأحجار[١٢]، والطبيعة ما يكون مبدأ الحركة من غير شعور وهكذا، قال الإمام

---

(١) أي: حتى يعلق.

(٢) في (ع) زاد: (أو منتظر).

(٣) في (ل): (وهو ظاهر) بدل من (وهو أُلمظه).

(٤) في (ل) سقط: (يعلق).

(٥) في (ن) و (ل) سقط: (وهو).

(٦) في (ن) و(ل) سقط: (حتى).

(٧) في (ن): (المعلم) بدل (العلم).

(٨) في (ن) زاد: (فافهم).

(٩) في (ك): (مبتدأً)، وما أثبتناه في(ن) و(ل)، لأنه أوفق للصواب.

(١٠) في (ن) و(ل) و(ع) زاد: (إليه عائد).

(١١) في (ك) سقط: كحركة الحيوانات أو لا، والمثبت من (ن)و(ل) و(ع).

(١٢) في(ل) سقط: (الأحجار).

في شـرح الإشـارات: فالفرق بين الطبع والطبيعة بالعموم والخصوص مطلقًا، والعامّ[١] هو الطبع، فالمراد هنا من الطبع[٢] الذات؛ فمعنى بطبعه أي: بذاته[٣] ونفسـه.

(مـن لَفْظِـه): مجرور بـ(من)، و(الهاء) أيضًا مجرور المحـلّ؛ لإضافة (لفظ) إليه عائدًا إلـى (الإمام)، فهو مـن[٤] إضافة المصدر إلى الفاعل.

(الحُلـو) مجـرور صفـة (اللفـظ)، والجارّ مع المجـرور في محلّ النصـب على أنّه حال من فاعـل (يعلق)، وهو:

ما: الموصول في **(ما يَتَفَجّرُ)** أي: يسيل.

(منه): متعلّق بـ(يتفجّر)، والضمير المجرور[٥] بـ(من) عائد إلى الموصول.

(ينابيعُ): مرفوع بأنّه فاعل (يتفجّر)، وهو جَمْعُ: ينبوع، وهو عين الماء.[٦]

(النَّحْـو): مجـرور مضاف إليـه لـ(ينابيع)، ومحـلّ الموصول مع الصلة رَفْـعٌ[٧] على أنّه فاعل (يعلق)، وإنّما قلنا: إنّ[٨] (من لفظه) حالٌ من فاعل (يعلق)؛ لأنّه لا يجوز أنْ يكون حـالًا من الضمير المجرور فـي[٩] (منه)؛ لوجوه ثلاثة[١٠]:

الأول: إنّ الحـال: إمّـا لبيـان هيئـة[١١] الفاعـل أو المفعول كما مرّ، وهـذا الضمير ليس بفاعـل، ولا مفعـول، فلا يكـون حالًا منه.

الثانـي: أنْ يكـون[١٢] ذو الحال معرفةً يجوز تقديمه على الحال، وهذا الضمير معرفة؛

(١) في (ع): (فالعام) بدل من (العام).
(٢) في (ن): (الطبيعة) بدل من (الطبع).
(٣) في (ن): (لذاته) بدل من (بذاته).
(٤) في (ل) سقط: (من).
(٥) في (ع): (مجرور المحلّ) بدل من (مجرور).
(٦) ينظر لسان العرب: مادة (نبع).
(٧) في (ل) و(ع): (مرفوع) بدل من (رفع).
(٨) في (ن) سقط: (إن).
(٩) في (ل) سقط: (في).
(١٠) في (ن) و(ل) سقط: (ثلاثة).
(١١) في (ل): (الهيئة) بدل من (هيئة).
(١٢) في (ن) و (ل) و (ع): (إنّه إذا كان) بدل من (أن يكون).

فيجوز تقديمه على هذه الحال، وهي[١] (من لفظه[٢] الحلو)، فيكون تقديره: حتى يعلق بطبعه منه؛ أي[٣]: من لفظ الحلو، وهذا التقدير غير جائز؛ لأنّه يلزم منه تقديم ما في حيز الصلة، وهو (منه) على الموصول وهو (ما) ، وما في حيزها لا يتقدّم[٤] على الموصول، وكذا ما في حكمها .

الثالث: إنّ (مِن لفظه) مُقدَّم على هذا الضمير، والحال لا يتقدّم على صاحبها المجرور في الأصحّ، لا يقال: إنّ المجرور لازم على تقدير جعلكم إياه حالًا من الموصول، لأنّ الحال من الشيء أصلها أنْ تكون متأخّرًا عنه، فيكون[٥] في حيز الصلة أيضًا؛ لأنّا نقول: لا نسلّم ما ذكرتم، بل اللازم حينئذٍ تقديم ما في حيز الموصول، وما في حيزه[٦] لا يكون من تتمّة الصلة التي كالجزء من الموصول، وتقديم ما في حيز الموصول جائز.

(فَنَظَرْتُ): الفاء للعطف، هذه الجملة معطوفة على جملة (أردت)، ويجوز أنْ تكون (الفاء)[٧] علامة[٨] لجزاء الشرط المحذوف[٩]، تقدير الشرط هكذا: إذا كان كذلك؛ أي: إذا كان الولد مستحضراً للمختصر، ومحيطًا بمفرداته، فنظرت[١٠]، فتكون الجملة مجزومة المحلّ على أنّها جواب الشرط.

(فِي مُخْتَصَرَاتِه): متعلّق بـ(نظرت)، والضمير مجرور المحلّ؛ لكونه مضافًا إليه[١١]، عائد إلى (الإمام).

(المَضْبُوْطَةِ): مجرورة؛، لأنّها صفة (المختصرات)، فإنْ قيل: إنّ (المختصرات) جَمْعٌ،

---

(١) في (ل): (وهو) بدل من (وهي).
(٢) في (ل): (لفظها) بدل من (لفظه).
(٣) في (ل) سقط: (أي).
(٤) في (ن) زاد: (عليه، لأنّه في حكم الصلة، والصلة لا يتقدّم على صاحبها المجرور).
(٥) في (ن): (فتكون) بدل من (فيكون).
(٦) في (ل): (حيز الموصول) بدل من (حيزه).
(٧) في (ل) سقط: (الفاء).
(٨) في (ع): (علامته) بدل من (علامة).
(٩) في (ل) و(ع): (شرط محذوف) بدل من (الشرط المحذوف).
(١٠) في (ن): (نظرت) بدل من (فنظرت).
(١١) في (ن) و (ع) زاد: (للمختصرات).

و(المضبوطـة) مفـرد، فكيـف تكون صفةً منها، والمطابقة شـرطٌ بيـن الصفة والموصوف فـي الإفـراد والجمـع إذا كانت الصفة فعلًا له أو[١] قائمةً به - كما سـيجيء - وهنا كذلك؛ لأنّ (المضبوطـة) قائمـة بها؟ قلت: هاهنا قاعدة؛ وهي: إنّ الصفة إذا أُسـندت إلى ضمير الجمـع كانـت فـي حكـم الفعل في جواز الوجهيـن: الإفراد والجمع، كمـا أنّ الفعل كذلك في قولنا: (النساء جاءت) أو (جئن) على لفظ الواحد والجمع، وهاهنا أنّ (المضبوطة)[٢] أُسـندت إلـى ضميـر (المختصـرات)؛ فيجوز الجمـع والإفـراد، فأَفْرَد المصنّـف للاختصار، وكـذا الكلام في قوله: **(دُوْنَ كُتُبه المبسُـوطَة)**.

(دُونَ): منصوب على الظرفيّة، فالعامل[٣] فيه (نظرت).

(كُتُبِهِ): جمع (كتاب) مجرورة لإضافة (دُون) إليها.

(المَبْسُوطَةِ): مجرورة على أنّها[٤] صفة (الكتب)[٥].

(فوجدتُ): الفاء فيها كالفاء في (نظرت)؛ فهو يتعدّى إلى مفعولين[٦]: الأول قوله:

(أكثرَهـا): منصـوب على أنّه مفعول (وجدت)، والهاء مجرورة[٧] المحلّ، لكونه مضافًا إليه لـ(أكثر)، عائد إلى (المختصرات).

(تَعَـاوُراً): أي تـداولًا واسـتعمالًا، نُصـب علـى التمييـز مـن (أكثـر)؛ لأنّه تـمّ بالتنوين تقديـرًا فنصبـه على التمييز؛ لأنّ كلّ تنوين سـقط[٨] بالإضافـة، كهذا التنوين، أو بالتركيب كـ(خمسـة عشـر)، إذ أصله خمسـةٌ وعشـرةٌ، ثابتٌ[٩] تقديراً وإنْ سـقط لفظًا.

(بين): منصوب على الظرفيّة، والعامل[١٠] فيه (تعاورًا).

---

(١) في (ل): (و) بدل من (أو).

(٢) في (ن) زاد: (إذا).

(٣) في (ن) و(ع): (والعامل) بدل من (فالعامل).

(٤) في (ن) سقط: (على أنّها).

(٥) في (ع): (الكتاب) بدل من (الكتب).

(٦) في (ع): (فالمفعولين) بدل من (مفعولين).

(٧) في (ن): (مجرور) بدل من (مجرورة).

(٨) في (ن): (يسقط) بدل من (سقط).

(٩) في (ن): (ثابتة) بدل من (ثابت).

(١٠) في (ع): (فالعالم) بدل من (والعامل).

(الأَئِمّةِ): جمع (الإمام)[١] مجرورة لإضافة (بين) إليها[٢].

والمفعولُ الثاني لـ(وجدت) قولُه:

(المائة): منصوب على أنّها مفعول (وجدته)[٣]، أو بدل من (أكثر)؛ على تقدير أنّ (وجدت) يتعدّى إلى مفعول واحد بدل البعض من الكلّ.

و(التَّتِمَّة): منصوب[٤] معطوف على (المائة)، وكذا قوله:

و(الجُمَل): معطوف على (المائة) [٥]، وهذه الثلاثة أعني: (المائة) و(التتمّة) و(الجمل) اسم كتاب للشيخ عبد القاهر، وهذا الإعراب إذا كان (وجدت) بمعنى: (صدفت)[٦]، أمّا إذا كان بمعنى: (علمت) [فـ]يتعدّى إلى مفعولين، أحدها: (أكثر)[٧]، و(تعاورًا) تمييز، والثاني: (المائة)، وما بعدها معطوف عليها.

(فاسْتَطَلْتُ): فعل وفاعل، و[٨] الفاء فيه كالفاء المذكورة في (نظرت)؛ فهو مأخوذ من طال يطول، فيتعدّى بالنقل إلى[٩] الاستفعال.

(أَنْ): مصدرية .

(أُكَلِّفَهُ): فعل مضارع منصوب بـ(أنْ)، فاعله مستتر فيه، فهو[١٠]: أنا، والضمير البارز المتّصل منصوب المحلّ[١١] على أنّه المفعول الأول لـ(أُكلّفه)، والضمير عائد إلى (الولد)، وهو يتعدّى إلى مفعولين، ومفعوله الثاني قوله:

---

(١) في (ل) و (ع): (إمام) بدل من (الإمام).
(٢) في (ن): (مضافًا إليه لبين) بدل من (لإضافة بين إليها).
(٣) في (ن) و(ع) سقط: (على أنّها مفعول وجدته)
(٤) في (ع) سقط: (منصوب).
(٥) في (ن) سقط: (معطوف على المائة).
(٦) في (ل): (صادفت) بدل من (صدفت).
(٧) في (ع): (أكثرها) بدل من (أكثر).
(٨) في (ل) سقطت: (الواو).
(٩) في (ن) و (ل) زاد: (باب).
(١٠) في (ع): (وهو) بدل من (فهو).
(١١) في (ع): (محلاً) بدل من (المحلّ).

(جَمْعَهـا): والهـاء مجـرور المحـلّ، لإضافـة (الجمـع) إليـه، وهـو[١] عائـد إلـى الكتب الثلاثـة، ومحـلّ[٢] الجملـة الفعليّـة أعنـي: (أنْ أُكلّفـه) مع مـا عملت فيه منصـوب المحلّ علـى أنّهـا مفعول (اسـتطلت).

و**(أُحَمِّلَـهُ):** منصـوب معطوف علـى (أُكلّفه)، وهو يتعدّى إلـى مفعولين أيضًا؛ الأول: الضميـر المتّصـل، والثانـي قولـه: **(رَقْمَهـا)**، والهـاء[٣] مجـرور المحـلّ؛ لكونـه مضافًا إليه لرفـع[٤] عائـد إلـى الكتـب الثلاثة .

(كَراهَةَ): مصدر منصوب، لأنّها[٥] مفعول [٦] (اسـتطلت)، وهو مضاف إلى مفعوله[٧]؛ وهو (ما): موصولة.

(فيها): صلته، والموصول مع صلته مجرور المحلّ لإضافة (كراهة) إليه، وذِكْرُ الفاعلِ متـروكٌ تقديـره: كراهتـي ما فيهـا؛ أي: في الكتب الثلاثـة، والضمير المسـتكن في (فيها) عائـد إلى ما تقديـره: كراهتي ما حصل فيها.

واعلم أن شرط نصب المفعول[٨] له ثلاثة:

- الأول: أنْ يكون[٩] فعلاً لفاعل الفعل المعلّل.
- والثاني: أنْ يكون مصدرًا[١٠].
- والثالـث: أنْ يكـون مقارِنًـا للفعـل المعلّل في الخـارج، وإنْ لم توجد هذه[١١] الشـرائط

(١) في (ن) و(ل) و(ع) سقط: (وهو).
(٢) في (ن) و(ل) و(ع) سقط: (ومحلّ).
(٣) في (ن): (الضمير) بدلمن (الهاء).
(٤) في (ل): (لإضافة الرفع إليه) بدل من (لكونه مضافًا إليه).
(٥) في (ل): (على أنّه) بدل من (لأنّها).
(٦) في (ن) زاد: (له من)، وأثبتناه لمقتضى السياق.
(٧) في (ع): (له لاستطلت ومضافة وهو بدلا من استطلت وهو مضاف إلى مفعوله وهو).
(٨) في (ل): (مفعول) بدل من (المفعول له).
(٩) في (ك) و(ل) سقط: (أن يكون).
(١٠) في (ع) زاد: (له).
(١١) في (ل): (واحد من الشروط بدل من هذه الشروط).

يكون مجرورًا باللام؛ نحو: (جئتك لإكرامك الزائد)؛ لفقدان الشرط الأول، فإنّ المجيء فعل المتكلّم، والإكرام فعل المخاطب[١]، و(جئتك للسمن)[٢]؛ لفقدان الشرط الثاني، فإنّ السمن[٣] ليس بمصدر[٤]، و(خرجتُ اليومَ لمخاصمتك زيدًا أمس)؛ لفقدان الثالث، فسيجيء كمية هذا في موضعه إن شاء الله تعالى.

(من الأَشْيَاءِ): جمع (شيء)، كقول وأقوال عند الكسائيّ، وعند سيبويه[٥] (شَيْئَاء) على وزن فَعْلَاء كحمراء، واستكرهوا اجتماع الهمزتين بينهما ألف؛ فنقلوا[٦] الهمزة الأولى إلى موضع الفاء، فصارت (أشياء) على وزن لفعاء[٧]، فعلى الأول منصرف، وعلى الثاني غير منصرف[٨]، وهي مجرورة بـ(من)، والجارّ مع المجرور في محلّ[٩] النصب على الحال من الموصول، وهو بمعنى المفعول[١٠].

(المعادَة): اسم المفعول[١١] من الإعادة مجرور على أنّها صفة (الأشياء)، والكلام هنا كالكلام في (المضبوطة).

و**(الواو):** (للحال).

(إِنْ): للشرط في الأصل[١٢].

(كانت): فعل الشرط[١٣]، وهو من الأفعال الناقصة كما مرّ، واسمه مستتر فيه،

---

(١) في (ع) زاد: (ونحو).
(٢) في (ن): (للتمر) بدل من (للسمن).
(٣) في (ن): (التمر) بدل من (السمن).
(٤) في (ع) زاد: (ونحو).
(٥) في (ن) زاد: (أصله).
(٦) في (ع): (فقلبوا) بدل من (فنقلوا).
(٧) في (ن) و(ل) و(ع): (أفعاء) بدل من (لفعال) .
(٨) ينظر في ذلك: معاني القرآن للفراء: ٣٢١/١، الإنصاف: ٧١٦/٢.
(٩) في (ن) سقط: (محل).
(١٠) في (ع) زاد: (بيان لما الموصول).
(١١) في (ن): (مفعول) بدل من (المفعول).
(١٢) في (ل) سقط: (في الأصل).
(١٣) في (ن): (شرط) بدل من (للشرط).

وهـو[١] عائد إلى (الأشـياء).

(لا تخْلُو): فعل مضارع منفي بـ(لا)، جزاء الشـرط[٢]، وهو منصوب المحلّ؛ لأنّه خبر (كان)، والشـرط مع فعله وجزائه: جملة شـرطيّة منسـلخة عنها معنى[٣] الشرط، وقعت[٤] في موضع الحال من (الأشـياء)، وهي في معنى المفعول؛ لأنها عبارة عن (ما) الموصول فـي (كراهـة ما فيها)، وهي مفعول لـ(كراهية)[٥]؛ تأمّل، وسـيجيء تحقيق هذه المسـألة في بحث الحال[٦].

(من الإِفَادَة): مجرور بـ(من) متعلّق بـ(لا تخلو).

(فاسْتَصْفَيْتُ): فعل وفاعل، والجملة معطوفة على (استطلت).

(منهـا)[٧]: أي: مـن الكتب الثلاثة، الهـاء مجرور المحلّ بـ(من) عائد إلى الكتب الثلاثة متعلق بـ(استصفيت).

(هذا): اسم من أسماء الإشارة مبنيّ على الفتح[٨]؛ لشبه الحروف من حيث الاحتياج إلـى المشـار إليـه، كما أنّ الحـرف محتاج إلى متعلّقاتـه[٩]، لكن محلّـه[١٠] النصب؛ لأنّه مفعول (استصفيت).

---

(١) في (ن) سقط: (وهو).

(٢) في (ن) زاد: (لا فيه نافية).

(٣) في(ك)سقط: (معنى)، والمثبت من (ن) و(ل)و(ع) .

(٤) في (ك) سقط: (وقعت)، والمثبت من (ن) و (ل) و(ع).

(٥) في (ك) (للكراهية)، وما أثبتناه من (ن) لمقتضى السياق.

(٦) فـي (ن) سـقط: (مـن تحقيـق هذه المسـألة فـي بحث الحـال) إلى عبـارة: (والسـادس الموصول نحـو: الضارب).

(٧) في (ك)سقط: (أي من الكتب الثلاثة، الهاء مجرور المحلّ بـ(من) عائد إلى الكتب الثلاثة متعلق باستصفيت)، والمثبت من (ن) و(ل) و(ع).

(٨) كذا في الأصل والصواب السكون.

(٩) في (ع): (محتاجة إلى متعلّقها) بدل من (محتاج إلى متعلّقاته).

(١٠) في (ل): (محلّ) بدل من (محلّه).

(المُخْتَصَرَ): منصوب على أنّه صفة (هذا)[١]، أو عطف بيان لـ(هذا)[٢].

(ونَفَيْتُ): معطوفة على **(استصفيت)**[٣].

(عن): حرف جرّ.

(كلٍّ): مجرور به، والتنوين فيه عوض عن المضاف اليه؛ أي: عن كلّ واحدٍ منها، أي: من الكتب الثلاثة.

(ما): مصدريّة.

(تَكَرَّر): فعل ماضٍ، والضمير فيه عائد إلى (الكلّ)[٤]، وهو تقدير المصدر بما، وهو[٥] مفعول (نفيت)؛ أي: نفيتُ عن كلّ واحدٍ منها تكرّره، ولا يجوز أنْ تكون (ما)[٦] موصولة؛ لأنّه يلزم أنْ يكون المنفيّ [٧] نفس المسألة المتكرِّرة، وهو غير جائز؛ لأنّ المراد نفي التكرُّر دون المتكرِّر، ولو حكم بجواز نفيها لم يكن الكتاب مشتملًا لهذه المسألة[٨]، وهو غير مراد، بل مُؤدٍّ إلى الفساد؛ لأنّه يلزم مثلاً ألاّ يكون[٩] مسألةُ الفاعلِ مرفوعٍ غيرَ مذكورةٍ في الكتاب، وبطلانه بيِّن.

وهكذا قيل لكن فيه نظر؛ لأنّه يلزم من نفي المتكرِّر نفي نفس المسألة المتكرِّرة التي هي مسألة نحويّة؛ لأنّ المتكرِّر هو الموصوف بصفة التكرار، ولا يلزم من نفي الجمع [١٠] نفي كلّ جزء أعني: الموصوف مع الصفة؛ لأنّ نفي الجمع قد يكون بنفي قيدٍ من قيوده، فَلِمَ لا يجوز أنْ يكون هنا كذلك، فنفي المتكرِّر بنفي تكرّره لا بنفي نفسه حتى يلزم ما ذكرتم .

---

(١) في (ع) زاد: (فيكون تابعًا لمبني وتابع المبني تابع لمحلّه).

(٢) في (ع) سقط: (أو عطف بيان لهذا).

(٣) في (ك) سقط: (معطوفة على استصفيت)، والمثبت من (ل) و (ع).

(٤) في (ل) و(ع): (كلّ) بدل من (الكلّ).

(٥) في (ع) زاد: (وهو في تقدير المصدر لما).

(٦) في (ك)سقط: (ما)، والمثبت من (ع) .

(٧) في (ل): (لأنّه يلزم النفي) بدل من (لأنّه يلزم أن يكون المنفيّ).

(٨) في (ل) زاد: (المتكرِّرة).

(٩) في (ع): (لأنه يلزم أن يكون) بدل من (لأنّه يلزم مثلاً ألاّ يكون).

(١٠) في (ع): (الجموع) بدل من (الجمع).

أو نقـول: يجـوز أنْ تكـون (ما) موصولـة بتقدير المضاف هكذا، ونفيـت عن كلٍّ منها تكـرار ما تكرّر؛ فحينئذٍ يسـتقيم الـكلام، فافهم؛ فإنّه مـن مزالق الأقدام[١].

(اسْـتِثْقَالًا): منصـوب علـى أنّـه مفعـول له مـن (نفيـت)، أو على أنّه حـال من ضمير (نفيـت) بمعنى: مسـتثقلًا.

(للمُعَاد): متعلّق بـ(استثقالًا)، وهو مصدر بمعنى الإعادة والتكرار.

(واسْتِقْلالًا): معطوف على (استثقالًا)، فجاز فيه الوجهان أيضًا.

(للمفاد): متعلّق بـ(اسـتقلالًا)، وهو اسـم مفعول من أفاد يفيد، واللام فيه إمّا للعهد، والمعهـود هـو (الولـد)، أو بمعنى الجنس[٢]، فالمراد كلّ مَن اسـتفاد مِـن هذا المختصر، وقـولُ مـن قـال: (إنّ الـلام فيـه بمعنـى: الـذي؛ لأنّه فـي الصفة، وهـي فيها بمعنى اسـم موصـول لا حـرف تعريـف، فـلا يكـون للجنـس) باطلٌ، لأنّـا نقـول[٣]: يكون الـلام للجنس علـى مذهـب المازنـيّ[٤]، فإنّ اللامَ عنده للجنس في الصفات مطلق؛ سـواء كانت بمعنى الحـدث كـ(الضـارب) أو[٥] غيـره، أو لا، كـ(المؤمن) و(الكافـر)، حرفُ تعريف.

ولـو سـلّم فلا نُسـلم: أنّ الموصول ينافي الجنسـيّة والاسـتغراق، كقولـك: (أكرم الذين

(١) في (ل) سقط: (فإنّه من مزالق الأقدام).

(٢) والفـرق بيـن ال العهديّـة وال الجنسـيّة أنّ ال العهديّـة تكـون لتعريـف العهـد؛ كقولـك: (جاءني الرجـل)، إذا أردت واحـدًا بينـك وبين المخاطب فيه عهد، وال الجنسـية تكـون لتعريف الجنس؛ نحو: (أهلك الناس الدينار والدرهم) كلّ ذلك لا يُراد به شيء بعينه وإنّما يُراد به الجنس. (معاني الحـروف، عليّ بن عيسـى الرمانيّ: ٦٥).

(٣) في (ل) و(ع) زاد: (القول).

(٤) أبـو عثمـان بكـر بـن محمّد بن عثمـان المازنـيّ، توفّي سـنة (٢٤٧هـ)، نحويّ ومتكلّم ومن أشـهر علماء عصره، ويُعدّ شـيخ الطبقة السادسـة من المدرسـة البصريّة في النحو. امتلك المازنيّ براعةً فـي التصريـف إلـى جانب تعمُّقه في النحو، وكان للمازنيّ إلى جانـب أبي عمر الجرميّ دور مُهمّ في ترسـيخ مبادئ النحو البصريّ في تلك الحقبة واسـتكمال تدوينه، أبرز مصنَّفاته: (التصريف)، و(الألـف والـلام)، و(علـل النحـو)، وكتاب (ما تلحـن فيه العامّـة) (وفيات الأعيـان: ٢٨٣/١-٢٨٦، ونشـأة النحو وتاريخ أشـهر النحاة، أحمد الطنطاويّ: ٤٧).

(٥) في (ل) و (ع): (و) بدل من (أو).

يأتونك إلّا زيدًا) أو (اضرب العالمين إلّا عمرًا)[١]، ونحو ذلك، فإنّها في هذين المثالين للجنس والاستغراق، وإلّا لما صحّ الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه على تقدير السكوت، فليُتأمّل .

(غير): منصوب على الحاليّة من ضمير (استصفيت).

(مُدَّخِرٍ): مجرور لإضافة الـ(غير) إليه، وهو اسم فاعل من الافتعال، أصله: مدتخر، وجاز فيه (مذخر) بالذال المنقوطة، و(مذدخر) بفكّ الإدغام[٢].

(فَضْلَ): منصوب على أنّه[٣] مفعول (مدَّخر).

(النَّصِيحَة): مجرورة؛ لإضافة (فضل) إليها، إنّما عمل (مدَّخر) في (فضل)؛ لأنّه أُريد به الحال أو[٤] الاستقبال، واعتمد أيضًا على غيره، وهو في معنى النفي؛ يعني: إنّ عمل اسم الفاعل مشروط بشرطين:

الأول: كونه بمعنى الحال أو[٥] الاستقبال.

والثاني: اعتماده على أحد الأشياء الستّة:

الأول: حرف النفي، نحو: (ما قائمٌ زيدٌ)، وما في معناها، كما في قول الشاعر:

وإنَّ امرأً لم يُعْنَ إلّا بصالحٍ
لَغَيْرُ مُهِينٍ نَفسَه بالمطامعِ[٦]

فإنّ (مُهِينٍ) عمل في (نَفسَه) لاعتماده على (غير).

---

(١) في (ع): (زيدًا) بدل من (عمرًا).

(٢) ينقلب تاء افتعل مع الدال والذال والزاي دالاً، فتدغم وجوبًا في (ادَّان)، وقويًّا في (ادّكر)، وجاء (اذّكر واذْدَكر). (ينظر: شرح الرضيّ على الكافية ٢٨٣/٢).

(٣) في (ع) سقط: (على أنّه) .

(٤) في (ل): (و) بدل من (أو).

(٥) في (ل): (و) بدل من (أو).

(٦) البيت غير منسوب لقائل، الشاهد: (لغير مهين نفسه بالمطامع)؛ حيث أعمل اسم الفاعل (مهين) فنصب المفعول به (نفسه)؛ لأنّه مؤوّل بالنفي الصريح. (ينظر: التذييل والتكميل: ٣٢١/١٠).

والثاني: حرف الاستفهام ملفوظًا، نحو: (أقائمٌ زيدٌ)، ومقدّرًا [١] كقوله:

لَيْـــتَ شِـــعرِي مُقِيـــمٌ العُـــذرَ قَوْمِي

..... [٢]

أي: أمقيم العذر.

والثالث: المبتدأ صريحًا؛ نحو: (زيدٌ قائمٌ أبوه)، أو منويًّا كقوله:

وَكَمْ مَالِـــئ عَيْنَيْـــهِ مِـــنْ شَيءِ غَيْرِهِ

..... [٣]

والرابع: الموصوف؛ نحو: (مررتُ برجلٍ عالمٍ أبوه).

والخامس: ذو الحال، بأنْ يكون اسم الفاعل حالًا؛ نحو: (جاءني زيدٌ راكبًا غلامُه)، ويجوز فيه[٤] الاعتماد تقديرًا أيضًا[٥].

والسادس: الموصول؛ نحو: (الضارب أبوه)، قال ركن الدين العلويّ[٦] في كبيره

(١) في (ع) سقط: (نحو: أقائم زيد، ومقدّرًا).

(٢) البيت غير منسوب لقائل، وتتمّتُه:

ليت شـــعري مقيم العذر قومي لي أم هم في الحـــبّ لي عاذلونا؟!

الشاهد: أعمل اسم الفاعل (مقيم)، فرفع به الفاعل: (قومي)، ونصب به المفعول: (العذر)؛ لكونه معتمدًا على همزة استفهام محذوفة، وأصل الكلام: أمقيم قومي العذر، و الدليل: الأول: قوله: (ليت شعري)، فإنّ هذه العبارة يقع بعدها الاستفهام، والثاني: أم، فإنّها تعادل همزة الاستفهام. (ينظر التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٣٢٢/١٠).

(٣) البيت لعمر بن أبي ربيعة (ينظر ديوانه: ٤٥٩)، وتتمّتُه: **إِذَا رَاحَ نَحْوَ الجَمْرَةِ البِيْضُ كَالدمى**.

الشاهد : اعتماد اسم الفاعل على الموصوف المقدر لا المبتدأ ، يقول أبو حيّان : «فحسن إعماله؛ لأنّه نعت والمعنى: وكم رجل مالئ عينيه». (التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٣٢٢/١٠).

(٤) في (ل)و (ع): (فيها) بدل من (فيه).

(٥) في (ل) و (ع) سقط: (أيضًا).

(٦) الحسن بن محمدّ بن شرف شاه الحسينيّ العلويّ الإستراباذيّ (٧١٥-٦٤٥)، الملقّب بـ(ركن الدين)، نحويّ فقيه اشتغل بالمنطق والطبّ والكلام والأصول، عاش مدّةً في بغداد ثمّ رحل

للكافية[١] بعد الموصول، وغفل عنه المصنّف، وزاد بعضهم على وجوه الاعتماد أنْ يعتمد على حرف النداء؛ نحو: (يا طالعًا جبلًا)، وبعضهم على: (إنَّ قائمًا الزيدان)، وهذه الاشتراط عند البصريين، وأمّا عند[٢] الكوفيّين والأخفش[٣] فلا اشتراط عندهم، فعلى هذا قولنا: (قائمٌ زيدٌ)،فـ(قائمٌ) فيه عند البصريّين خبر مقدّم على المبتدأ لا غير، وعند الكوفيّين والأخفش يحتمل الأمرين: أحدهما: أنْ يكون (قائم) مبتدأً، و(زيد) مرفوعاً بأنّه فاعل ساد مسدّ الخبر، والثاني: أنْ يكون[٤] خبرًا مقدّمًا، و(زيد) مبتدأ.

وأمّا (قائم الزيدان)، أو[٥] (الزيدون)، فمُمتنع عند البصريّين؛ لامتناع أنْ يكون (قائم) خبرًا من (الزيدان) أو[٦] (الزيدون)؛ لكونه مفردًا، وجائز[٧] عند الكوفيّين والأخفش[٨] على تقدير أنْ يكون مبتدأ، وما بعده فاعله ساد مسدّ الخبر، وكذا الخلاف بعينه من غير تفريقه[٩] في عمل الظرف في الاعتماد، وعدمه.

(في): حرف جرّ.

إلى الموصل، ودرّس بالمدرسة النوريّة وأصبح عالم الموصل في عصره، اتّصف بالذكاء والفطنة والتواضع والحلم، من كتبه: (شرح مقدّمة ابن الحاجب(المسمّاة بـ(الكافية) وشرحها بثلاثة شروح: كبير وهو المسمّى: (البسيط) ، ومتوسط وهو المسمّى (الوافية) وهو المتداول، وصغير، وقد اتّصف شرح ركن الدين في الوافية بالبحث والجمع، كما شرح الشافية لابن الحاجب، ومن كتبه: (شرح قواعد العقائد) للغزاليّ، (شرح الحاوي الصغير في فقه الشافعيّة) للقزوينيّ. (ينظر الأعلام: ٢/ ٢١٥، هدية العارفين، أسماء المؤلّفين وآثار المصنّفين، إسماعيل بن محمّد البغداديّ: ٢٨٣/١).

(١) في (ن): (كبير لكافية) بدل من (كبيره للكافية).

(٢) في (ن) سقط: (عند).

(٣) ينظر التذييل والتكميل: ١٧٢/٣-١٧٦، ٤/ ٣٢١-٣٢٦.

(٤) في (ن) سقط: (أن يكون).

(٥) في (ن): (و) بدل من (أو).

(٦) في (ن): (و) بدل من (أو).

(٧) في (ن): (جاز) بدل من (جائز).

(٨) ينظر التذييل والتكميل: ٣/ ١٧٢-١٧٦، ٤/ ٣٢١-٣٢٦.

(٩) في (ن): (فرق) بدل من (تفريقه).

(رعايةِ): مجرورة [١]، متعلّق بـ(مدّخر)، وهو مصدر مضاف إلى مفعوله [٢]، وهو:

(عباراتـه)، وذكـر الفاعل متروك، تقديره: في رعايتي عباراته، والضمير البارز المتّصل مجـرور المحلّ؛ لإضافة (العبارات) إليه وعائد إلى (الإمام).

(الفَصِيحَة): مجرورة، صفة (العبارات)، ولم تُجمع مع أنّ الموصوف جُمِع للاختصار[٣] كما مرّ في (المضبوطة).

و**(لم):** من الجوازم، وهي خمسة: لم، ولمّا، وإنْ، ولام الأمر، ولا الناهية.

(أَطْـوِ): فعـل مضـارع مجـزوم بـ(لم) سـقط اليـاء علامةً للجـزم؛ لأنّ أصلـه: (أطوي)، فاعلـه مسـتتر فيـه، وهو أنـا، والجملـة معطوفة علـى جملة (اسـتصفيت).

(ذِكْرَ): منصوب؛ لأنّه مفعول(لم أطْوِ).

(شَيْءٍ): مجرور؛ لإضافة (ذكر) إليه.

(من): حرف جر.

(مَسَـائِلِهَا): مجـرور بهـا[٤]، والهـاء مجـرور المحـلّ؛ لكونـه مضافًـا إليه[٥] إلـى الكتب الثلاثـة، والجـارّ والمجـرور متعلّـق بـ(لـم أطْوِ).

(إلّا): حرف من حروف الاستثناء، وهي: إلّا، وحاشا، وعدا، وغير، وسوى[٦]، وغيرها.

(ما): موصولة.

(نَدَرَ): فعلٌ ماضٍ، صلته[٧]، فاعله مسـتتر فيه عائد إلى (ما)[٨]، والموصول مع الصلة منصوب المحلّ؛ إمّا على الاسـتثناء من (ذكر شـيء)، والعامل فيه (إلّا)، أو الفعل السـابق

---

(١) في (ن) و(ل) زاد: (بها)، وفي (ع) زاد: (به).

(٢) في (ن): سقط من (مصدر مضاف إلى مفعوله) إلى نهاية المخطوطة.

(٣) في (ك) سـقط: (مجرورة صفة العبارات، ولم تُجمع مع أنّ الموصوف جمع للاختصار)، والمثبت من (ل) و(ع).

(٤) في (ع): (بمن) بدل من (بها).

(٥) في (ع) زاد: (للمسائل عائد).

(٦) (غير) و(سوى) من أسماء الاستثناء وليست حروفًا.

(٧) في (ع): (صلة) بدل من (صلته).

(٨) في (ل): (الموصول) بدل من (ما).

ذكره؛ وهو (لم أطْوِ) بواسطة (إلّا) على اختلاف المذهبين[١]، أو على أنّه بدل من (ذكر)، وهو بدل البعض من الكلّ، أو بدل الاشتمال، والعامل فيه (لم أطْوِ)، أي: لم أطْوِ ذكر الشيء[٢] إلاّ ذكر ما ندر، بحذف المضاف، وهو (ذِكْر)، وهو غير (ذكر) الذي هو المبدل منه، فَافْهَمْ.

وإمّا مجرور المحلّ على البدليّة، إمّا من (شيء)، والعامل فيه (ذكر)؛ أي: لم أطْوِ ذكر شيء إلّا ذكر ما ندر، أو من (المسائل) في (من مسائلها)، والعامل فيه (من)؛ أي: لم أطْوِ ذكر شيء إلّا من المسائل التي ندرت.

ولا يجوز أنْ يكون بدلًا من الضمير المجرور في (مسائلها)؛ لعدم مساعدة المعنى وذلك[٣] لأنّ هذا الضمير راجع إلى الكتب الثلاثة، فيكون تقديره: لم أطْوِ ذكر شيء من مسائل[٤] الكتب الثلاثة إلاّ الكتب النادرة، وهو ظاهر الفساد، وما قيل في وجه الفساد: إنّه إذا كانت[٥] بدلاً منه يلزم دخول (إلاّ) بين المضاف وهو[٦] (المسائل)، وبين المضاف إليه، وهو (ما ندر) بتقدير تنحية المبدل منه، وهو (الهاء) في (مسائلها)، فاسد؛ لأنّ المراد بالتنحية في المعنى لا في اللفظ، حتى يلزم ما ذكرتم.

(أو شاعَ): معطوف على (ما ندر).

(فيما): (في) حرف جرّ، (ما) موصولة.

(بينَهم): منصوب على الظرفيّة، و(هم) ضمير متّصل مجرور المحلّ لإضافة (بين) إليه: عبارة عن النحاة، وعامل الظرف محذوف، فاعله مستتر فيه عائد إلى (ما)، والعامل مع المعمول جملة ظرفية صلة (ما)، والموصول مع الصلة مجرور المحلّ بـ(في) متعلّق بـ(شاع).

و**(انْتَشر):** معطوف على (شاع) أو على (ما ندر)، والثاني أولى.

---

(١) تنظر تفاصيل الخلاف في الإنصاف: ٢١٢/١-٢١٤.

(٢) في (ع): (شيء) بدل من (الشيء).

(٣) في (ل) زاد: (وذلك).

(٤) في (ع) زاد: (مسائل).

(٥) في (ل): (كان) بدل من (كانت).

(٦) في (ل): زاد (هو).

(ولم): حرف جزم.

(أَزِدْ): فعـل مضـارع مجـزوم بـ(لـم)، أصله: أزيد، سـقط الياء لالتقاء السـاكنين، وهو الياء والدال.

(فيه): أي: في المختصر متعلّق بـ(لم أزد).

(شيئًا): منصوب؛ لأنّه مفعول (لم أزد).

(أَجْنَبِيًا): صفة (شيئًا).

(إلّا): حرف استثناء.

(ما): موصولة.

(كان): فعل من أفعال الناقصة، صلتها، اسمه مستتر فيه عائد إلى (ما).

(بالزيادة): متعلّق بقوله:

(حَرِيًّا): وهـو منصـوب علـى أنّه خبر (كان)، والأصـل: ما كان حريًّا بالزيـادة، ثمّ أخّر حَريًّا للسـجع، والموصـول مـع صلتـه[١] منصـوب المحـلّ: إمّا على الاسـتثناء مـن (لم أزد شـيئًا)، والعامـل (إلّا)، أو (لـم أزد) كمـا مـرّ في (لـم أطْو إلّا ما ندر)، أو علـى البدليّة من (شـيئًا)، فالعامـل فيـه (لم أزد)، والجملة أعني: (لم أزد) مـع ما عملت فيه معطوفة على جملـة (لم أطو).

ومباحث الاسـتثناء طويلة لا يليق ذكرها في هذه الأوراق، لكن فيها[٢] مسـألة لطيفة مـن الاسـتثناء[٣] المكـرّر لا بُدّ من ذكرها؛ لامتحان الأذهـان واختبار الأفهام، وهي: إذا قال قائل: لفلان عليَّ عشرة دراهم إلّا تسعة إلّا ثمانية إلّا سبعة إلّا ستة إلّا خمسة إلّا أربعة إلّا ثلاثة إلّا ثنين إلّا واحدًا[٤]، ولو قال: له[٥] عليَّ عشرة إلّا واحدًا[٦] إلّا ثنين إلاّ ثلاثة إلّا أربعة

(١) في (ل): (الصلة) بدل من (صلته).
(٢) في (ل): (منها) بدل من (فيها).
(٣) في (ل) سقط: (الاستثناء).
(٤) في (ك): (واحدة) بدل من (واحد)، والمثبت من (ع) و(ل).
(٥) في (ل) زاد: (له).
(٦) في (ك): (واحدة) بدل من (واحد)، والمثبت من (ع) و(ل).

إلّا خمسة إلّا ستة إلّا سبعة إلّا ثمانية إلّا تسعة، فاللازم في الأوّل خمسة، وفي الثاني واحد، لا يليق ذكر وجه التخريج هاهنا[١].

(وتَرْجَمْتُه)[٢]: فعل وفاعل ومفعول، والضمير البارز والمتّصل منصوب المحلّ بأنّه مفعول (ترجمته) راجع إلى (المختصر)[٣]، والجملة معطوفة على جملة (استصفيت)، أو على جملة (لم أزد) ، والأول أولى من جهة المعنى.

(بكتابٍ): مجرور بالباء متعلّق بـ(ترجمته).

(المِصْبَاحِ): مجرور؛ لإضافة الـ(كتاب) إليه إضافة العامّ إلى الخاصّ؛ كـ(خاتم فضّة).

(ليَسْتَضِيءَ): أي: يستنير[٤]، اللام جارّة، وأنْ المصدريّة مقدّرة بعدها؛ لأنّها لا تدخل الفعل إلّا بعد تقدير (أنْ) بعدها؛ ليكون الفعل[٥] في تقدير الاسم، كما مرّ في (حتى يعلق)[٦]، و(يستضيء) فعل مضارع منصوب بأنْ المقدّرة[٧]، فاعله الضمير المستكن فيه، وهو راجع إلى (الولد).

(بأَنْوَارِه): متعلّق بـ(يستضيء)، والهاء مجرور المحلّ[٨]؛ لإضافة (الأنوار) إليه، راجع إلى (الكتاب)، والمراد بأنواره: مسائله اللطيفة ومباحثه النقيّة[٩]، وفيه استعارة بالكناية؛ لأنّ المصنّف شبّه[١٠] (المختصر بالمصباح) في إزالة الظُّلَم: أمّا الإزالة[١١] في (المصباح)

(١) ينظر تفصيل المسألة: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، أبو بكر بن مسعود الكاسانيّ: ٢١٢/٧.

(٢) أي: سمّيتُه.

(٣) في (ل) و(ع): (وهو الضمير البارز راجع إلى المختصر) بدل من (والضمير البارز والمتّصل منصوب المحلّ بأنّه مفعول ترجمته راجع إلى المختصر).

(٤) في (ل): (ليستنير) بدل من (يستنير).

(٥) في (ل) سقط: (الفعل).

(٦) في (ع) سقط: (في حتّى يعلق).

(٧) في (ل) و(ع): (بها) بدل من (بأن المقدرة).

(٨) في (ع): (محلاً) بدل من (المحل).

(٩) في (ل): (الشريفة) بدل من (النقية).

(١٠) في(ل) زاد: (في نفسه).

(١١) في (ع): (إزالة الظلم) بدل من (الإزالة).

فظاهر، وأمّا في (المختصر) فلأنّه مزيل[١] ظُلْمة الجهل بالممارسـة والاشـتغال به، وهي فـي الحقيقـة من أشـدّ الظلـم[٢]، ثمّ أثبت له ما هو مـن لازم المصباح بقولـه: (بأنواره)، والتشـبيه المذكور اسـتعارة بالكناية، وهذا[٣] الإثبات استعارة[٤] تخييليّة قرينة لها[٥].

(ويَسْـتَفِيءَ): أي: يغتنـم، معطـوف علـى (يسـتضيء)، والضمير المسـتتر فيه[٦] عائد إلى (الولد).

(مَغَانمَ): منصوب، مفعول (يسـتفيء)[٧] وهي بمعنى: الغنائم، وإضافتها إلى (آثارِه) إضافـة العـامّ إلـى الخـاصّ؛ أي مغانـم مـن آثـاره؛ لأنّ (المغانـم) هي الآثـار الحاصلة من (المختصر)، والمراد بها: مسـائله الشـريفة [٨]،والضمير مجرور المحلّ لإضافة (الآثار) إليه راجـع إلى (المختصر).

(وكَسَّرْتُه)[٩]: فعل وفاعل، ومفعوله هو الضمير[١٠] المتّصل، وهو عائد إلى المختصر، والجملـة معطوفـة على جملة (ترجمتـه)[١١]، ومعنى (كسّـرته) أي: طَوَيْتُه[١٢]، وجعلته[١٣] مشـتملًا على: حرف جرّ.

(**خمسةِ**): مجرورة بها[١٤] متعلّق بـ(كسرت).

---

(١) في (ل): (يزيل) بدل من (مزيل).
(٢) في (ك):(الظُلمة)، والمثبت في(ل) لمقتضى السياق.
(٣) في (ك): (وهو) بدل من (هذا)، والمثبت من (ل).
(٤) في (ع) سقط: (استعارة).
(٥) في (ك) سقط: (قرينة لها)، والمثبت من (ل).
(٦) في (ل) سقط: (فيه).
(٧) في (ك): (يستضيء)، والمثبت في (ع) لمقتضى السياق.
(٨) في (ع) زاد: (التي فوق كلّ مغنم).
(٩) كَسَر الطائر يكسِر كَسْرا وكُسُورا ضمّ جناحيه حتّى ينقضّ يريد الوقوع. (لسان العرب: ١٤١/٥).
(١٠) في (ل) زاد: (البارز).
(١١) في (ك) سقط: (على جملة ترجمته)، والمثبت من (ل).
(١٢) في (ل) زاد: (وجمعته).
(١٣) في (ل): (وجمعته) بدل من (وجعلته).
(١٤) في (ع) سقط: (بها).

(أبواب): مجرور لإضافة (خمسة) إليها.

(الباب): مرفوع على الابتدائيّة.

(الأوّل): صفة الباب.

(في الاصطلاحات): الجارّ مع المجرور في محلّ الرفع على أنّه خبر المبتدأ.

(النَّحْوِيـة): مجـرورة، صفـة (الاصطلاحات)، وإنّما لـم يقل: النحويّات؛ لأنّها أُسـندت إلـى ضميـر الجمع؛ وهـو (الاصطلاحات)، فحينئـذٍ يجوز الوجهان كمـا مرّ[١] .

فـإنْ قِيـل: إنّ (النحويّـة)[٢] ليسـت بفعل، ولا بمعناه، فأين الإسـناد؛ لأنّـه لا وجود له إلّا فيهمـا؟ قلنـا: إنّ اليـاء فيهـا يـاء النسـبة، فيكـون بمعنى [٣] الفعـل، إذ التقديـر حينئذٍ: فـي الاصطلاحـات المنسـوبة إلـى النحو، فلا إشـكال، وهـي أنّ الاصطلاحات هنـا بمعنى: المصطلحـات، فلهـذا جُمعـت، وإنْ كانـت مصـدرًا لفظًا، وهـو أي ذكر المصـدر، وإرادة اسـم المفعـول كثير، كاللفظ بمعنى الملفوظ وغيره، وهـي عبارة عن الألفاظ المتعدّدة: كالكلمـة وأنواعهـا مـن الاسـم والفعـل والحـرف، والـكلام وأنواعـه مـن الجمـل[٤] الأربـع: الاسـميّة ، والفعليّـة، والشـرطيّة، والظرفيّـة[٥]، التـي يتوقّـف عليها المباحـث الآتية، ولذا قـدّم هـذا الباب على سـائر الأبواب وأردفـه بقوله:

(البابُ): رُفع على الابتداء.

(الثاني): مرفوع تقديرًا صفة[٦].

(في العَوَامِل): الجارّ والمجرور خبر المبتدأ .

(اللَّفْظِيّة): مجرورة على أنّها صفة (العوامل).

---

(١) في(ل) و(ع) سقط: (كما مرّ).

(٢) في (ك) سقط: (النحويّة)، والمثبت من (ل) و(ع).

(٣) في (ل) و(ع): (في معنى) بدل من (بمعنى).

(٤) في(ك): (جمل)، والمثبت من (ع) و(ل).

(٥) في (ع) و(ل) سقط: (الاسميّة والفعليّة والشرطيّة والظرفيّة).

(٦) في (ل) و(ع): (على أنّه صفته) بدل من (صفة).

(القِيَاسـيّة): مجـرورة صفـة[١] أيضًـا بعـد الصفة، وإنّما قـدّم هذا الباب علـى الباب[٢] الثالـث؛ لأنّ العوامـل[٣] قياسـيّة، وفـي الثالـث سـماعيّة، والقياسـيّة مطّردة؛ مثـلاً: قولنا: الأفعـال اللازمـة ترفع الاسـم الواحد على الفاعليّـة، والمتعديّة ترفع وتنصـب، فهذا قياس مطّـرد فـي جميـع الأفعـال، فلـك[٤] أنْ تُجـري هـذا الحكم فـي كلّ فعل، والسـماعيّة غير مطّردة، مثلًا، قولنا[٥]: إنّ الباء وأخواته[٦] تجرّ، ولمْ وأخواته[٧] تجزم سماعيّ منحصر فيما سُـمع، وليس لك أنْ تتجاوز عمّا سـمعته، ولا شـكّ أنّ المطّرد يسـتحقّ التقديم على غير المطّـرد، فلذلك قُدّم عليـه، ثمّ قال:

(البـاب الثالـث فـي العوامِـلِ اللَّفظيّـة السَّـمَاعيّة)، وإعرابـه كإعـراب السـابق، لكـن قـدّم هـذا البـاب على الرابع[٨]؛لأنّ اللفظيّة السـماعيّة أقوى؛ لأنّها تُعـرف بالحسّ البصريّ والقلـب معًـا، والمعنـويّ بالقلب فقط.

فـلا شـكّ فـي مَزيّة ما يُعرف بالشـيئين على ما يُعرف بالشـيء الواحد، ثـمّ قدّم الباب **(الرابـع فـي العوامِلِ المَعْنَويّة)** علـى **(الباب الخامس في فُصول من العربيّة)**؛ لأنّ المراد مـن علـم النحـو: معرفـة[٩] العوامل والمعمـول، فالبحث فـي الرابع[١٠] مـن العوامل، وإنْ كانـت معنويّـة بخلاف[١١]. الخامس فـإنّ البحث فيه من التعريـف، والتنكير[١٢] والتأنيث،

(١) في (ل) و(ع): (صفتها) بدل من (صفة).
(٢) في (ل) سقط: (الباب).
(٣) في (ل) و(ع) زاد: (فيه).
(٤) في (ع): (ولك) بدل من (فلك).
(٥) في (ل): (قلنا) بدل من (قولنا).
(٦) في (ل): (أخواتها) بدل من (أخواته).
(٧) في (ل): (أخواتها) بدل من (أخواته).
(٨) في (ل) و(ع) سقط: (الرابع).
(٩) في (ل) زاد: (بابا).
(١٠) في (ع) سقط: (في الرابع).
(١١) في (ك): (بخلافه) بدل من (بخلاف)، وما أثبتناه اقتضاه السـياق، وذلك لأنّ الكلام متصل: (وإن كانت معنوية بخلاف الخامس فإنّ...).
(١٢) في (ل) سقط: (التنكير).

والتذكير، وغيرها؛ فإنّها من مُتممّات الفنّ، وليس من هذا الفنّ[١] وإن كانت مقصودة في هذا الفنّ، والفرق ظاهر بين من[٢] هذا الفنّ، وبين[٣] المقصود في هذا الفنّ[٤]، والمقصود من هذا الفنّ مُقدّم على المقصود في هذا الفنّ؛ فلهذا قدّم الرابع على الخامس، فإفراد الصفات في الأبواب في قول، والعوامل اللفظيّة وغيره مع أنّ موصوفاتها جَمْعٌ يُعْلم[٥] بناءً على ما ذكرنا في (المضبوطة).

لكن لا بُدّ هاهنا أنْ يُذكر[٦] وجه حصر الأبواب في الخمسة[٧]، بأنْ يُقال: المبحوث عنه في هذا الكتاب لا يخلو من أنْ يكون موقوفًا عليه المباحث[٨] الآتية أوّلاً، والأول هو الأول، وإنْ كان الثاني، فلا يخلو إمّا[٩] أنْ يكون البحث فيه من جهة العامليّة أو لا، فإنْ كان الأول فلا يخلو من أنْ يكون العامل فيه قياسيًّا، أو سَماعيًّا، أو معنويًّا، فالأول فهو[١٠] الثاني، والثاني فهو[١١] الثالث، والثالث فهو[١٢] الرابع، فإنْ كان الثاني وهو أنْ يكون البحث لا من جهة العامليّة فهو الباب[١٣] الخامس.

فإنْ قيل: لا يلزم من عدم كون البحث لا من جهة العامليّة أنْ يكون هو الباب الخامس، فلِمَ لا يجوز أنْ يكون شيئًا آخر؟ قلنا: هذا السؤال عامّ في كلّ حصر جعليّ[١٤]

(١) في(ك): (وليست بمقصودة من هذا الفنّ)، والمثبت من (ل).
(٢) في(ل) سقط: (من).
(٣) في(ل) زاد: (غير هذا الفنّ).
(٤) في(ل) سقط: (المقصود في هذا الفنّ).
(٥) في(ك) سقط: (في قول والعوامل اللفظية وغيره مع أن موصوفاتها جمع يعلم)، والمثبت من (ل).
(٦) في (ل) زاد: (بيان).
(٧) في (ع): (من بيان وجه حصر الأبواب في الخمسة) بدل من (هنا أن يُذكر وجه حصرها في الخمسة).
(٨) في (ك): (بمباحث)، والمثبت من (ل).
(٩) في (ل): (من) بدل من (إما).
(١٠) في (ل)سقط: (فهو).
(١١) في (ل)سقط: (فهو).
(١٢) في (ل)سقط: (فهو).
(١٣) في (ل)سقط: (الباب).
(١٤) الحصر على ثلاثة أقسام: حصر عقليّ كالعدد للزوجيّة والفرديّة، وحصر وقوعيّ كحصر الكلمة

لا عقلـيّ، لكـن يُدفـع[١] بالاسـتقراء؛ يعني: إذا لم يكـن البحث من جهـة العامليّة [٢] يلزم ثبوت الخامس بالاسـتقراء لا بالعقل؛ لأنّ العقل يجوّز أنْ يكون شـيئًا[٣] آخر غير الخامس.

وقـد وقـع الفـراغ من تحرير هذه النسـخة على يـد العبد الجاني المحتـاج إلى رحمة الله ربّـه الولـيّ الوالـي في أواخر شـهر جمادى الآخرة لسـنة أربع وثلاثيـن وألف في وقت الضحـوة الكبـرى في محلّة جامع شـريف من محـلّات قصبة آيدوس في بلـدة برقوس[٤].

فـي ثلاثـة أقسـام، وحصـر جعلـيّ كحصر الرسـالة علـى مقدّمـة وثلاث مقـالات وخاتمـة. (معجم التعريفـات، الشـريف الجرجانـيّ: ٣٩/١).

(١) في (ل): (فيدفع) بدل من (لكن يدفع).

(٢) في (ع): ما بعد كلمة (العامليّة) سقط من مخطوطة عبد العزيز إلى النهاية.

(٣) في (ك) سقط: (شيئًا)، والمثبت من (ل).

(٤) في (ل) لا يوجد توقيع، يورد التالي: (تمّت بعون الله الملك الوهّاب وإليه المرجع والمآب).

الخاتمة وبها أهمّ نتائج البحث.

بعد هذه الدراسة لمخطوطة (شرح إعراب ديباجة المصباح) فإنّني أُثبتُ أبرز النتائج التي وقفت عليها في تلك الدراسة، وتتمثل بالآتي:

١. من خلال المقارنات التي أجريتُها للنصوص التي وصلتْنا أبطلتُ ما نسبَهُ مفهرسو المخطوطات وأصحاب التراجم؛ من نسبة المخطوطة لبعض العلماء؛ كالخوارزميّ، والتفتازانيّ، والبرسويّ، وتبيّن لي بالأدلّة أنّ شارح (ديباجة المصباح) هو عبد اللطيف بن جلال الدين محمّد بن عبد الرحمن القزوينيّ خطيب دمشق المعروف بـ(قاضي بلاط)المتوفّى سنة ٥٨٣ هـ - ١٤٤٩م صاحب شرح ضوء المصباح (أبكار الأفكار).

٢. يتمثّل منهج قاضي بلاط في مخطوطة الدراسة بـ: الوقوف عند كلّ كلمة من (ديباجة المصباح)، ويُعربها مع بيان ما فيها من فوائد نحويّة، مستشهدًا بالشواهد النحويّة، وعرضِ أقوال العلماء وآرائهم، كما يتناول المسائل الخلافيّة بالتوضيح والموازنة والتفصيل، مع الاختيار لنفسه رأيًا يظهر قدرة فائقةً في التوجيه.

وأسلوبه يتميّز بالآتي:

- كان يفيض في الشرح ويبسط الموضوع عند إعرابه لبعض الكلمات التي تُعدّ مفتاحًا للمسألة النحويّة.
- اهتمامه بتوضيح ما في تراكيب الديباجة من بلاغة، ومن ذلك حديثه عن المجاز، والاستعارة، والتشبيه.
- دعوة القارئ للتأمّل وللعلم؛ فقد أكثر من استعمال كلمتَي (فلتتأمّل واعلم) وهو أسلوب تعليميّ شاع في أغلب المصنّفات النحويّة.
- أسلوب قاضي بلاط تشيع فيه العبارة المبسوطة والبيان الواضح .
- كما يشيع في شرحه صُورٌ من الجدل؛ وذلك في الاعتراضات التي أوردها، ثمّ ردّها.

المصادر والمراجع

١. الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار، يوسف بن عبد الله بن عبد البر (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: سالم محمّد عطا وزميله، دار الكتب العلميّة، بيروت، ب ط، ١٤١٩هـ - ٢٠٠٠م.

٢. الأعلام، خير الدين الزركليّ (ت١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١٥، ٢٠٠٢م.

٣. الإنصاف في مسائل الخلاف ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، أبو البركات الأنباريّ (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمّد محيّ الدين عبد الحميد، دار الطلائع، بيروت، ب ط و ب ت.

٤. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، أبو بكر بن مسعود الكاسانيّ (ت٥٨٧هـ)، تحقيق: عليّ محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٢م.

٥. بغية الوعاة، جلال الدين السيوطيّ (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، القاهرة، ط٢، ١٩٧٩م.

٦. تاريخ الأدب العربيّ، كارل بروكلمان (ت١٩٥٦م)، ترجمة: عبد الحليم النجّار وآخرين، أشرف على الترجمة: د. محمود فهمي حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ، ١٩٨٩م.

٧. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسيّ (ت٧٥٤هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، دار كنوز اشبيليا، الرياض، ١٤٣١هـ.

٨. تعليم المتعلّم في طريق المتعلم، برهان الدين الزرنوجيّ (ت بعد ٦٠٠هـ)، تحقيق: صلاح محمّد الخيميّ ونذير حمدان، دار ابن كثير، دمشق، ط٢، ١٩٨٧م.

٩. تفسير الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزمخشريّ (ت٥٣٨هـ)، اعتنى به وخرج أحاديثه: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، ط٣، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

١٠. جامع الشروح والحواشي: معجم شامل لأسماء الكتب المشروحة في التراث الإسلاميّ وبيان شروحها، عبد الله محمّد الحبشيّ، مطبعة المجمع الثقافي، أبو ظبي، ٢٠٠٤م.

١١. الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المراديّ (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، القاهرة، ط٣، ١٩٨٣م.

١٢. ديوان عدي بن زيد العبادي، حقّقه وجمعه: محمد جبار المعيبد، شركة دار الجمهورية للنشر والتوزيع، بغداد، ١٩٦٥م.

١٣. ديوان عمر بن أبي ربيعة، شرح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، القاهرة، ١٣٧١هـ، ١٩٥٢م.

١٤. ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للتوزيع، تونس، ١٩٧٦م.

١٥. ديوان المفضّل بن العباس اللهيبيّ، تحقيق: مهديّ عبد الحسين النجم، بيروت، ١٩٩٩م.

١٦. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبدالله بن عقيل (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: محمّد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصريّة، بيروت، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧هـ.

١٧. شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبدالله الأزهري (ت٩١١هـ)، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ، ١٤٢١هـ.

١٨. شرح الرضيّ على الكافية، رضيّ الدين الاستراباذيّ (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، ١٩٧٥م.

١٩. شرح المفصّل، موفّق الدين بن يعيش (ت٦٤٦هـ)، مكتبة المتنبي، مصر، ١٤١٤م.

٢٠. الشقائق النعمانيّة في علماء الدولة العثمانيّة، طاش كبري زاده، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ١٩٧٥م.

٢١. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، أبو الخير محمّد بن عبد الرحمن السخاويّ، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ب ط، ب ت.

٢٢. فهرس المخطوطات العربية في جامعة برنستون، محمّد عايش، سقيفة الصفا العلمية، الرياض، ١٤٣٢هـ.

٢٣. الكافية في النحو، جمال الدين ابن الحاجب (ت٦٤٣هـ) ، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة،ط١ ،٢٠١٠م.

٢٤. كتاب سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ) ، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط٣: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٢٥. كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت١٧٠هـ)، تحقيق: الدكتور مهديّ المخزوميّ والدكتور إبراهيم السامرائيّ، دار ومكتبة هلال، ب ت.

٢٦. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، مكتبة المثنى، بغداد، ب ط،١٩٤١م.

٢٧. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبريّ (ت٦١٦هـ)، تحقيق: حمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ب ط، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

٢٨. لسان العرب، ابن منظور الإفريقي (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت،ط٣، ب ت.

٢٩. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جنيّ (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: عليّ النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ط١، ١٩٩٤م.

٣٠. محيط المحيط ، بطرس البستانيّ، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٧م.

٣١. مخطوط أبكار الأفكار، عبد اللطيف بن جلال الدين القزوينيّ قاضي بلاط ،نسخة في مكتبة المسجد النبويّ الشريف (رقم: ٤١٥/٢١).

٣٢. مخطوطة شرح شرح ديباجة المصباح، سيّد علي البرسويّ، نسخة لايزبغ 04 – B. or. 060.

٣٣. معاني الحروف، علي بن عيسى الرمانيّ ، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر، القاهرة، ب ط، ب ت.

٣٤. معاني القرآن، أبو زكريا الفرّاء (ت٢١١هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمّد عليّ النجار، دار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٥٦م.

٣٥. معجم التعريفات، الشريف الجرجانيّ (ت٨١٦هـ)، تحقيق: محمّد صدّيق المنشاويّ، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، القاهرة،٢٠١١م.

٣٦. معجم المؤلّفين، تراجم مصنفي الكتب العربية، عمر رضا كحالة، المكتبة العربية، بيروت، ومكتبة المثنى، بغداد، ١٣٧٦– ١٣٨١هـ .

٣٧. معجم المطبوعات العربيّة والمعرّبة، يوسف إليان سركيس، مطبعة سركيس، القاهرة، ١٣٤٦هـ.

٣٨. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: عبد اللطيف عبد الخطيب، المجلس الوطنيّ للثقافة والآداب والفنون، الكويت،١٤٢١هـ.

٣٩. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، أحمد الطنطاوي، دار المعارف، القاهرة ، ط٢، ١٩٩٥ .

٤٠. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطيّ (ت٩١١هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، وعبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلميّة، الكويت، ١٩٧٥م.

٤١. الوافي بالوفيات؛ خليل بن أيبك الصفديّ (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، ٢٠٠٠م.

٤٢. وَفَيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أحمد بن محمد بن خلكان (ت٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس دار الثقافة، بيروت،١٩٧٢م.

Criticism of Heritage works

393	Academic Theses or Misguidance? On the Occasion of Zaynab Khattabi Presenting Her Thesis Titled “Al-Mustaʿsim bi-Allah and the Fall of Baghdad”	Yusuf al-Hadi Manuscript Editor and Heritage Researcher Iraq

Manuscripts Indexes and bibliographies of publications

479	A Bibliography of Verified Texts in Theses and Dissertations in Iraqi Universities from 1966 CE to 2025 CE	Ali Adday al-Hasanawi Center for Heritage Revival Iraq
539	Photographs of (Illuminated and Illustrated) Manuscripts at the Center for Photographing and Cataloguing Manuscripts at the Holy Al-Abbasi Shrine	Salah Mahdi al-Sarraj Director of the Center for Photographing and Cataloguing Manuscripts, Holy Al-ʿAbbasi Shrine Iraq

Heritage News

603	From Heritage News	Prepared By Editorial Board

Content

Heritage studies

17	The Diwan of Abi Talib ibn ʿAbd al-Muttalib, Compiled by Abi Hiffan al-Muhzimi, and Its Manuscripts	Prof. Dr. Ali Muḥsin Badi University of Sumer Iraq
97	Al-Sayyid Najm al-Din ibn al-Sayyid ʿAbd Allah al-Ḥusayni al-Jazaʾiri and His Manuscript Heritage (d. 1079 AH)	AL-Shaykh Muḥammad Lutf Zadah al-Tabrizi Al-Shaykh al-Tusi Center for Studies and Research Iraq
133	The Notable Figures from the Book Dar al-Salam by al-Mirza Ḥusayn al-Nuri	AL-Shaykh Abbas Yunus al-Ḥusayn al-Zaydi Islamic Seminary- Holy Najaf Iraq
261	The Methodology in the Natural Sciences Among Arab and Muslim Scholars (The Sciences of Medicine, Pharmacy, and Astronomy as a Model)	Dr. Sharif Ali al-Ansari (Senior Researcher at the Manuscripts Center – Bibliotheca Alexandrina) Egypt

Reviewed texts

291	The Commentary (Parsing) of the Prologue of Al-Misbah fi al-Nahw by Al-Matarizi, by Abd al-Latif ibn Jalal al-Din al-Qazwini, Known as Qadi Balaṭ (d. 853 AH)	Dr. Ali Sulayman al-Jawabirah College of Arts – Taibah University – Al-Madinah al-Munawwarah Saudi Arabia

lowing regulations:

1. The researcher or reviewer will be informed of delivering the posted material to be published within a period may not exceed the maximum of two weeks.
2. The researchers should be reminded of the publication acceptance of the editorial board within a period may not exceed the maximum of two months.
3. The pieces of research, whose evaluators realize that it should be amended or be added to, will be returned to their writers in order to be organized accurately before publication.
4. The researchers will be informed if their pieces of research are rejected without mentioning the reasons of rejection.
5. Every researcher will be given one copy of the issue in which his research is published, with three separate pieces of research from the same published material and a reward, as well.

- **The journal considers the following priorities in publication:**

1. The date of receiving the research by the editor-in-chief.
2. The date of presenting the revised pieces of research.
3. The variety of the research materials as far as possible.

- The published pieces of research express the opinions of their writers and do not necessarily reflect the opinions of the journal.
- The pieces of research are arranged according to the technical considerations which have nothing to do with the status of the researcher.
- The reviewer or the researcher who is not known for the journal has to send on the journal email, a brief biographical note, his address and email, for the introductory and documentary purposes on the following email: ***Kh@hrc.iq***
- Editorial board reserves the right to make the required amendments upon the approved pieces of research for publication.
- The board of editors will chose distinguished researches published in the magazine, and vows to republish them separately.

The Publishing Terms

- The journal should publish the scientific pieces of research that are related to the manuscripts and documents, reviewed texts, direct studies, and objective critical follow-ups which are related to it.
- The researcher should commit himself with the requisites of the scientific research and its rules in order to get benefit from its sources, and be within the frame of the Researchers 'style during discussion and criticism. Otherwise, the examined research or the text will contain certain topics that attempt to raise the feeling of sectarianism or even sensitivity towards any belief, ideology, or sect.
- The research should not be published previously or presented to other means of publication. The researcher is responsible for doing an independent commitment.
- The font should be in (Simplified Arabic). The texts printing size should be (16), and the margines printing size should be (12), and the pages number should not be less than (20).
- The reviewed research or text should be printed on the (A4) type of paper in one copy with a CD. The pages should be numbered successively.
- The research should be presented with its Arabic and English abstracts, each in a separate paper including the title of the research.
- The familiar scientific principles, documentation and references should be taken into account. The documentation should include the name of the source, the number of the part and the page
- The research should be presented with a separate list of references including the title of the source, the name of the author, the name of the investigator or the interpreter if s/he is available, the publishing country name, the place of publication and finally the date of publication. The name of the books and pieces of research should be arranged alphabetically. And if there are foreign references, they should be added separately, i.e. not within the Arabic references
- Researches shall be subject to the scientific deduction program and to a confidential assessment of its validity for publication, and shall not be returned to its owners, whether accepted for publication or not, according to the fol-

Prof. Dr. Waleed M. Al- Seraakbi (Syria)

Collage of Arts – Hama University

Dr. Abbas Hani Al- Grakh (Iraq)

Ministry of Education – Babylon Directorate of Education

Dr. Ali Fareg Al- Ameri (Italy)

Ambrosiana Library / Milano

Collage of Sociology – University of Milano Bicocca

Advisory board

Prof. Dr. Tarek Abed Aoun Al Janabi (Iraq)

College of Education - Al-Mustansiriya University

Prof. Nebeela Abd Al- Muna›m (Iraq)

Arab Scientific Heritage Revival Centre – Baghdad University

Prof. Dr. Ahmed Shawky Benbin (Morocco)

Director of Al-Hassania Library at the Royal Palace in Rabat

Dr. Saeed Abd Al- Hammeed (Egypt)

Director General of Restoring Museums of Antiquities– Ministry of Egyptian Antiquities

Prof. Dr. Fadhil Al- Beyaat (Turkey)

The Research Centre for Islamic History, Art and Culture

Prof. Dr. Munther A. Al Muntheri (Iraq)

Collage of Arts – Baghdad University

The general supervision

His Eminence Sayid Ahmed Al- Saafi

Editor-in-chief

Sayid Layth Al- Musawi

Managing editor

Mohammad Al-Wakeel

Sub editor

Dr. Husayn Al-Sheibaani

Editorial board

Dr. Ali Habeeb Al- Aedaani

Dr. Ammer Mahmoud AL-Kaabi

Dr. Mehdi Mojtahedi

Hasan Arebi Al-Khalidi

Art Director

Ali Hussien Alwan ALtamimi

English Translation

Habib AL Zaatar\ Lebanon

Al- Abbas Holy Shrine
The High Commission for Heritage Revival
The Heritage Revival Centre

Al-Abbas Holy Shrine. The High Commission for Heritage Revival. The Heritage Revival Centre.

AL-Khizanah : A Half Annual Scientific Journal which is Concerned with Manuscripts and Documents \ Issued by The Heritage Revival Centre.- Karbala, Iraq : Abbas Holy Shrine, The High Commission for Heritage Revival, The Heritage Revival Centre, 1438 hijri = 2017-

Volume : Illustrations ; 24 cm

Semi-Annual.- The Nineteenth Issue, The Tenth Year, February 2026-

Includes Bibliographies.

Text in Arabic abstract in Arabic and English.

ISSN : 4586 - 2521

1. Manuscripts --Periodicals 2. Periodicals Arabic -- Iraq. A. title.

LCC : Z115.1 .A8378 2026 NO. 19

Cataloging Center and Information Systems - Library and House of Manuscripts of Al-Abbas Holy Shrine

You can contact or communicate with the journal via:

00964 7813004363

To explore the issues of Al-Khizana Journal and stay updated with its latest publications, please scan the QR code below.

ISSN : 4586 - 2521

Consignment Number in the Housebook and Iraqi Documents: 2245, 2017

Iraq- Holy Karbala

Post-Office: Holy Karbala P.o (233)

Sale Price

Inside Iraq: 10$ - Outside Iraq: 15$

Al- Abbas Holy Shrine
The High Commission
for Heritage Revival

Al-Khizanah

A Half Annual Scientific Journal which is Concerned with Manu-scripts Heritage and Documents

Issued by
The Heritage Revival Centre

The Nineteen Issue, The Tenth Year,
Shaban 1447 AH - February 2026

In the Name
of Allah the
Compassionate
the Merciful

PRINT ISSN : 2521 - 4586

Al-Khizanah

A Half Annual Scientific Journal which is Concerned with Manuscripts Heritage and Documents

Issued by
The Heritage Revival Centre

The Nineteen Issue, The Tenth Year,
Shaban 1447 AH - February 2026

for contact:
mob: 00964 7813004363
web: kh.hrc.iq
email: kh@hrc.iq